مصر تحصد حزمة مكاسب بعد تراجع الدين الخارجي وزيادة احتياطي النقد الاجنبي و ارتفاع تحويلات المصريين

في ذكراها الـ ٧٢

ثورة يوليو ١٩٥٢ .. بين التشوية المتعمد و بناء الدولة صاحبة القرار

لأول مرة في مصر والشرق الاوسط..

البنك الاهلي المصري يطلق نسخة جديدة من الوحدات المصرفية المتنقلة

القطاع الصناعي يفتح ملفاته الصعبة

مفاجأة سوق الصلب..
توقعات بنمو حجم الاستهلاك
رغم كل التحديات

قطاع البترول يرفع شعار:
مزيد من الاستكشافات
كثير من الشراكات الدولية

حدوث «فقاعة عقارية» غير وارد في مصر

أزمة الدواء في انتظار تنفيذ وعود الحكومة بالحل خلال ٣ شهور

بنك مصر وشركة تنميه يوقعان اتفاقية تسهيل ائتماني بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه لتمويل الشركات الصغيرة

حقق صافي ربح بلغ ٢٧,٥٤ مليار جنيه
و قفز بحجم اصوله إلي ١,٠٥٧ تريليون جنيه

البنك التجاري الدولي CIB يحقق نتائج أعمال تاريخية خلال النصف الأول من ٢٠٢٤

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • العدد ٧٥٢ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

الأحد
٢٨ يوليو ٢٠٢٤

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

اقتصاديون و تجار يكشفون تأثيرات رفع أسعار البنزين والوقود علي معدلات التضخم وأسعار السلع

خلال اجتماعه بوزير التعليم ومدير الأكاديمية العسكرية المصرية

الرئيس السيسى: الدولة تمنح الأولوية لتطوير جميع محاور منظومة التعليم

كتبت – رضوى عبدالله

اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي أمس مع الوزير محمد عبد اللطيف، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، والفريق أشرف سالم زاهر، مدير الأكاديمية العسكرية المصرية، حيث تم تناول عدد من محاور التدريب والتأهيل لمكونات العملية التعليمية، وعلى رأسها دعم وبناء قدرات ومهارات المعلمين، في ظل ما يمثله المعلم من ركيزة أساسية للمنظومة التعليمية.

وتم في هذا الصدد استعراض الجهود الجارية، التي تشترك فيها مختلف أجهزة الدولة، لرفع مستوى، وتطوير، آليات انتقاء وإعداد الكوادر العاملة بالمدارس المصرية، حيث أكد الرئيس الأولوية التي تمنحها الدولة لتطوير جميع محاور منظومة التعليم، وخاصة العنصر البشري، من خلال حُسن الاختيار والتأهيل، سواء الفني أو الشخصي، بما يضمن تحقيق أعلى درجات الموضوعية والحياد والجدارة، بما ينعكس على جودة الخدمة التعليمية، التي يحصل عليها أبناء وبنات مصر في المدارس.

رئيس الوزراء يوجه بمتابعة موقف تعويضات الأهالي بمنطقة رأس الحكمة ويتفقد عدد من المشروعات بمدينة العلمين الجديدة

كتب – أسامة السيد

أكد رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، أهمية المشروعات الجاري تنفيذها في الساحل الشمالي، لاسيما أنها تضع مصر على خريطة الاستثمار والسياحة العالمية، فإلى جانب المشروعات المهمة التي يتم تنفيذها في مدينة العلمين الجديدة، بدأ العمل الجاد تمهيدًا لبدء المرحلة الأولى من مشروع رأس الحكمة الجارى تنفيذه بشراكة مصرية إماراتية، وهو المشروع الذي من شأنه أن يُدر للاقتصاد المصري موارد دولارية ضخمة على مدار فترتي إنشاء وتشغيل المشروع.

وعقد رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا – يوم أمس السبت- استمع فيه إلى شرح حول موقف مشروع رأس الحكمة، والتجمع العمراني غرب الضبعة، وكذا المشروعات الجاري تنفيذها بمدينة العلمين الجديدة، وذلك بحضور المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والمهندس أحمد إبراهيم، رئيس مدينة العلمين الجديدة، وعدد من مسئولي وزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وخلال الاجتماع ، استعرض وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، موقف التنسيقات الجارية بشأن التعويضات التي سيتم تقديمها للأهالي في منطقة رأس الحكمة، تمهيدًا لتسليم أراضي المرحلة الأولى للجانب الإماراتي، لبدء تنفيذ المشروع، مشيرًا إلى أن التنسيق مع الجانب الإماراتي يجري على قدم وساق من أجل تسليم أراضي المرحلة الأولى.

وعرض الوزير أيضًا في هذا الصدد، الوقف التخطيطي لمشروع السكن البديل لأهالي منطقة رأس الحكمة، مؤكدًا أن المشروع سيتم تنفيذه بما يلائم تطلعات سكان المنطقة.

كما استعرض الوزير الموقف التخطيطي للتجمع العمراني غرب الضبعة الذي يأتي كأحد المشروعات المهمة ضمن سلسلة المشروعات التي سيتم تنفيذها على الساحل الشمالي الغربي.

بدوره، وجّه رئيس الوزراء وزير الإسكان بأن يقوم بمتابعة موقف تعويضات الأهالي بمنطقة رأس الحكمة، وأن يعمل على مدار الساعة بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى للانتهاء من هذا الملف، مؤكدًا أنه لا بديل عن الإلتزام بالمواعيد المقررة لبدء المرحلة الأولى من المشروع، مع التنسيق مع محافظة مطروح لسرعة الانتهاء من ملف تعويضات الأهالي.

وفيما يخص تسليم الأبراج التي يتم تنفيذها بمدينة العلمين الجديدة، عرض الوزير خطة التسليم، التي ستبدأ من ١٥ أغسطس المقبل، وكلف رئيس الوزراء بحتمية الإلتزام بمواعيد تسليم الأبراج التي بدأ حجزها منذ فترة.

الحكومة : التصميم الحالي لجواز السفر المصري كما هو ولا صحة لتغييره

كتب – أحمد ابراهيم

تداولت بعض مواقع التواصل الاجتماعي صورا لتصميم فني جديد لجواز السفر المصري، وقد قام المركز الإعلامي لمجلس الوزراء بالتواصل مع وزارة الداخلية، والتي نفت تلك الأنباء، مُؤكدةً أنه لا صحة للصور المتداولة بهذا الشأن، وأن الصور المتداولة غير صادرة عن الوزارة.

وشددت وزارة الداخلية على أن التصميم الحالي لجواز السفر المصري كما هو دون تغيير، مُشيرة إلى أن أية تغييرات قد تطرأ على أي مستخرجات رسمية تصدر عن أجهزة وزارة الداخلية يتم الإعلان عنها بشكل رسمي على موقع الوزارة، مُهيبةً بالمواطنين عدم الانسياق وراء تلك الشائعات، مع استقاء المعلومات من مصادرها الرسمية.

وناشدت وسائل الإعلام المختلفة ومرتادي مواقع التواصل الاجتماعي تحري الدقة والموضوعية في نشر الأخبار، والتواصل مع الجهات المعنية للتأكد قبل نشر معلومات لا تستند إلى أي حقائق، وتستهدف إثارة البلبلة بين المواطنين .

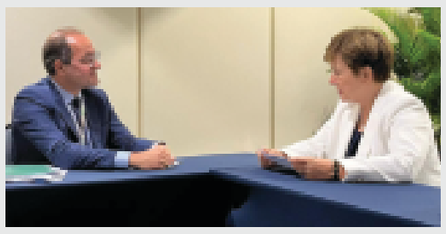

في لقائه مع مدير عام صندوق النقد الدولي

وزير المالية: نتطلع إلى الموافقة على المراجعة الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى

كتبت – شيماء مرسي

أكد أحمد كجوك وزير المالية، أننا نتعامل فى مصر بتوازن شديد مع تداعيات جيوسياسية مركبة، فى إطار برنامج شامل لتحسين الأداء الاقتصادي، ونتطلع إلى موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولى على المراجعة الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى يوم ٢٩ يوليو الحالى، ونستهدف استمرار المراجعات القادمة بنجاح، والعمل على مسار الحصول على تمويل من صندوق «المرونة والاستدامة».

أضاف كجوك، فى لقائه مع كريستالينا جورجيفا مدير عام صندوق النقد الدولي على هامش اجتماعات مجموعة العشرين بالبرازيل، أننا ملتزمون بتحقيق الانضباط المالي من أجل وضع مسار دين أجهزة الموازنة للناتج المحلى فى مسار نزولى، ونستهدف خلق مساحة مالية كافية تتيح زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية، ونعمل أيضًا على خفض معدلات التضخم لضمان استقرار الأسعار لتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، ومساندة تنافسية الشركات.

أشار الوزير، إلى أن أولوية الحكومة خلال الفترة المقبلة زيادة حجم استثمارات القطاع الخاص ودفع الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، وكذلك تطوير بيئة الأعمال لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لافتًا أننا نعمل على تبسيط الإجراءات الخاصة بمنظومتى الضرائب والجمارك لإعادة بناء الثقة بين مجتمع الأعمال والإدارة الضريبية وتحسين الخدمات للممولين.

أوضح كجوك، أننا حريصون على دفع الإصلاحات الهيكلية ودفع الاستثمارات الخاصة فى مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا وتحلية المياه والبنية التحتية، مشيرًا إلى أننا نعمل على اتساق السياسات الاقتصادية من خلال وضع سقف لإجمالي الاستثمارات العامة والضمانات الحكومية ونسبة دين الحكومة العامة للناتج المحلى.

الإسكان : تنفيذ أكبر حملة إزالة بمنطقة الزرايب بعد توفير مجتمع سكني بديل

قال شريف الشربيني وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، إن جهاز تنمية مدينة ١٥ مايو نفذ أكبر حملة إزالة شملت أكثر من ٧٠٠ حظيرة ومنزلا عشوائيا بمنطقة الزرايب "سابقا"، وذلك بعد توفير سكن بديل بمجتمع سكني متكامل "زهور مايو "، انتقل إليه أهالي المنطقة.

وأوضح شريف الشربيني، في بيان ، أن مشروع "زهور مايو" السكن البديل لمتضرري السيول بمنطقة الزرايب "سابقا" بمساحة ٦٧,٣٧ فدان شرق الطريق الدائري، وتم تنفيذه ضمن خطة تطوير العشوائيات الخطرة التى أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسي لمجابهة أخطار المناطق العشوائية.

ويشمل المشروع ٤٢ عمارة تم الانتهاء من تنفيذها، و٨٣٣ حظيرة نموذجية ومحطات تجميع، ومنطقة للمخازن داخل سور لخدمة المنطقة، وتشمل مشروعات الخدمات التى تم توفيرها مركزا طبيا وحضانة وسوقا تجارية، وخدمات أخرى.

الحصاد

جريدة اسبوعية متنوعة

تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة

عبدالناصر قطب

العضو المنتدب

احمد ابراهيم هاشم

المدير العام

اللواء/ ناصر شمس

المدير التنفيذي

شيماء محمد

نواب رئيس مجلس الإدارة

محمد يوسف القوطي

علي حمدان

إبراهيم محمد شاهين

رئيس التحرير

حسن عبدالستار

المدير العام التنفيذى

أحمد خالد

الاخراج الفني

هيثم السيد

الديسك المركزى

محيي الدين السعيد

أسامة السيد

العلاقات العامة

محمد الشافعي - مها حسين

المستشار القانوني

احمد العبادي

أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة

تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠

www.alhassad.com.eg

حدوث «فقاعة عقارية» غير وارد في مصر

خبراء : السوق العقاري المصري يفتقد إلى التنظيم والرقابة الحكومية ..

الارتفاع الكبير في المبيعات مع عدم وجود تسليمات علي أرض الواقع دفع إلي توقعات بحدوث الفقاعة العقارية ..

عقد شريف الشربيني، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية قبل أيام ، عدة اجتماعات لاستعراض مقترحات شركات التسويق العقاري، لتسويق المشروعات السكنية بالمدن الجديدة.

وشدد الشربيني خلال الاجتماع على ضرورة وضع خطط احترافية لتسويق الوحدات السكنية، وتدشين حملات ترويجية على أعلى مستوى، ووضع توقيتات زمنية محددة لخطط التسويق، ومتابعتها وتقييمها بشكل مستمر، للوصول إلى الأهداف المرجوة، وتعظيم الاستفادة من مخزون الوحدات لدى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتعظيم العوائد المالية، ورفع نسب الإشغال والسكن بالمدن الجديدة.

وأوضح وزير الإسكان، أن الدولة تعمل على توفير السكن اللائق والمناسب لمختلف شرائح المجتمع، ولدينا حاليا عدد من الوحدات سيتم طرحها تباعا.

وشارك في الاجتماع الدكتور وليد عباس، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لقطاع التخطيط والمشروعات - المشرف على مكتب الوزير، والدكتور عبدالخالق إبراهيم، مساعد الوزير للشئون الفنية، والمهندس أمين غنيم، نائب رئيس الهيئة لقطاع التنمية وتطوير المدن، والدكتور حسن الشوربجي، نائب رئيس الهيئة لقطاع الشئون العقارية والتجارية، والمحاسب أكرم سعد، والمحاسب محمد رجائي، مساعدى نائب رئيس الهيئة لقطاع الشئون المالية والإدارية، وعمرو خطاب، مدير عام بالمكتب الفنى للوزير، والمهندس إسلام حسن، معاون المشرف على مكتب الوزير.

فقاعة عقارية

وكانت الفترة الماضية شهدت انتشار أحاديث حول حدوث فقاعة عقارية في السوق المصرية ، بسبب تأخر تسليمات الوحدات وتعثر بعض المطورين العقاريين، ما يهدم ثقة العملاء وينذر بأزمة محتملة في الطلب، وهبوط الأسعار بنسبة كبيرة.

وتعني الفقاعة العقارية انخفاض حاد ومفاجئ في أسعار العقارات، نتيجة انعدام الطلب، وزيادة حجم المعروض من الوحدات. وحدثت في أمريكا في ٢٠٠٨، حيث بدأت بزيادة كبيرة لمبيعات العقار للمواطنين من خلال البنوك، ثم تعثر أغلبهم عن السداد، فاضطرت البنوك إلى استرجاع وحداتهم، ولكن لم تجد لها مشتريا، ما أدى إلى انهيار الأسعار وعجز البنوك عن دفع مديوناتها التي اشترت بها العقار من الأساس، ليعلن ١١ بنكا حينها إفلاسهم، وحدوث أزمة مالية عالمية هي الأكبر في القرن الـ٢١، بحسب العديد من الخبراء.

وتعليقا علي ذلك ، قال علاء فكري، رئيس مجلس إدارة شركة بيتا إيجيبت للتنمية العمرانية ونائب أول رئيس لجنة التطوير العقاري بجمعية رجال الأعمال المصريين، إن السوق العقارية المصرية ذات طبيعة خاصة وبعيد عن حدوث سيناريو الفقاعة العقارية نظرا الى الطلب المتنامي وزيادة دوافع الشراء بغرض الاستثمار.

وأشار فكري في بيان له إلى أن أحاديث الفقاعة العقارية تقارن بين السوق المصرية وعدد من الأسواق العالمية وهو أمر أثبت عدم صحته على مدار السنوات الماضية فلم تشهد العقارات في مصر تراجعا سعريا او جمودا تاما في المبيعات حتى في أشد التحديات الاقتصادية التي مرت بها السوق المصرية والعالم ككل.

وقال هاني توفيق، الخبير الاقتصادي، إن الأزمة المتوقع حدوثها في السوق العقارية المحلية ترجع إلى الارتفاع الكبير في حجم المبيعات دون وجود تسليمات للعميل على أرض الواقع، متابعا: أعرف ناس اشتروا وحدات سكنية منذ عام ٢٠١٥ وانتهوا من دفع أقساطها ولم يستلموها حتى الآن .

وأضاف توفيق خلال تصريحات له إلى أن هناك مطورين عقاريين بدأوا بيع المرحلة الرابعة من مشروعاتهم، بينما لم يقوموا بتسليم المرحلة الأولى، موضحا أن هذه الآلية تشير إلى تعثر عدد كبير جدا من المطورين العقارين، وهو ما يهدد بأزمة كبيرة في القطاع.

وتابع أن انخفاض قيمة العملة وارتفاع تكاليف الإنتاج، تجعل المطور العقاري غير قادر على استكمال بناء المشروع الذي باع أكثر من ٨٠٪ منه على الأقل، ولا يستطيع الحصول على تمويلات بنكية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة إلى مستويات قياسية، فيضطر إلى الإعلان عن مشروع جديد، حتى يستفيد من قيمة مبيعاته السابقة في بناء جزء من المشروع القديم، و«هكذا يدور المطور في دائرة مغلقة حتى يشهر إفلاسه أو يقوم بالهرب بأموال العملاء»، بحسب وصف توفيق.

في المقابل استبعد أسامة سعد، المدير التنفيذي لغرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات، حدوث فقاعة عقارية في مصر ، وقال إن النشاط العقاري في مصر يشكل نحو أكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مضيفا أن تعثر المطورين العقاريين هو أمر وارد، ولكن ليس حالة عامة في القطاع، منوها إلى أن غرفة التطوير العقاري تقوم بدورها تجاه أي متعثر من خلال توفير شريك آخر يساعده في عملية التمويل لتطوير مشروعاته، حتى يلتزم بمواعيد تسلم الوحدات للعملاء.

وأضاف أن الفقاعة العقارية تحدث عندما تكون أغلب العقارات داخل البلد ممولة بالكامل عن طريق البنوك، مشيرا إلى إنه مع حدوث أي أزمة اقتصادية تجعل العملاء غير قادرين على سداد ثمن الوحدة، سيسترد البنوك تلك الوحدات، ثم يبيعونها بأي ثمن، وهو ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٨.

وبحسب سعد، فإن البنوك لا تعمل كضامن للوحدة في السوق المحلية، كما أنه في حالة تعثر العميل الذي لجأ للتمويل العقاري، فإن المطور العقاري هو الذي يسترد الوحدة بعد أن يدفع للبنك مستحقاته، قائلاً: عندما يسترد المطور الوحدة فلا يقوم بحرق الأسعار لأي سبب، على عكس البنوك التي قد تبيع بأي سعر بسبب رغبتها في الحصول على سيولة نقدية.

ومن جانبه، قال عبدالمجيد جادو، الخبير العقاري، إن ارتفاع أسعار العقارات إلى مستويات قياسية تفوق القدرة الشرائية لأغلب المواطنين، موضحا أن هذا مؤشر إلى تراجع حجم الطلب خلال الفترة المقبلة.

وأضاف أن قيمة أغلب العقارات في السوق المحلية حاليا تفوق أضعاف قيمتها الحقيقية، وهو ما يعني احتمالية حدوث انهيار مفاجئ وعودة الأسعار إلى طبيعتها مرة أخرى.

وأشار إلى أن هذه الحالة حدثت في الربع الأول من العام الجاري في قطاع الذهب محلياً، عندما ارتفعت الأسعار إلى مستويات غير حقيقية، ومن ثم حدوث هبوط حاد وصولا إلى المستويات العادلة.

مبيعات عقارية

وفقا لتصريحات سابقة لطارق شكري، رئيس غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات،فقد بلغ حجم مبيعات العقارات في مصر نحو تريليون جنيه خلال عام ٢٠٢٣، متوقعاً زيادة حجم المبيعات في العام الجاري بنسبة ١٠٠٪ لتسجل تريليوني جنيه، وهو ما يشير إلى ارتفاع حجم الطلب على الشراء.

وكانت جمعية مطوري القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية والتي تمثل أكثر من ١٥٠ شركة فاعلة وناشطة في مجال التطوير العقاري في مصر، ناقشت العديد من الملفات الهامة التي تمثل تحديات تواجه شركات التطوير العقاري.

جاء ذلك خلال لقاء مجلس إدارة الجمعية برئاسة محمد البستاني، شريف الشربيني وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، بحضور حسن الشوربجي نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة للشئون التجارية والعقارية، وأمين غنيم نائب رئيس الهيئة لقطاع التنمية وتطوير المدن، وعمرو خطاب مسئول بالمكتب الفني لوزير الإسكان، وعبد الرؤوف الغيطي رئيس جهاز تنمية مدينة القاهرة الجديدة، بحسب بيان صادر عن الجمعية.

وأبدى وزير الإسكان رغبته في التعاون الصادق مع جمعية مطوري القاهرة الجديدة باعتبارها شريك أساسي في التنمية بالمدن الجديدة بشكل عام ومدن الجيل الرابع على وجه الخصوص، مشيرًا إلى أن شركات التطوير العقاري الصغيرة والمتوسطة هي عصب التنمية العمرانية في مصر.

أحمد ابراهيم

قرار جمهوري بإزالة صفة النفع العام عن بعض العقارات ونقلها للخزانة العامة

أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي قرار رقم ٢٩٠ لسنة ٢٠٢٤ بإزالة صفة النفع العام عن بعض أملاك الدولة العامة ونقل ملكية العقارات التالي بيانها فيما بعد، لصالح وزارة المالية (الخزانة العامة للدولة)، وتقيد في دفاترها كمال من أموالها الخاصة، وهي:

١- أرض ومبنى إدارة قوات الأمن بالبحر الأحمر بمحافظة البحر الأحمر بمساحة ٦٣١٩٣,٥ م تقريبا.

٢- أرض ومبنى مديرية أمن أسيوط بمحافظة أسيوط بمساحة ٥١٨١٨م تقريبا.

٣- أرض ومبنى مديرية أمن الأقصر بمحافظة الأقصر بمساحة ٦٠٤٠٤م٢ تقريبا.

٤- أرض ومبنى مديرية أمن بنى سويف بمحافظة بنى سويف بمساحة ٤٤٧٢,٨٣م٢ تقريبا.

٥- الأرض السابق تخصيصها بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٩٨ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه بمساحة ٢٨٢١٥م تقريبا.

٦- أرض ومبنى مديرية أمن أسوان بمحافظة أسوان بمساحة ١٢٨٢م تقريبا.

٧- أرض سجن قنا بمحافظة قنا بمساحة ٢١٨٤٧م تقريبا.

٨- أرض سجن أسيوط بمحافظة أسيوط بمساحة ٤٥٤٠٩م تقريبا.

٩- أرض سجن المرج بمحافظة القليوبية بمساحة ٨٣٢١٤٧,٦م تقريبا.

ويحدد رئيس مجلس الوزراء أوجه التصرف والأغراض الاستثمارية التي تستخدم فيها الأراضي والعقارات والمواقع والمنشآت المنصوص عليها بناءً على عرض وزير المالية بعد أخذ رأى هيئة التجمعات العمرانية الجديدة، وبالتنسيق مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لإدراج تلك الأصول استثمارية بخريطة مصر الاستثمارية.

غدا.. اتحاد التأمين ينظم ملتقى توظيف لخريجي كلية التجارة

يعتزم الاتحاد المصري للتأمين، تنظيم ملتقى توظيف لخريجي هذا العام من طلبة كلية التجارة من جميع الأقسام والتخصصات المختلفة وذلك يوم غدا الاثنين ٢٩ يوليو.

وذكر بيان صادر عن اتحاد التأمين - إن ملتقى التوظيف يعقد من الساعة ٩ صباحًا وحتى ٥ مساءً في فندق جراند نايل تاورز، وبالتعاون مع شركات التأمين وبعض شركات الوساطة في التأمين لتوفير وظائف عمل لحديثي التخرج من كلية التجارة وإتاحة الفرص لهم للعمل في مجال التأمين.

ووجه اتحاد التأمين دعوة الحضور لقيادات الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك عميد كلية التجارة وأعضاء الهيئة العليا للتدريس، ومن المتوقع حضور أكثر من ٨٠٠ من حديثي التخرج من كليه التجارة (إنجليزي، تأمين، جورجيا، إدارة أعمال، محاسبة).

وزيرا الزراعة والاتصالات يبحثان تطورات مشروع المساعد الذكي للفلاح «هدهد»

بجانب متابعة مشروعات التطوير التكنولوجي والتحول الرقمي

عقد علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، مع عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، اجتماعًا لمناقشة مستجدات العمل في مشروعات التعاون المشترك بين الوزارتين للتطوير التكنولوجي والتحول الرقمي بوزارة الزراعة.

واستعرض الاجتماع أبرز ما تم إنجازه في مشروعات للتحول الرقمي بوزارة الزراعة والتي تشمل ميكنة الحيازة الزراعية وإصدار كارت الفلاح، وتطوير البوابة المعلوماتية لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وإطلاق خدمات الوزارة على منصة مصر الرقمية، وحصر وإدارة املاك وأصول وزارة الزراعة، وميكنة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.

وبحسب بيان صادر الخميس الماضي ، سلط الاجتماع الضوء على تطورات العمل في مشروع المساعد الذكي للفلاح "هدهد" الذي يهدف إلى توفير محتوى رقمي حول العديد من الموضوعات التي تهم المزارعين وتمكينهم من الحصول على الارشادات المناسبة للمشكلات التى يواجهونها بشكل مباشر.

وكذلك مشروع التركيب المحصولي الذى يتم من خلاله استخدام الذكاء الاصطناعي، والاعتماد على صور الأقمار الصناعية بما يساعد على التعرف على حدود الأراضي الزراعية، والتركيب المحصولي، والتنبؤ بالكميات المحصولية، والآفات الزراعية؛ حيث تم البدء بتنفيذ المشروع على ٦ محاصيل رئيسية صيفية وشتوية بالتطبيق فى ٥ محافظات.

وخلال الاجتماع؛ أكد علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، واستعراض آخر المستجدات في مشروع المساعد الذكي للفلاح "هدهد"، والذي يستهدف تقديم خدمات إرشادية للمزارعين عبر منصة مصر الرقمية، وإضافة خدمات جديدة.

وأشار فاروق إلى أهمية أن يشمل التعاون أيضًا تطبيقات الإرشاد الزراعي الرقمي، ودعم المزارعين أول بأول من خلال رسائل التليفون المحمول، بالبيانات والمعلومات الخاصة بالممارسات الزراعية المختلفة، والتعامل مع الأمراض ومكافحة الآفات والتعامل مع التغيرات المناخية، بحسب كل منطقة جغرافية، للحد من التأثيرات السلبية للتقلبات الجوية على الثروة النباتية والحيوانية.

ومن ناحيته أكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن قطاع الزراعة يعد من القطاعات الانتاجية الهامة بالدولة؛ موضحا أن هناك العديد من مشروعات التعاون المشترك التى يتم تنفيذها بهدف تحقيق التحول الرقمى بوزارة الزراعة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات فى تطوير الخدمات الزراعية والتوسع فى إتاحتها رقميا.

كما أشار إلى إلى التعاون المشترك من خلال واستصلاح الأراضي، أهمية التعاون المشترك بين وزارتي الزراعة والاتصالات، في خدمات التحول الرقمي، والتوسع في الخدمات الرقمية التي يتم تقديمها للمزارعين، لتيسير عليهم، فضلاً عن زيادة حزمة الخدمات التى تقدمها وزارة الزراعة للمزارعين والمستثمرين عبر منصة مصر الرقمية، وإضافة خدمات جديدة.

وأشار فاروق إلى أهمية أن يشمل التعاون أيضًا تطبيقات الإرشاد الزراعي الرقمي، ودعم المزارعين أول بأول من خلال رسائل التليفون المحمول، بالبيانات والمعلومات الخاصة بالممارسات الزراعية المختلفة، والتعامل مع الأمراض ومكافحة الآفات والتعامل مع التغيرات المناخية، بحسب كل منطقة جغرافية، للحد من التأثيرات السلبية للتقلبات الجوية على الثروة النباتية والحيوانية.

ومن ناحيته أكد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن قطاع الزراعة يعد من القطاعات الانتاجية الهامة بالدولة؛ موضحا أن هناك العديد من مشروعات التعاون المشترك التى يتم تنفيذها بهدف تحقيق التحول الرقمى بوزارة الزراعة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات فى تطوير الخدمات الزراعية والتوسع فى إتاحتها رقميا.

كما أشار إلى إلى التعاون المشترك من خلال مركز الابتكار التطبيقى التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف بناء مجموعة من الحلول المبتكرة باستخدام التقنيات الحديثة ومنها الذكاء الاصطناعي وذلك من خلال التعاون فى تنفيذ مشروع التركيب المحصولي لبناء خريطة زراعية رقمية تفاعلية، ومشروع المساعد الذكى للفلاح "هدهد».

وأوضح طلعت أنه سيتم التعاون بين الوزارتين فى بناء القدرات الرقمية لفريق عمل من وزارة الزراعة لتمكينه من استخدام النظام الذى تم تطويره بمشروع التركيب المحصولي، منوهًا إلى أنه من المستهدف في المرحلة الثانية من المشروع أن يتم ربطه بمنظومة الحيازة الزراعية.

رضوى عبدالله

الزراعة تستعرض إنجازات برنامج دعم صغار المزارعين في صعيد مصر والدلتا

استعرض علي حزين المشرف العام على الجهاز التنفيذي لمشروعات التنمية الشاملة، انجازات برنامج دعم صغار المزارعين بصعيد مصر والدلتا للعام المالي الماضي ٢٠٢٣- ٢٠٢٤.

وقال علي حزين، في بيان ، إن برنامج دعم صغار المزارعين يتم تنفيذه بالتعاون بين برنامج الغذاء العالمى ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ممثلة في الجهاز التنفيذي لمشروعات التنمية الشاملة.

ويضم البرنامج عددًا من المشروعات هى مشروع بناء مرونة الامن الغذائى بصعيد مصر (مشروع التغييرات المناخية) وهو ممول من صندوق الاقلمة المناخية، ومشروع تعزيز المرونى المناخية وهو ممول من السفارة الهولندية بالقاهرة.

وكذلك مشروع بناء القدرة على الصمود وهو ممول من الوكالة الألمانية الانمائية ، ويعمل برنامج دعم صغار المزارعين فى ١٥٠ قرية في ست محافظات (الشرقية - اسيوط - سوهاج -قنا - الاقصر - اسوان).

وأوضح "حزين"، أن هناك أكثر من ١٥,٠٠٠ مزارع شاركوا فى نشاط توحيد الزراعات مابين الموسم الصيفي ٢٠٢٣ والموسم الشتوي ٢٠٢٤ حيث تم توحيد وزراعة أكثر من ٣٩٠٢ فدان يمتلكها ٤٧١٢ مزارع تم زراعتها بالذرة الرفيعة.

وكذلك تم توحيد زراعة ٩٠٤٩ فدان يمتلكها ١١٠٧٩ مزارع تم زراعتها بالقمح حيث يقوم المشروع بتوفير المكينة الخاصة بحرث الأرض وتسوية الأرض بالليزر وكذلك يتم دعم المزارعين فى هذا النشاط بتوزتع التقاوي المنتقاة عليهم وكذلك الأسمدة والدعم الفني.

كما قام البرنامج بإنشاء أكثر من خمسين محطة طاقة شمسية قدرات مابين٢٥ :٣٥ كيلووات تستخدم فى ري ١٠٤٣,٥ فدان تصل تكلفتها إلى حوالي ٥٠ مليون جنيه، وتم توزيع عدد ٧٢ بتكلفة قدرها ٣٩ مليون جنيه حصادة قمح ذاتية لحصاد القمح وتربيطة لتقليل الفاقد والمهدر اثناء عملية الحصاد.

وكذلك فإنه تم تطوير٦١ مسقى فرعة بطول ٢٤٣٧٩ م تخدم ١٤٨٣ فدان لتقليل الهدر فى المياه وتقليل الوقت اللازم لوصول الماء لنهايات الحقول، ووفى نشاط تدوير المخلفات قام المشروع بعقد عدد من الدورات فى التقاوي المنتقاة عليهم وكذلك الأسمدة والدعم الفني.

كما قام البرنامج بإنشاء أكثر من خمسين محطة طاقة شمسية قدرات مابين٢٥ :٣٥ كيلووات تستخدم فى ري ١٠٤٣,٥ فدان تصل تكلفتها إلى حوالي ٥٠ مليون جنيه، وتم توزيع عدد ٧٢ بتكلفة قدرها ٣٩ مليون جنيه حصادة قمح ذاتية لحصاد القمح وتربيطة لتقليل الفاقد والمهدر اثناء عملية الحصاد.

وكذلك فإنه تم تطوير٦١ مسقى فرعة بطول ٢٤٣٧٩ م تخدم ١٤٨٣ فدان لتقليل الهدر فى المياه وتقليل الوقت اللازم لوصول الماء لنهايات الحقول، ووفى نشاط تدوير المخلفات قام المشروع بعقد عدد من الدورات فى التقاوي المنتقاة عليهم وكذلك الأسمدة والدعم الفني.

وقامت إدارة المشروع بتوزيع ٦٠ مفرمة على الجمعيات الشريكة لاستخدامها فى فرم مخلفات المحاصيل الزراعية وتحويلها الى اعلاف غير تقليدية.

ولرفع القيمة المضافة للمحاصيل الزراعية قام المشروع بانشاء وتشغيل عدد ٤ وحدات لتجفيف الطماطم، وولدعم دور المرة داخل المجتمعات الريفية من خلال منحها قروض عينية دوارة فى مجال تربية البط والماعز وتربية النحل حيث تم تدريب وتاهيل اكثر من ١٠,٠٠٠ سيدة وفتاة على هذه البرامج ومنحهم قروض عينى دوار فى هذه المجالات.

التضامن: عدم استبعاد مستفيدي تكافل وكرامة حال اشتراكهم في برنامج تحويشة وبرامج التمكين الاقتصادي

أصدرت مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي منشورًا وزاريًا بعدم استبعاد الأسر المستفيدة من برنامج الدعم النقدي المشروط « تكافل وكرامة» حال اشتراكهم واستفادتهم من خدمات برنامج الإدخار والاقتراض الرقمي «تحويشة» التابع للمجلس القومي للمرأة أو أي من برامج التمكين الاقتصادي التي تقدمها وزارة التضامن لمستفيديها لمساعدتهم على التحول من تلقي الدعم النقدي إلى الإنتاج والعمل .

ويأتي هذا في إطار توحيد الجهود والتكامل بين برامج الدعم النقدي المقدمة للأسر الأولى بالرعاية في الوزارة، وكذلك البرامج المنفذة في المجلس القومي للمرأة، بهدف المساعدة في إخراج الأسر من دائرة الفقر والاحتياج، خاصة أن برنامج « تحويشة» يساعد السيدات والفتيات في القرى المختلفة بمحافظات مصر على الإدخار.

ويهدف برنامج « تحويشة» إلى شمول المرأة المصرية بالقرى الريفية اقتصاديًا وماليًا وإدماجها بالمنظومة المصرفية الرسمية، ورفع الوعي ونشر الثقافة المالية للسيدات المستهدفات، ومحو الأمية الرقمية وتوفير الخدمات المالية لها بجودة عالية، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا المالية ورقمنة آلية عمل مجموعات الإدخار والإقراض.

ويعمل برنامج « تحويشة» على تطوير آلية عمل مجموعات الإدخار والإقراض التقليدية، والتي كانت تتم بين مجموعة من السيدات بهدف إدخار الأموال بشكل أسبوعي في صندوق، لتتم بطريقة رقمية من خلال التطبيق.

ضرائب الشركات متعددة الجنسيات علي أجندة اجتماعات مجموعة العشرين بالبرازيل

خلال الأسبوع الماضي استضافت البرازيل اجتماعات وزراء التنمية ضمن فعاليات مجموعة الـ٢٠، التي تُعقد في مدينة ريو دي جانيرو، وتعد تمهيدًا لقمة مجموعة الـ٢٠ على مستوى الرؤساء خلال نوفمبر المقبل.

وتُعقد أعمال مجموعة العشرين بالبرازيل، تحت شعار «بناء آليات مُنصفة لتعزيز التنمية الاقتصادية والتغلب على التحديات المناخية»؛ وحددت الرئاسة البرازيلية لمجموعة الـ٢٠ عددًا من الأولويات، وهي الدمج الاجتماعي والحد من معدلات الجوع والفقر، والتحول في قطاع الطاقة والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وإصلاح المؤسسات العالمية، ويُشارك في الاجتماعات أعضاء المجموعة والاتحادين الأفريقي والأوروبي، وممثلي العديد من الدول والحكومات.

وضمت القمة- التي عقدت في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ يوليو الجاري- قادة القطاع المالي والحكومات، ووزراء التنمية، ورؤساء البنوك المركزية، والمؤسسات الدولية، من أكبر اقتصاديات العالم، لمناقشة قضايا الاقتصاد العالمي، وأزمة المناخ والديون التي تواجه الدول النامية والناشئة، وجهود إصلاح وتطوير بنوك التنمية متعددة الأطراف،

و خلال اجتماع وزراء التنمية ضمن فعاليات مجموعة الـ٢٠ المنعقدة بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، ألقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، كلمة مصر في الجلسة الرئيسية لمجموعة عمل التنمية، لمناقشة قضايا المياه كأحد ركائز تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعد محور المياه أحد المحاور الثلاثة التي تعمل في إطارها "مجموعة عمل التنمية" التابعة لمجموعة الـ٢٠، نظرًا لخصوصيته في دفع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز جهود التنمية في الدول النامية والاقتصاديات الناشئة.

وخلال كلمتها أشارت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إلى التزام المجتمع الدولي منذ عام ٢٠١٥ بتحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠، ، لضمان مستقبل مستدام ومنصف للجميع، مشيرة إلى قمة أهداف التنمية المستدامة التي جاءت في سبتمبر الماضي لتؤكد ذلك الالتزام وتسريع الإجراءات نحو تحقيق الأهداف في ظل الأزمات العالمية المتزايدة التي تحول دون تعزيز جهود التنمية.

قضايا المياه

ضرائب الشركات متعددة الجنسيات

من ناحية أخري ، ذكرت تقارير دولية أن حكومات مجموعة العشرين تتطلع إلى إحراز تقدم في ملف التنسيق الضريبي على أرباح الشركات متعددة الجنسيات عبر اجتماع القادة الاقتصاديين للمجموعة في ريو دي جانيرو، على الرغم من تجاوز الموعد النهائي للوصول إلى اتفاق في هذا الشأن.

كان الموعد النهائي للاتفاق حول الصفقة الضريبية العالمية «الركيزة ١» ٣٠ يونيو الماضي، حيث كان من المخطط وضع آلية جديدة لمشاركة الحقوق الضريبية على شركات التكنولوجيا الأمريكية العملاقة مثل جوجل وأمازون وأبل بدلا من ضرائب الخدمات الرقمية التي تفرضها كل دولة على حدة، وربما تؤدي في النهاية إلى حرب ضريبية من دول الاتحاد الأوروبي تقابلها رسوم عقابية على صادرات بمليارات الدولارات من أوروبا إلى الولايات المتحدة.

وانتهت صلاحية اتفاقات التجميد التي علقت واشنطن بموجبها العقوبات التجارية بالانتقام من سبع دول، هي النمسا وبريطانيا وفرنسا والهند وإيطاليا وإسبانيا وتركيا، في ٣٠ يونيو الماضي، لكن الولايات المتحدة لم تتخذ خطوات لتنفيذ تهديدها بفرض رسوم جمركية بعد.

وقال مصدر بالحكومة الإيطالية إن الدول الأوروبية تسعى للحصول على ضمانات باستمرار تجميد الرسوم الجمركية الأميركية على واردات سنوية تبلغ قيمتها نحو مليارى دولار من الشمبانيا الفرنسية إلى حقائب اليد الإيطالية والعدسات البصرية في أثناء استمرار المحادثات.

في الوقت نفسه أصبحت كندا، في يوليو، الدولة الثامنة التي تفرض ضريبة الخدمات الرقمية بشكل فردي، حيث قالت وزيرة المالية، كريستيا فريلاند، «ليس من المعقول، وليس من العدل أن تقوم كندا بتعليق إجراءاتها إلى أجل غير مسمى» بعد انقضاء الموعد النهائي في ٣٠ يونيو دون توقيع اتفاقية الركيزة الأولى، بينما تؤكد الولايات المتحدة أن مثل هذه الضرائب تمييزية، لأنها تستهدف على وجه التحديد الإيرادات المحلية لشركات التكنولوجيا الأمريكية التي تهيمن على القطاع.

شيماء مرسي

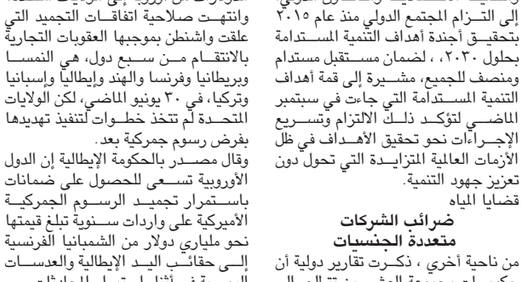

التضامن تبدأ سحب إسناد مشروعات الرعاية من الجمعيات غير المؤهلة على تقديم خدمات الرعاية

أصدرت الدكتورة مايا مرسي وزيرة التضامن الاجتماعي قرارا بسحب إسناد مشروع دار الأمل لرعاية المسنين من جمعية الأسرة والطفولة بمحافظة السويس وإعادة إسناد المشروع المشار إليه إلى مؤسسة أبدأ لتنمية المجتمع، وذلك في ضوء ما تم رصده من جانب لجان المتابعة من ضعف قدرة الجمعية على إدارة المشروع والشكوى المستمرة من النزلاء من ضعف الخدمات المقدمة.

ويأتي هذا القرار في ضوء تحقيق مصلحة النزلاء من المسنين وما اتخذته وزارة التضامن الاجتماعي من استراتيجية رعائية لكبار السن بدور المسنين في ضوء ما يشهده ملف المسنين من اهتمام الدولة المصرية والقيادة السياسية وإصدار قانون رعاية حقوق المسنين، حيث تقوم الوزارة بجهود لتطوير استراتيجية كبار السن والانتهاء من مسودة المنهج الموحد لمهنة مرافق المسن.

وتتعدد الخدمات التي تقدمها الوزارة للمسنين من خلال ١٧٢ دار مسنين على مستوى ٢٢ محافظة، و١٩١ نادى مسن، و٢٦ وحدة علاج طبيعي، و٢٧ مكتب خدمات مسن.

"تنظيم الاتصالات" يقر القواعد التنظيمية الخاصة بالمكالمات الترويجية والتجارية

أقر الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات القواعد التنظيمية الخاصة باستخدام خطوط المحمول في إجراء المكالمات الترويجية والتجارية، حيث سيقوم الراغبون في إجراء المكالمات الترويجية والتجارية بتسجيل بياناتهم لدى شركات المحمول العاملة بالسوق وتفعيل خدمة المكالمات الترويجية بما يضمن تقديم الخدمة بشكل شرعي وقانوني دون الإخلال بخصوصية المواطنين أو إزعاجهم.

وبتفعيل تلك القواعد، ستتيح تلك الخدمة للمواطنين إمكانية استقبال اسم الجهة المتصلة ورقمها مع المكالمة الترويجية أو الحصول على تحذير مسبق بأن المكالمة الواردة هي مكالمة ترويجية (NTRA Alert) الأمر الذي يتيح للمواطنين حرية الرد على هذه النوعية من المكالمات أو تجاهلها.

وفي حالة استقبال المواطنين لمكالمات ترويجية مجهولة المصدر أو بدون تحذير مسبق، يتم الإبلاغ عن رقم المتصل وسيتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتنظيمية ضد المتصلين نظرًا لعدم قيامهم بالتسجيل لدى شركات المحمول ومخالفتهم للقواعد التنظيمية المقررة في هذا الشأن.

وزيرة التخطيط : مد فترة تنفيذ البرنامج القُطري مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حتى عام ٢٠٢٥

التقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع كورمان، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وذلك خلال فعاليات مشاركتها في اجتماع وزراء التنمية لمجموعة العشرين التي انعقدت في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل، حيث شهد اللقاء مناقشة تطورات تنفيذ البرنامج القطري بين مصر ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أوضحت المشاط أنه سيتم مد فترة تنفيذ البرنامج القطري بين الحكومة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عامًا إضافيًا، لينتهي في عام ٢٠٢٥ بدلًا من ٢٠٢٤، حتى يتسنى استكمال مختلف البرامج والمشروعات المتفق عليها، وذلك بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية.

وأكدت وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، حرص مصر على تعزيز التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمضي قدمًا في تنفيذ البرنامج المتفق عليه، خصوصًا في ظل ما توليه الدولة من أهمية كبرى لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تتيح مزيدًا من الفرص للقطاع الخاص ليقود معدلات النمو، وتنفيذ برنامج الحكومة الجديد للأعوام الثلاثة المقبلة، بما يد

الخطيب : مصر تتطلع لاستثمارات بقيمة ٥ مليار دولار مع الهند بحلول ٢٠٢٧

تتطلع مصر إلى زيادة استثماراتها مع الهند كجزء من استراتيجيتها الأوسع نطاقًا لدفع النمو الاقتصادي والتنمية. وخلال اجتماع عقد مؤخرًا، أكدت الحكومة التزامها بتهيئة بيئة داعمة للاستثمارات الموجهة للتصدير، بهدف زيادة الاستثمارات الهندية في مصر إلى ٥ مليارات دولار بحلول العام ٢٠٢٧.

جاء ذلك خلال لقاء وزير الاستثمار والتجارة الخارجية حسن الخطيب، بأعضاء مجلس الأعمال المصري الهندي.

ولفت الوزير إلى أنه يتم التنسيق بين الوزارات المعنية لإعداد ملفات كاملة عن الأراض والطاقة والإجراءات المطلوبة لإقامة المشروعات التي سيتم دراستها وعرضها على المجلس الأعلى للاستثمار والجهات المعنية بالدولة لإنهاء أي معوقات إن وجدت أمام الاستثمار والتجارة.

أزمة الدواء .. في انتظار تنفيذ وعود الحكومة بالحل خلال ٣ شهور

رئيس الوزراء يتعهد ببدء عودة الأدوية الرئيسية لمعدلات الإنتاج بالكامل لتأمين احتياجات مصر

رئيس شعبة الدواء يكشف أسرار دور اللاجئين في الأزمة ويؤكد : حجم نواقص الأدوية وصل إلى 1000 صنف ..

وزير الصحة : قطاع الصحة يحتاج إلى 350 مليون دولار شهرياً لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية

تواصلت أزمة الأدوية في السوق المصرية ، ما بين اختفاء لعشرات الأصناف منها ، وارتفاع في أسعار الأدوية بشكل عام ، وسط محاولات ووعود حكومية لحل الأزمة ، حيث أعلن رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أنه عقد اجتماعات مع مسؤولي غرف صناعة الأدوية ومجالس التصدير للوصول إلى نقطة توازن في ما يتعلق بملف أسعار الدواء، وجرى إقرار خطة تتعلق بمجموعة من الأدوية يصل عددها إلى نحو ٣ آلاف صنف تمثل ٩٠ في المائة من حجم التداول في السوق، أي الأكثر مبيعاً، على أن يتم تطبيق تلك الخطة في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة وبدء عودة الأدوية الرئيسية لمعدلات الإنتاج نفسها بالكامل خلال هذه المدة.

رئيس الوزراء لفت خلال حديثه إلى أن تسعير الدواء كان يجري على أساس سعر العملة الأجنبية بـ ٣٠ جنيها (٠,٦٢ دولار) أو ٣١ جنيهاً (٠,٦٤ دولار)، واليوم سعر الدولار الرسمي في حدود ٤٨ جنيها (٠,٩٩ دولار)، وهو ما يحقق خسائر مباشرة لمختلف المصانع والشركات وعدم قدرتها على الإنتاج بهذه الأسعار.

ووجه رئيس مجلس الوزراء، بضرورة التحرك لتأمين احتياجات مصر من الدواء وضمان كفاية المعروض من الأدوية الأساسية في الأسواق، بالإضافة إلى ضمان تعزيز قدرات التصنيع المحلي في هذا المجال لمواجهة أي نقص في مستويات المعروض، وكذا دعم القدرات التصديرية لصناعة الدواء المصري إلى الخارج، موجهًا في هذا الصدد بدراسة المقترحات الواردة من غرفة صناعة الدواء سواءً لتعزيز التصنيع المحلي أو التوسع في التصدير.

رئيس شعبة الدواء في الاتحاد العام للغرف التجارية الدكتور علي عوف يرجع أسباب تفاقم أزمة نقص الدواء في البلاد حاليا إلى زيادة كلفة سعر الدولار وتأخر هيئة الدواء المصرية في اتخاذ قرار تحريك أسعار الدواء رسمياً، علاوة على تهريبه إلى البلدان المجاورة التي تشهد نزاعات وحروبا مثل ليبيا والسودان.

وأشار إلى أن هناك نقص في أدوية المضادات الحيوية والحساسية والإسهال والأمراض المزمنة، موضحاً أن نسبة النقص منذ شهرين كانت تصل لـ١٠٠٠ صنف دوائي، ومن المرجح أن تنخفض تلك النسبة لـ٥٠٠ صنف دوائي خلال أيام ، ثم ستكون نسبة النقص في معدلاتها الطبيعية بما يراوح ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ صنفا دوائيا.

د. خالد عبدالغفار وزير الصحة

ويؤكد رئيس الشعبة أن أزمة نقص الدواء في طريقها إلى الحل وستختفي في غضون شهرين، وبدأت شركات الدواء تضخ الأسبوع الماضي كميات كبيرة من الأدوية في الأسواق، لافتاً إلى أن هناك شعور بالأزمة حالياً لأن هناك ٨٠ ألف صيدلية في مصر، وإذا ما ضخت كميات من علب الدواء فستأخذ كل صيدلية بعض من الوقت حتى تصل حصة الدواء إليها.

وأوضح أن كل صيدلية تحصل على حصتها من الدواء ولكنها تواجه معضلة حاليا تتمثل في وجود سعرين للدواء، وهما السعر القديم وأيضاً الجديد الذي بدأت بعض الشركات تطبيقه تدريجاً منذ أسبوعين، مما جعل كثيراً من الصيدليات تضطر إلى الإغلاق، مؤكداً أن هيئة الدواء تتابع بشكل دوري حجم مخزون الدواء والإنتاج ومعدلاته في المخازن ولدى الموزعين حتى تتأكد من عدم احتكار الدواء وضمان وصوله إلى الصيدليات.

ويقول رئيس شعبة الدواء إنه يمكن حل أزمة النقص الدوائي نهائيا من خلال الاعتماد على الاسم العلمي للدواء وليس التجاري في كتابة الدواء، وإلزام وزارة الصحة للأطباء بهذا الأمر، مثلما يحدث في مستشفيات التأمين الصحي والمستشفيات العسكرية والجامعية ووزارة الصحة، علاوة على إصدار تشريع برلماني يقر ذلك.

ورأى رئيس شعبة الأدوية باتحاد الغرف التجارية، أن الإجراءات الحكومية ساهمت في ضخ كميات من الأدوية غير المتوفرة بالسوق الدوائية ، لافتا إلى أن «حجم نواقص الأدوية وصل إلى ١٠٠٠ صنف»، مشيراً إلى «حزمة قرارات من الحكومة المصرية تستهدف تحقيق التوازن بسوق الدواء، تشمل إجراءات لدعم التصنيع والتوزيع والرقابة».

وأعاد عوف أزمة نواقص الأدوية إلى «توقف خطوط الإنتاج، بسبب الفجوة في تسعير الدولار لمصانع الأدوية بأقل من سعره في البنوك»، موضحاً أن «هيئة الدواء المصرية بدأت في تدبير مستلزمات إنتاج شركات الأدوية بأسعار الدولار الرسمية في البنوك، ما ساهم في استعادة خطوط الإنتاج داخل مصر».

وحول إجراءات تحريك أسعار الدواء ، قال رئيس «شعبة الأدوية» إنه سيتم «اتخاذ إجراءات تدريجية لتحريك أسعار الأدوية بما لا يضاعف الأعباء على المصريين» ، وأضاف أن «الحكومة المصرية توافقت مع شركات الأدوية على تطبيق زيادة ما بين ١٠ إلى ٣٠ في المائة على أدوية الأمراض المزمنة، ونحو ٣٠ إلى ٥٠ في المائة على أدوية المضادات الحيوية، ليصل متوسط الزيادة إلى نحو ٢٥ في المائة»، مشيراً إلى أنه «تم رفع أسعار ٢٠٠ صنف دوائي في آخر شهرين، ومستهدف تحريك أسعار ١٠٠٠ صنف حتى نهاية العام».

حل الأزمة

وقال رئيس هيئة الدواء المصرية، علي الغمراوي، إن موعد انتهاء أزمة الدواء في مصر قريب للغاية، مضيفاً: «نعمل على حل الأزمة بالتدريج خلال الفترة الحالية، من خلال إعادة بناء المخزون الاستراتيجي من المواد الخام».

أوضح «الغمراوي»، في تصريحات له أن الزيادة الجديدة في الأسعار ستتراوح بين ٣٠٪ و٤٠٪ بعد احتساب تكلفة المنتج ومستلزمات الإنتاج المستوردة، مشيرًا إلى أن مصر الدولة رقم واحد عربيًا وأفريقيًا في تصنيع الأدوية ، مضيفا : «نصنع ٩١ علبة ونستورد ٩ علب فقط من كل ١٠٠ علبة دواء، أي معدل التصنيع المحلي ٩١٪ ونسبة الاستيراد ٩٪».

ولفت إلى أن الدواء المصري ذو جودة عالية وعالمية، مضيفاً أن مصر تصدر لأكثر من ٨٥ دولة، نتيجة السمعة الطبية للدواء المصري ، وتابع: "صدرنا بـ٦٦٠ مليون دولار في ٢٠٢٣، وهناك زيادة واضحة خلال الفترة الحالية، ولكننا نركز على تغطية السوق المحلية أولا، لكونه الأولوية لدى الهيئة"، وقال إن مصر تستورد المواد الخام للأدوية من الصين والهند، وتعيد حاليًا بناء المخزون الاستراتيجي للمواد الخام أدوية الأنسولين والضغط والسكر والبرد والمضادات الحيوية بالأسواق، مرجعاً تفاقم أزمة النقص الدوائي إلى قيام كثير من اللاجئين والأجانب المقيمين بمصر إلي إرسال الدواء المصري إلى ذويهم وأقاربهم في الخارج، مما ضاعف حجم الاستهلاك المحلي للدواء ٢٥ في المائة، علاوة على ارتفاع كلفة سعر الدولار.

ولفت إلي أنه في وقت وصول الدولار إلى ٧٠ جنيهاً في السوق السوداء كانت الدولة توفره لشركات الأدوية بـ ٣٠ جنيهاً (٠,٦٢ دولار حاليا)، وعندما تغير سعر الدولار إلى ٤٨ جنيهاً زادت الكلفة على الشركات، موضحاً أن الدواء السلعة الوحيدة المسعرة جبرياً طبقاً لقانون التسعيرة الجبرية، ومتوقعاً حدوث انفراجة قريبة في الأزمة خلال الفترة المقبلة.

ورأى أن "بعض مصانع الدواء بدأت تطور من نفسها وتغير خطوط الإنتاج، والدولة المصرية تحاول جاهدة توفير كل الإمكانات للمصانع وشركات الأدوية .

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة والسكان الدكتور خالد عبدالغفار أعلن أن قطاع الصحة يحتاج إلى ٣٥٠ مليون دولار شهريا لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية، مما يعني أن الفاتورة تبلغ سنويا ١٦,٨ مليار دولار، موضحاً أن الحكومة اعتمدت على "فقه الأولويات"، إذ كانت الأولوية لشراء "أدوية الأورام والمناعة والأمراض المزمنة وبعض المستلزمات الطبية الأساس» .

وتوقع عبدالغفار عودة الاستقرار إلى سوق الدواء في غضون شهرين إلى ثلاثة على أقصى تقدير، مضيفاً أن "كل ١٠٠ عبوة دواء يتم إنتاجها يذهب منها ٧٠ في المائة للقطاع الخاص و٣٠ في المائة إلى الحكومة"، موضحاً أن "مصر تنتج ٩١ في المائة من الأدوية التي تحتاج إليها السوق، بينما تسعة في المائة فقط تستورد"، مشيراً إلى أن مصانع الدواء لديها مخزون إستراتيجي يكفي لسبعة أشهر.

وقال عبدالغفار قال في تصريحات له إن "حجم الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة بلغ ٣٢ مليار جنيه (٦٧٧ مليون دولار) عام ٢٠١٤، ووصل حاليا إلى ٢٢٢ مليار جنيه (٤,٧ مليار دولار).

الأزمة في البرلمان

ووصلت أزمات قطاع الدواء لأروقة البرلمان ، وسط مطالبات من أعضاء مجلس النواب بضرورة التصدي لها ووضع حلول جذرية، كما تقدم كثير من نواب البرلمان بطلبات إحاطة ضد بعض المسؤولين عنها.

وقالت عضو لجنة الصحة بمجلس النواب الدكتورة إيرين سعيد إن شركات الدواء كانت أمام مسارين لا ثالث لهما، إما أن تصنع وتخسر أو توقف خطوط الإنتاج لحين زيادة الأسعار، وهيئة الدواء وافقت بالفعل على تحريك الأسعار ولكن القدرة الشرائية للمواطن لن تتحمل تلك الزيادات المتتالية.

وأضافت قائلة إنه "لا يعقل أن يكون هناك نقص في أدوية الأورام والأنسولين في الأسواق"، مضيفة أن "هناك نقصا في الدواء بنسبة ٥٠ في المائة، والمواطن يشعر بذلك في الشارع المصري، وبخاصة في أصناف الأدوية المزمنة"، وموضحة أن "قطاع الدواء في مصر مقسم إلى ثلاثة أجزاء، القطاع الأول يضم ١٠ في المائة من شركات قطاع الأعمال العام، و٥٠ في المائة للمستثمرين المحليين، والباقي استثمار خارجي».

وطالبت عضو لجنة الصحة بضرورة وضع ملف توطين صناعة الدواء والمستلزمات الطبية على رأس أولويات الحكومة، وتعزيز صناعة الأدوية المحلية من طريق توفير المزيد من الدعم المالي والتسهيلات للشركات المصنعة مما يساعدها في تصنيع مزيد من الأدوية المحلية وتوفيرها للسوق، وذلك من خلال تسهيل إجراءات الاستيراد لتجاوز تحدي ارتفاع أسعار المواد الخام، علاوة على إنفاق الدولة على شركات قطاع الأعمال العام لإنهاء الأزمة ودعم خطوط الأدوية، فضلاً عن عمل مخازن إستراتيجية لتخزين الدواء لمدة ستة أشهر حتى يكون هناك توافر مخزون في حال الطوارئ، ولا يشعر المواطن بالأزمة إذا ما تكررت .

محمد محيي الدين

أزمة الصيدليات

وألقت الأزمة بظلالها على أصحاب الصيدليات الذين عبروا عن شكواهم من تعرضهم لضغوط شديدة من المواطنين الراغبين في الدواء، ويتعين عليهم إقناع المرضى بصرف بعض البدائل المحلية التي قد تكون أقل فعالية أو ذات أضرار جانبية.

ودفع تفاقم الأزمة أخيراً بعض الصيادلة نحو الخروج عن صمتهم، إذ تفاعل عدد كبير من رواد التواصل الاجتماعي مع شكوى إحدى الصيدلانيات التي عبرت في فيديو لها عبر منصة "إكس" عن ضيقها من شكاوى المواطنين المتكررة من نقص الدواء، ووصل الأمر لحد اتهامها بتخزين الدواء من أجل رفع أسعاره لجني الأرباح.

وعرضت الصيدلانية خلال مقطع الفيديو قائمة بالأسعار الجديدة من شركات الدواء، مستشهدة بأمثلة دواء" كونترولوك" لأمراض المعدة والذي كان بـ ٧٥ جنيها (١,٥٥ دولار) وأصبح بـ ١٨٨ جنيها (٣,٩٠ دولار)، و"ميلجبا" من ٦٨ جنيها (١,٤١ دولار) إلى ١٨٠ جنيها (٣,٧٣ دولار)، و"أوبلكس" للكحة من ١٩ جنيها (٠,٣٩ دولار) إلى ٣١ جنيها (٠,٦٤ دولار)، مضيفة أن "الصيادلة ليس لهم ذنب في ما يحدث، ونعلم أن المريض يعجز عن استكمال روشتته وأصبحنا نعاني مثله بالضبط أمراض الضغط، ولا نعلم ماذا نفعل؟».

ويعلق الأمين العام للشعبة العامة للصيدليات بالاتحاد العام للغرف التجارية الدكتور حاتم البدوي علي ذلك قائلا إن أسعار الأدوية جرى تحريكها خمس مرات بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٣، مشيراً إلى أن الزيادات في الأسعار أصبحت متلاحقة كل سبعة أو ثمانية أشهر وليس سبعة أو ثمانية أعوام مثلما كان يحدث في الماضي، تزامناً مع ارتفاع أسعار كلف التشغيل ٢٠ في المئة، علاوة على كلف العمالة والكهرباء مما تسبب في خسارة الصيادلة، ونتج من هذا إغلاق ١٥٠٠ صيدلية بناء على رغبة أصحابها من إجمال ٨٢ ألف صيدلية تقدم الخدمة داخل ٢٧ محافظة على مستوى الجمهورية.

وتوقع البدوي أن يتضاعف هذا العدد خلال العام الحالي، إضافة إلى احتمال تعرض بعض الصيادلة للحبس بسبب كتابة شيكات وديونيات على أنفسهم.

ويشير البدوي إلى أن دراسة أجراها في الشعبة العامة للصيدليات توصلت إلى أنه في آخر ثلاث زيادات في أسعار الدواء خسر الصيدلي نحو ٦٩ في المائة من قيمة رأسماله، موضحاً أن أزمة الصيادلة بدأت عام ٢٠١٧ حينما حدث تعويم للعملة وطلبت شركات الدواء تحريك الأسعار بشكل رسمي، وجرى رفع الأسعار ٢٠ في المائة.

ويقول رئيس لجنة التصنيع الدوائي واللجنة الإعلامية بنقابة صيادلة القاهرة الدكتور محفوظ رمزي، إن أزمة الصيادلة حالياً تكمن في وجود سعرين للدواء، وهي أزمة يدفع ثمنها الصيدلي وحده، مشيراً إلى أن هذا الأمر أجبر الصيادلة على توفير الدواء نفسه بأكثر من سعر، مما خلق حالاً من التخبط واللغط ومعاناة اقتصادية ضاغطة للحفاظ على رأسمال الصيدلية الذي أكلته التسعيرتان والتضخم.

ويشدد رمزي على ضرورة أن تكون هناك عدالة في توزيع الأدوية، مشيراً إلى أن دورة توزيع الدواء منذ دخوله للإنتاج وحتى وصوله للصيدليات تستغرق ما بين ١٥ إلى ٢٠ يوماً، وموضحاً أن هناك مواد ومستلزمات إنتاج متوافرة في المصانع، ولكن بعض العمليات الفنية اللازمة لتغطية حاجات السوق تستغرق وقتاً مما يؤدي إلى نقص بعض الأدوية.

ويشير رئيس لجنة التصنيع الدوائي بنقابة صيادلة القاهرة إلي أن هناك نقص كبير في بعض أصناف

اقتصاديون و تجار يكشفون تأثيرات رفع أسعار البنزين والوقود علي معدلات التضخم وأسعار السلع

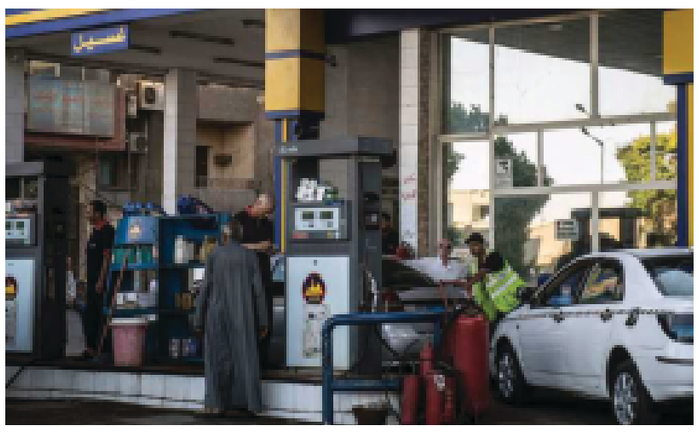

البترول ترجع تحريك أسعار المواد البترولية إلي التغيرات في السوق العالمية والتوترات الإقليمية والدولية و ارتفاع تكلفة النقل والتأمين ..

في يونيو ٢٠١٤ بدأت الحكومة المصرية طريق رفع أسعار الوقود حيث أعلنت رفع أسعار جميع الأنواع بنسبة ٥٠٪ ، لتواصل الطريق بعدها ب ١١ زيادة في أسعار البنزين والوقود، حيث قررت لجنة تسعير المنتجات البترولية صباح الخميس الماضي ، تحريك سعر البنزين بأنواعه والسولار، ورفعت سعر لتر بنزين ٨٠ من ١١ جنيها إلى ١٢,٢٥ جنيه، بزيادة ١,٢٥ جنيه. كما تقرر رفع سعر لتر بنزين ٩٢ من ١٢,٥ جنيه إلى ١٣,٧٥ جنيه، بزيادة ١,٢٥ جنيه.

وتقرر رفع سعر لتر بنزين ٩٥ من ١٣,٥ جنيه إلى ١٥ جنيها، بزيادة ١,٥ جنيه ، وأيضا تقرر زيادة سعر لتر السولار من ١٠ جنيهات إلى ١١,٥ جنيه، بزيادة ١,٥ جنيه. كما تقرر رفع سعر لتر الكيروسين من ١٠ جنيها إلى ١١,٥ جنيهات، بزيادة ١,٥ جنيه.

ومنذ سنوات، تعمل الحكومة المصرية على إعادة هيكلة منظومة الدعم وعلى رأسها دعم المنتجات البترولية والكهرباء. حيث كان يلتهم الحصة الأكبر في الدعم بما يوازي نحو ٢٠٪ من إجمالي فاتورة الدعم والحماية الاجتماعية، وفي الوقت نفسه لا يصل إلى مستحقيه الفعليين.

وفي إبريل الماضي، قدّر صندوق النقد الدولي، أن دعم الوقود في مصر يتعين أن ينخفض من ٢٣١ مليار جنيه مصري (٦,٨ مليار دولار) خلال العام المالي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ إلى نحو ٢٤٥ مليار جنيه (٥,١ مليار دولار) خلال العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

تاريخ الزيادات

بالنسبة للزيادات، ففي يونيو ٢٠١٤، أعلنت الحكومة زيادة قدرها ٥٠٪ بأسعار البنزين والسولار، ليقفز سعر لتر بنزين ٨٠ من ٩٠ قرشا إلى ١٦٠ قرشا، وبنزين ٩٢ ارتفع سعر اللتر إلى ١٨٠ قرشًا، كما زاد سعر لتر بنزين ٩٥ حينها إلى ٦,٢٥ جنيه.

وبالتزامن مع قرار تعويم الجنيه أمام الدولار في بداية نوفمبر ٢٠١٦، قررت الحكومة رفع سعر بنزين ٨٠ من ١,٦ جنيه للتر إلى ٢,٣٥ جنيه للتر، كما زادت سعر بنزين ٩٢ من ٢,٦ جنيه إلى ٣,٥ جنيه للتر، وأيضا رفعت سعر السولار من ١,٦ جنيه إلى ٢,٣٥ جنيه للتر، كما زادت أسعار غاز السيارات من ١,١ جنيه إلى ١,٦ جنيه للتر.

وفي نهاية يونيو ٢٠١٧، أعلنت الحكومة زيادة أسعار البنزين مجددًا، ليرتفع سعر لتر بنزين ٨٠ إلى ٣,٦٥ جنيه، كما قررت زيادة سعر لتر بنزين ٩٢ إلى ٥ جنيهات، فيما زادت سعر لتر السولار إلى ٣,٦٥ جنيه، وأيضا رفعت أسعار البوتجاز من ١٥ إلى ٣٠ جنيهًا للإسطوانة.

وخلال العام ٢٠١٨، قررت الحكومة زيادة سعر بنزين ٨٠ من ٣,٦٥ جنيه إلى ٥,٥ جنيه للتر الواحد، كما زادت سعر لتر بنزين ٩٢ إلى ٦,٧٥ جنيه، وأيضا رفعت أسعار بتر بنزين ٩٥ إلى ٧,٥ جنيه. كما ارتفع سعر أسطوانة البوتاجاز المنزلي من ٣٠ جنيهًا إلى ٥٠ جنيهًا، بينما ارتفع سعر الأسطوانة التجاري من ٦٠ جنيهًا إلى ١٠٠ جنيه، بنسبة ٦٦٪.

وفي منتصف عام ٢٠١٩، تقرر زيادة سعر لتر بنزين ٨٠ ليصبح ٦,٧٥ جنيه، ورفعت أسعار لتر بنزين ٩٢ إلى ٨ جنيهات، كما زادت سعر لتر بنزين ٩٥ إلى ٧,٧٥ جنيه لكل لتر، وأيضًا رفعت سعر لتر السولار ليصبح ٦,٧٥ جنيه. كما زادت أسعار البوتاجاز إلى ٦٥ جنيهاً للإسطوانة، ورفعت أسعار غاز السيارات إلى ٣,٥ جنيه لكل متر مكعب. وأخيرًا زادت أسعار المازوت إلى ٤٥٠٠ جنيه للطن الواحد.

وخلال العام ٢٠٢٠، أقرت لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية خفض أسعار المحروقات، حيث تقرر بيع سعر لتر البنزين ٨٠ بنحو ٦,٢٥ جنيه، و٧,٥٠ جنيه للتر بنزين ٩٢، و٨,٥٠ جنيه للتر البنزين ٩٥، إضافة إلى ٦,٧٥ جنيه للتر السولار.

وفي عام ٢٠٢١، قررت اللجنة رفع أسعار البنزين بقيمة ٢٥ قرشا لأنواعه الثلاثة، ليصبح ٦,٥ جنيه لبنزين ٨٠، و٧,٧٥ جنيه لبنزين ٩٢، و٨,٧٥ جنيه لبنزين ٩٥، حتى نهاية يونيو ٢٠٢١. كما تقرر رفع سعر البنزين من ٩٥ بـ ٨,٥ جنيه إلى ٨,٧٥ جنيه، أي تمت زيادة هذا النوع بواقع ٢٥ قرش، والبنزين ٩٢ من ٧,٥ جنيه إلى ٧,٧٥ جنيه. وكذلك تمت زيادة البنزين ٨٠ بواقع ٢٥ قرشا، من ٦,٢٥ جنيه إلى ٦,٥ جنيه، كما تقرر تثبيت سعر بيع السولار عند ٦,٧٥ جنيه للتر، وتثبيت سعر المازوت للقطاع الصناعي عند ٣٩٠٠ جنيه للطن.

وفي يوليو ٢٠٢٢، أعلنت لجنة التسعير أن سعر اللتر لبنزين ٨٠ أوكتين، الذي يعد الأكثر استخداما في مصر، أصبح ٨ جنيهات، وارتفع لتر بنزين ٩٢، الذي تستخدمه الطبقة المتوسطة والعليا، إلى ٩,٢٥ جنيه، أما بنزين ٩٥ الأقل استخدامًا فوصل سعره إلى ١٠,٧٥ جنيه. كما وصل سعر السولار ليصبح ٧,٢٥ جنيه للتر من ٦,٧٥ جنيهات.

وفي نوفمبر من العام الماضي، قررت اللجنة رفع سعر لتر البنزين ٨٠ إلى ١٠ جنيهات، وزيادة سعر لتر البنزين ٩٢ يبلغ ١١,٥٠ جنيه، كما رفعت سعر لتر البنزين ٩٥ يسجل ١٢,٥٠ جنيه، فيما أعلنت تثبيت سعر السولار عند ٨,٢٥ جنيه للتر.

وفي مارس الماضي، تقرر رفع سعر لتر بنزين ٨٠ إلى ١١ جنيهًا، ولتر بنزين ٩٢ إلى ١٢,٥٠ جنيها، وزيادة سعر لتر بنزين ٩٥ إلى ١٣,٥٠ جنيها، وزادت سعر لتر السولار إلى ١٠ جنيهات، وأخيرًا قررت رفع سعر إسطوانة البوتاجاز إلى ١٠٠ جنيه.

أسباب ودوافع

المتحدث باسم وزارة البترول المصري، حمدي عبدالعزيز، كشف أسباب تحريك أسعار المواد البترولية ، موضحا في تصريحات له أن هناك أسباب رئيسية أدت لتحريك أسعار المواد البترولية ، مضيفًا: «نشهد تغيّرات في السوق العالمية بسبب الحروب وما يشهده البحر الأحمر من اضطرابات، ما أدى إلى ارتفاع تكلفة النقل والتأمين، وهو ما أدى لزيادة أسعار المواد البترولية».

وأضاف: "نستورد من ٣٠٪ إلى ٣٥٪ من احتياجاتنا من السولار ونستهلك ٤٥ مليون لتر يوميًا، وفي الوقت ذاته نستهلك ٢٨ مليون لتر من البنزين يوميًا"، لافتًا إلى أن الدولة تستورد ٢٥٪ من احتياجات البنزين.

وواصل : "نتحدث عن تكلفة إنتاج السلعة داخل مصر وبيعها في السوق المحلية وليس الأسعار العالمية. تكلفة سعر لتر السولار ١٩ جنيها وكان يباع بـ١٠ جنيهات قبل الزيادة، بإجمالي ٤٠٠ مليون جنيه دعم يومي، إضافة إلى ٩٠ مليون جنيه دعم يومي للبنزين، بخلاف دعم البوتاجاز أيضًا» .

وأكد عدم وجود أزمات ، وقدرة الدولة على توفير كافة الاحتياجات حتى من الغاز الطبيعي والبوتاجاز ، مشيرًا إلى أن قطاع البترول اتخذ كافة الإجراءات لتوفير احتياجات الدولة من الوقود لتنفيذ خطة وقف تخفيف الأحمال.

وقال المتحدث باسم وزارة البترول والثروة المعدنية، إن «الظروف الاقتصادية وحرب غزة هي التي أدت إلي ارتفاع أسعار خام برنت إلى ٨٥ دولارًا للبرميل" ، مضيفا أن الإجراءات الإصلاحية التي تطبقها الحكومة، وعلى رأسها تحريك سعر الصرف، أدت إلى زيادة تكلفة المنتجات البترولية، خلال الفترة الأخيرة.

ونوه إلى أن الدولة تستورد مجموعة من المنتجات البترولية لتقليل الفجوة ما بين الإنتاج والاستهلاك المحلي، وتلبية احتياجات السوق ، مشيرا إلى أن مصر تستهلك حوالي ٤٥ مليون لتر سولار يوميًا، و٢٨ مليون لتر بنزين يوميا، قائلًا إن الدعم اليومي للسولار بلغ حوالي ٤٠٠ مليون جنيه، فيما وصل دعم البنزين إلى ٩٠ مليونًا.

ولفت إلى أن تلك المبالغ الضخمة تمثل عبئًا على الموازنة، موضحًا أن الأمر دفع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، لإصدار قرار بتحريك الأسعار تدريجيا حتى نهاية عام ٢٠٢٥، للوصول إلى سعر التكلفة الحقيقي.

تأثيرات سلبية

لكن في المقابل يرى عدد من المحللين الاقتصاديين، أن الزيادة في أسعار المحروقات، ستدفع معدلات التضخم الشهري للزيادة خلال الشهرين المقبلين، ولكن سيظل يتراجع على أساس سنوي نتيجة ارتفاع سنة الأساس المقارن بها، فيما استبعدوا أن يلجأ البنك المركزي لرفع معدلات الفائدة، كما استبعدوا إقدامه على خفض الفائدة حتى نهاية العام.

وقال محمد أبو باشا، كبير المحللين الاقتصاديين في المجموعة المالية هيرميس، إن معدلات التضخم على أساس سنوي ستشهد مزيدا من التراجع على الرغم من الزيادات الأخيرة في أسعار المحروقات، متوقعا أن تصل معدلات التضخم إلى مستوى ٢٣٪ أو ٢٤٪ بحلول ديسمبر المقبل، وتتراجع إلى إلى ١٥٪ في فبراير ٢٠٢٥.

وأضاف أبو باشا في تصريحات له أن الزيادات المتوقعة في أسعار السلع والخدمات ستعزز من فرص تثبيت معدلات الفائدة على المدي القريب، متوقعا أن يبدأ خفض الفائدة بنهاية العام الحالي أو مطلع العام المقبل.

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، تراجع معدل التضخم السنوي في يونيو الماضي إلى ٢٧,٥٪ مقابل ٢٨,١٪ في مايو السابق، فيما ارتفع معدل التضخم الشهري لإجمالي الجمهورية بنسبة ١,٨٪ في يونيو مقابل ٠,٨٪ في مايو.

بدوره توقع محمد أنيس، الخبير الاقتصادي، أن يشهد معدل التضخم الشهري، زيادة بنسبة ٥٪ خلال الشهرين المقبلين، بينما سيرتفع المعدل السنوي بشكل محدود بفضل سنة الأساس المقارن بها، ليعود الانخفاض مجددا إلى ٢٥٪ بنهاية العام.

وأوضح أن زيادة الـ ٥٪ في معدلات التضخم ستكون مدعومة بشكل رئيسي بزيادة أسعار النقل والمواصلات المختلفة والسلع الغذائية، وبالتالي ستتجاوز القراءة الشهرية لمعدلات التضخم ٣٪ إلى ٤٪ .

ويري أنيس أن تثبيت أسعار المازوت لقطاعي للكهرباء والمواد الغذائية يحد من آثار الزيادة في أسعار السلع الغذائية لأنها ستقلل من تكلفة مدخلات الإنتاج ، مستبعدا أن يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة، كما استبعد تخفيضها على المدي القريب خاصة مع الموجات التضخمية المتوقعة من رفع أسعار البنزين والسولار والزيادة المنتظرة في الكهرباء والدواء. وكانت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي قررت في اجتماعها الأخير الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و٢٨,٢٥٪ و٢٧,٧٥٪ على الترتيب بحسب بيان المركزي.

ويقول مصطفي شفيع، رئيس قسم البحوث بشركة العربية أون لاين، إن قرار زيادة أسعار البنزين كان متوقعا ولذلك سنشهد زيادات متتالية لمعدلات التضخم خاصة مع الزيادات الأخري المنتظرة في أسعار الكهرباء والدواء، وإن كان معدل التضخم على أساس سنوي سيكون متباطئا نتيجة تراجع سنة الأساس، وتوقع أن تشهد معدلات التضخم الشهري في شهري يوليو وأغسطس زيادة ملحوظة.

وأضاف شفيع أن زيادة أسعار السولار ستكون الدافع الأساسي لزيادة أسعار جميع السلع نتيجة أنها المحرك لنقل كل تلك السلع خاصة الغذائية ، مستبعدا أيضا أن يحرك المركزي أسعار الفائدة ، مشيرا إلي أنه حتي الربع الأخير من العام الحالي ستكون معدلات الفائدة ثابتة عند مستوياتها الحالية وفي حالة اتجاه المركزي لزيادة جديدة ستكون في حدود ١٪-٠,٥٪ ولكن ليست على المدى القريب.

تاثر الأسعار

كذلك اتفق عدد من التجار والمصنعين على أن ارتفاع أسعار المواد البترولية سيؤثر بشكل مباشر على تكلفة المنتجات والتي بالتالي ستساهم في زيادة أسعار السلع بالأسواق، مشيرين إلى أن أغلب التكلفة ستكون بسبب زيادة السولار الذي يستخدم في عمليات نقل وتوزيع السلع.

تجار : معدلات التضخم الشهري ستتجه للزيادة خلال الشهرين المقبلين وزيادات في أسعار السلع والخدمات

وقال علاء عز، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية، إن ارتفاع أسعار المحروقات سيكون لها تأثير محدود على أسعار السلع بالأسواق المحلية، مرجعا ذلك إلى أن الوقود لا يمثل نسبة كبيرة في تكلفة نقل البضائع.

وأوضح عز أن إجمالي الزيادة السعرية في "صفيحة" السولار سيتم تقسيمها على عدة أطنان من السلع محملة على عربة واحدة، وبالتالي فإن نصيب الكيلو الواحد لا يتجاوز بضعة قروش.

في المقابل ، يرى عبد العزيز السيد، رئيس شعبة الثروة الداجنة بغرفة القاهرة التجارية، أن ارتفاع أسعار المحروقات سيكون له صدى كبير على العديد من السلع التي تستهلك السولار في عملية الإنتاج نفسها.

وأضاف أن مصانع الأعلاف تعمل بـ "غلايات" تستهلك كميات كبيرة من السولار، مشيرا إلى أن ارتفاع أسعار السولار بنسبة ١٥٪ سيؤدي إلى زيادة أسعار الأعلاف بنفس النسبة على الأقل.

وبالنسبة للدواجن، قال إن أسعارها من المفترض أن ترتفع بنسبة محدودة خلال الأيام المقبلة، بسبب زيادة تكلفة النقل، ولكن تكلفة إنتاج الدورات الجديدة ستكون مرتفعة بنسبة كبيرة بعد ارتفاع أسعار الأعلاف المتوقع.

وتابع: «المشكلة الكبرى أن عديد من التجار والمصنعين يبالغون في وضع الزيادة السعرية، فإذا ارتفعت التكلفة جنيها واحدا، يزيدون السعر ٥ جنيهات»، مشددا على ضرورة فرض رقابة صارمة على الأسواق بعد رفع أسعار المحروقات.

وأشار محمد عطية الفيومي، رئيس غرفة القليوبية التجارية، وأمين صندوق الاتحاد العام للغرف، إلي أن ارتفاع أسعار السولار بنسبة ١٥٪ تزيد أسعار السلع بنسبة لاتتجاوز الـ٣٪ فقط، ولكن ما سيحدث عكس ذلك تماما، على حسب توقعه، مشيرا إلى أن هناك من يستغلون الأمر ويرفعون الأسعار بنسب كبيرة جدا.

وأوضح أن بند النقل يمثل حوالي ٢٠٪ من تكلفة السلع، وبالتالي فإن ارتفاع سعر السولار بنحو ١,٥ جنيه للتر، أي ٣٠ جنيه في "الصفيحة" زنة ٢٠ لترا، لا يمثل سوى ٣٪ فقط إضافية على إجمالي التكلفة.

وأشار إلى أن تأثير ارتفاع المحروقات سيكون متفاوت على أسعار السلع، لافتا إلى أن الزيادة من المفترض أن تكون محدودة جدا على السلع الغذ

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

اليوم .. البنك المركزي يطرح أذون خزانة بـ٥٥ مليار جنيه نيابة عن المالية

يطـرح البنـك المركزي المصري، اليوم الأحد ٢٨ يوليـو ٢٠٢٤، أذون خزانة بقيمة ٥٥ مليار جنيه على عطاءين نيابة عن وزارة المالية.
ويشمل الطرح عطاءين بآجال مختلفة الأول بقيمة ٣٠ مليار جنيه لمدة ١٨٢ يومًا، والثاني بقيمة ٢٥ مليار جنيه لمدة ٣٦٤ يومًا.
ويتم اسـتحقاق الطرح الأول البالغة قيمته ٣٠ مليارًا في ٢٨ - ١- ٢٠٢٥، واسـتحقاق طرح الثاني بقيمة ٢٥ مليار جنيه في ٢٩ - ٧ -٢٠٢٥.

حقق صافي ربح بلغ ٢٧,٥٤ مليار جنيه و قفز بحجم اصوله إلي ١,٠٥٧ تريليون جنيه

البنك التجاري الدولي CIB يحقق نتائج أعمال تاريخية خلال النصف الأول من ٢٠٢٤

حقق البنك التجاري الدولي CIB نتائج أعمال تاريخية خلال النصف الأول من ٢٠٢٤ ، حيث كشـفت عن قوائمه المالية المستقلة عبر موقعه الإلكتروني الرسمي، عن ارتفاع صافي أرباحه بمعدل نمو ٩٥,٧٣٪، ليسـجل ٢٧,٦٨٣ مليار جنيـه خلا ٢٠٢٤، مقابل ١٤,١٤٣ ملياراً خلال نفس الفترة من ٢٠٢٣، بزيادة قدرها ١٣,٥٤ مليار جنيه.
وقفزت أرباح البنك قبل الضرائب إلى ٣٨,٥٥٩ مليـار جنيه خلال النصـف الأول من ٢٠٢٤، مقارنة بـ٢٠,١٢٧ مليار جنيه خلال ذات الفترة من ٢٠٢٣، بمعدل نمو بلـغ ٩١,٥٨٪، وزيادة قدرها ١٨,٤٣٢ مليار جنيه.

٧٤,١٩٪ نموا بصافي الدخل من العائد

وارتفـع صافي الدخل مـن العائد لدى CIB بمعدل نمو ١٩٧٤,٪، ليصل إلى ٤١,٤٤ مليار جنيـه خلال النصف الأول مـن ٢٠٢٤، مقابل ٢٣,٧٩ ملياراً خلال نفس الفترة من ٢٠٢٣.

قفز بصافي الأصول إلي ١,٠٥٧ تريليون جنيه

أما علـى صعيد المركز المالـي للبنك، ارتفعت محفظـة الأصول بنحـو ٢٦,٣٦٪ خلال الـ٦ أشـهر الأولى من العام الجاري، حيث سجلت ٠٥١, تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٤، بعدما كانت ٨٣٢,٥٢٧ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٣.

٨٥٧,٧٤١ ودائع العملاء

وقفـزت محفظة ودائع عمـلاء «CIB» من ٦٧٥,٣١ مليـار جنيـه بنهايـة ٢٠٢٣، إلى ٧,٧٤١٨٥ مليارا بنهاية يونيو ٢٠٢٤، بمعدل نمـو ٢٧٪ وبقيمة زيادة قدرهـا ١٨٢,٤٣١ مليـار جنيه خلال النصـف الأول من العام الجاري.

رئيس القطاع المالي بالبنك التجاري الدولي يكشف أسباب المؤشرات القياسية في نتائج أعمال البنك

التسهيلات الائتمانية ٣٢٩,٤٥١ مليار جنيه

وصعـد إجمالـي قـروض تسـهيلات عملاء «CIB» إلـى ٩,٤٥١٣٢ مليـار جنيـه بنهاية النصف الأول مـن ٢٠٢٤، مقارنة بـ١٠٣,٠ ٢٦٥ مليـار جنيه بنهايـة ٢٠٢٣ لينمـو بمعدل ٢٤٪ خلال النصف الأول من العام الجاري.
وتعليقـا علـى النتائج ، قال إسـلام ذكري، رئيس القطاع المالي بالبنـك التجاري الدولي «CIB»، إن العوامـل التـي دعمت مضاعفة أربـاح البنك خـلال الربع الثاني مـن العام الجاري تعود أولاً إلى إدارة محترفة لنشـاط البنـك تعمـل على اسـتيعاب أكبـر عدد من العملاء وتوفير حلول مالية للعملاء.
جـاء ذلك خـلال مداخلة تليفونيـة على قناة العربيـة للتعليق على نتائـج أعمال البنك فى الربع الثانى مـن ٢٠٢٤، كما أضاف أن بناء علاقات مفتوحة مع القطاع المؤسسـي وقطاع التجزئـة المصرفيـة هو العامـل الثاني لذلك النجاح.
وأشـار "ذكـري" إلى أن العامـل الثالث هو الإبقـاء علـى إدارة تكاليف بقـدر عالي من الرقابة وهي تكاليف التمويل وتكاليف التشغيل خاصة في أطار بيئة تضخمية شديدة، مضيفا أن العامـل الرابـع والذي تقـوم عليه معظم قطاعات الأعمال بالبنك وإدارة الخزانة بالبنك هو إعادة هيكلـة معدلات العائد على الأصول والتي نتج عنها نتائج مهمة خلال الربع الأول والربع الثاني من العام الجاري.
وأكد رئيـس القطاع المالي بالبنـك التجاري الدولـي أن البنـك يضع نُصب عينه أهداف النمو المستدام والتي شهدت تطور كبير خلال الفترة الماضية.
وأوضـح أن عملية إدارة الأصول بالبنوك هي عملية فنية بحتة وتستهدف في الأساس هدفين مهمين "الأول" هو تعظيم العائد على الأصول سواء كانت أصول حكومية أو الأصول المالية المستثمرة في صورة قروض مع العملاء.
وأضـاف أن الهـدف الثاني هـو إدارة تكلفة الأمـوال بالشـكل الذي يحقق أكبـر قدر من موافاة معدلات السيولة ومتطلبات كفاية رأس المال التي وصل لأكبر معدلاتها حاليًا.
وأكد أن ذلك يأتي بالإضافة إلى نسبة الودائع قصيرة الأجل لإجمالـي الودائع التي وصلت نسـبتها لحوالي ٥٥٪، والـذي نتج عنه معدل هامش ربحية حوالي ٩,٥٪ وهو السـبب في الزيادة في أرباح البنك.

بنك مصر وشركة تنميه يوقعان اتفاقية تسهيل ائتماني بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه لتمويل الشركات الصغيرة

وقـع بنك مصر اتفاقية تسـهيل ائتماني بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري مع شـركة تنميـه ، إحدى أكبر الشـركات المصرية الرائدة في تقديـم باقة متكاملة مـن الحلول المالية تركيزًا على شـريحة الشـركات متناهية الصغر وهي شـركة تابعـة لمجموعة إي اف چي القابضة.
جـاء ذلك في إطار اسـتراتيجية بنـك مصر لتعزيز التسـهيلات المتاحة للمشـاريع الصغيـرة ومتناهية الصغر، بما يسـاهم في تحقيـق التنمية الاقتصادية المستدامة
قام بتوقيع هذه الاتفاقية عن بنك مصر كلا من محمد الإتربي رئيـس مجلس إدارة بنـك مصر، مصطفي جمال - رئيس قطاع الأموال والمراسلين ببنك مصر، وبحضور حسـام عبدالوهاب - نائب رئيس مجلس ادارة بنـك مصر، و علاء العفيفـي - رئيس مجلس إدارة شركة تنميه، والرئيس التنفيذي لشركة إي اف چي فاينانس، إحدى الشـركات التابعة لمجموعة إي اف چـي القابضة، وقام بالتوقيع من جانب الشـركة چينو چونسـون - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للشـركة، وهشام البساطي - رئيس تمويل واستثمار المجموعة ورئيس القطاع المالي للاسـتثمار لمجموعة إي اف چـي القابضـة، بحضـور لفيـف متميز من قيادات البنك والشركة.
ويأتـي توقيع بنك مصر لهـذه الاتفاقيـة إيمانا من البنك بأهمية المؤسسـات المالية غير المصرفية وبدور هذه المؤسسـات في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر التمويل، وتهدف الاتفاقية إلى تقديم مجموعة متنوعة من الحلول التمويلية والتسـهيلات الائتمانية بما في ذلك قروض قصيرة ومتوسـطة الأجل، حيث تـم تصميم هذه التسـهيلات الائتمانية لتكون متاحة لشـركة تنميه بغرض تمويل عملائها بشروط ميسرة وبأسـعار تنافسـية، خاصةً من الأفـراد وأصحاب المشاريع الصغيرة والذين يشـكلون العمود الفقري للاقتصاد الوطني.
وفـي هذا السـياق، أشـار محمد الإتربـي، رئيس مجلـس إدارة بنك مصر، إلـى أن توقيع بنك مصر لهـذه الاتفاقية يأتي في إطار اسـتراتيجيته الهادفة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وانطلاقًـا من دوره كأحـد المؤسسـات الرائدة في مجال المشـروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. وأكد الإتربي أن بنك مصر يحرص دائما على الدخول في المبـادرات والبروتوكولات التي تقـدم التمويل لعملاء قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، إيماناً منه بأن تلك المشروعات هي قاطرة النمو الاقتصادي وركيزته مما سيساهم في دعم رواد الأعمال، وزيادة عدد المشـروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وتعزيز المنتـج المحلى من خلال الصناعة الوطنية التي تمتلك القدرة على المنافسـة على الصعيـد الدولي وتوفير المزيد من فرص العمل، حيث إن قيم واسـتراتيجيات بنك مصـر تعكس دائمًا التزامه بالتنمية المسـتدامة والرخاء لمصر.
وأشـاد الإتربي بالتعاون المثمر لفريق عمل المؤسسـات المالية غير البنكية ببنك مصر وفريق عمل التمويل لشركة تنميـه واحترافيـة فرق العمـل بهما؛ حيـث أتمت كافة إجراءات التمويل بنجاح وكفاءة في مختلف مراحله.
ومن جانبه أعرب چينو چونسـون، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشـركة تنميه، عن سـعادته بتوقيع هـذه الاتفاقية مع «بنك مصـر» والتي تعكس التزام الشركة الجاد بتوفير خدمات مالية لمختلف الشرائح الأكثر احتياجا للتمويل. وأضاف چونسـون أن تنميه تحـرص على تعزيز الشـمول المالـي وتحقيق النمو المسـتدام للأعمال ودعم الاسـتقرار الاقتصادي من خلال التركيز على دعم أصحاب الشركات الصغيرة والشـروعات منخفضة الدخل، ولاسـيما السيدات والشباب، وأكد چونسون أن المهمة الأساسية لشركة تنميـه ترتكز دائمًا على تمكين الفئات الأكثر احتياجًا للموارد المالية الملائمة، وهو الغرض الرئيسـي لهذه الاتفاقيـة التي سـتدعم أهداف الشـركة على نطاق أوسع. وشـدد چونسون على إيمان الشركة الراسخ بأهمية دعم رواد الأعمال لما له من مردود إيجابي على تنمية مشـروعاتهم وبالتالي المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالبلاد.
ومـن الجدير بالذكر أن شـركة تنميه قامت بإصدار ما يقـرب من ٣ مليـون تمويل من مختلـف الأنواع والأحجـام. ويبلغ عدد فروع تنميـه حاليًا نحو ٣٠٥ فرع منتشرة في ٢٥ محافظة مصرية، وتقدم الشركة خدماتها لحوالي ٣٠ ألف عميل شهريًا وتحظى بفريق عمـل يضم حوالـي ٥ آلاف موظف، مما سـيضمن اسـتفادة شـريحة كبيرة من العملاء من المزايا التي ستقدمها تلك الاتفاقية في جميع أنحاء البلاد.

استكمالاً لتطوير القطاع الصحي في مصر..

البنك الأهلي المصري يفتتح وحدة القسطرة القلبية بمستشفى أبو الريش اليابانى

افتتح هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة البنك الاهلي المصري والدكتور / محمد عثمان الخشـت رئيس جامعة القاهرة وحدة القسطرة القلبية بمستشفى أبو الريش اليابانى لعلاج الأطفال والتابعة لمستشفيات جامعة القاهرة، حضر الافتتاح الدكتور / علي جمعة رئيس مجلس أمناء مؤسسة مصر الخير، والدكتور / حسـام صـلاح عميد كليـة الطـب ورئيس مجلـس إدارة المستشـفيات، ونرمين شـهاب الدين رئيس التنمية المجتمعية بالبنـك الأهلي المصري وفريق عمل التنميـة المجتمعية بالبنك والدكتورة / رشـا جمال مديرة مستشفى أبو الريش اليابانى، والدكتـور / شـريف الأنواري مدير مستشـفى أبـو الريش المنيرة ووكلاء كلية الطب ورؤسـاء الوحدات والأقسام المختلفة بالمستشفى.
وعقب الافتتاح، أكد هشام عكاشه سعي البنك الأهلي المصري الدائم لاستكمال مساهماته لدعم وتطوير القطاع الصحي في مصـر كونه مـن القطاعـات الحيوية التي تواجـه العديد من التحديات لارتباطه بشكل مباشر بحياة وصحة المصريين وهو الأمر الذي توليه الدولة أهميـة كبرى ضمن خططها التنموية، مشـيرا إلى إن مسـاهمات البنك في مختلف مجالات التنمية المجتمعية تجاوزت ١٣ مليار جنيه في الثمان سنوات الأخيرة، حيـث يحرص البنك الأهلي المصري في اسـتراتيجيته لخدمة المجتمـع على دعم القطاعات المختلفـة ومنها القطاع الصحي بشـكل أساسـي لكونه أحد أهم المجالات التي تؤثر بشـكل مباشـر في خطط الدولة للتنمية تماشيا مع رؤية مصر ٢٠٣٠ فـي توفير أفضل رعاية صحية للمواطـن المصري، بالإضافة الـى تهيئة أفضل المعايير الصحيـة والتعليمية والبحثية لهيئة التدريـس وطلبة كليات الطـب والتمريض ، وقد وصل نصيب مسـاهمات ملف الصحة منها ما يتجاوز ٤,٦ مليار جنيه وتم توجيـه ما يتجاوز ٦٠٠ مليون جنيه منها لتطوير مستشـفيات جامعة القاهرة بتخصصاتها المختلفة.
ومـن جانبه أعرب الدكتور / محمد الخشـت عن اعتزازه بالتعـاون المثمـر مـع البنك الأهلـي المصري فـي إطار دعم مستشـفيات جامعة القاهرة التي تُعد من أكبر المستشـفيات التـي تخدم آلاف المرضى سـنويًا فـي مختلف التخصصات الطبية، إضافة إلى إنها من أقدم وأكبر المستشـفيات التعليمية والعلاجية في مصر والشـرق الأوسـط التـي تضم أفضل الكفـاءات من الاطباء وهيئة التمريض والاداريين، والتي تتوجه اليهـا خطط التطوير سـعيا لرفـع كفاءة الخدمـة المقدمة بها للمرضى وعلى رأسـها تقليل قوائم انتظار المرضي وهو ما يدعم خطط الدولة في هذا الشأن.
كما أشـار الدكتور / حسـام صلاح أن تطوير مستشـفى الأطفـال الجامعـي التخصصي " أبـو الريـش اليابانى"، تتضمن تجديدات غرفة القسـطرة القلبية، حيث تم اسـتبدال أقدم الأجهزة الموجودة بجهاز يواكب أحدث ما وصل إليه العلم في هذا المجـال؛ بجانب دعم الوحدة بجهاز علاج اضطرابات كهرباء القلـب ثلاثي الأبعاد لعلاج اضطرابات ضربات القلب فـي الأطفال، وكذا جهـاز موجات صوتية علـى القلب ثلاثي الأبعاد مما يصـل بتجهيزات هذه الغرفـة الجديدة لأعلى ما وصلت إليه وحدات القسـطرة القلبية للأطفال على مسـتوى العالم.
كما شمل التطوير جميع أعمال البنية التحتية لوحدة القسطرة القلبيـة من أنظمة التكييف لتقديـم خدمة طبية متميزة، وتقليل قوائم الانتظار للأطفال المرضى والاحتفاظ بريادة المستشـفى في هذا التخصص الدقيق، إضافة الى وحدة الأشـعة ووحدة الأمراض الباطنة بسـعة ٣٦ سرير إقامة، حيث تخدم الوحدة حوالي ٦٥٠٠ مريض سنويًا، إلى جانب تطوير وحدة الأمراض الباطنة بسعة ٢٩ سرير إقامة.
ومن جانبها، أكدت نرمين شـهاب الديـن ان الدور المجتمعي الشـامل الذي يأخذه البنك الأهلي المصـري على عاتقه يركز ضمـن مجالاته علـى تطوير القطـاع الصحي لمـا يُمثله هذا القطاع مـن أهمية قصوى في حيـاة كل مواطن مصري، لذا سـارع البنك في المشـاركة في تطوير وتجهيز وحدة قسطرة القلـب بالكامل بمنحة تجاوزت ١٢٨ مليون جنيه، وكذلك توفير ٣ أجهزة قسـطرة قلب جديد، وتجهيز وحدة جراحات حديثي الولادة، والمسـاهمة في تكلفة أكثر من ١٠٠٠ عملية سنويا من بينهـا إجراء عمليات حرجة للأطفال، وتغطية التكاليف اليومية الخاصة لـ ٥ حضانات.
وأشـادت الدكتورة / رشـا جمال بالدعم المتكامل وغير المحـدود من كافة الجهـات والقطاعـات بالدولة لعمليات التطوير والتحديث الشـاملة للمستشـفى، مما مكنها من إتمـام التطويـر والتحديث، وأفادت إن المستشـفى تضم ٣٥٥ سـرير إقامة، منها ١٢١ سـرير رعايـة مركزة وهو عدد أسرة غير موجود في أي مستشفى آخر في مصر أو الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن المستشفى تجري ١٥ ألف عملية جراحية سنويا، وألف قسطرة قلبية، لافتة إلى العمل حاليـا إلى الاعتماد من هيئة الاعتمـاد والرعاية الصحية استعدادا لمنظومة التأمين الصحي الشامل.

في إطار دعمه للتحول لمجتمع غير نقدي

البنك التجاري الدولي مصر CIB يتعاون مع منصة "أبجد" لتوفير حلول دفع مُبتكرة للمصاريف الدراسية

أعلـن البنك التجـاري الدولي-مصـر CIB، أكبر بنـك قطاع خاص في مصر، عـن تعاونه مع منصة "أبجـد"، التي تُقدم حلول مالية وغير مالية شـاملة لتمكين أولياء الأمور والمؤسـسـات التعليمية، ويأتي ذلـك في إطار التـزام البنك الراسـخ بدعم التعليم لدوره الهام في تنمية المجتمع، بالإضافة إلى حرصه على نشـر المعاملات الغير نقدية، ودعم ومسـاندة الشركات الصغيرة والمتوسطة بقطاع التعليم
يوفر هذا التعاون حلول دفع رقمية مُبتكرة لتسهيل عملية تحصيل الرسـوم الدراسـية، والمصاريف المرتبطة بها، عن طريق تزويد أولياء الأمور بحلول ماليـة مُبتكرة وطرق دفع ميسـرة وآمنة، مُصممة خصيصًا لتحسـين مسـتوى التجربة التعليمية، من خـلال منصة سـهلة الاسـتخدام، مما يوفر على الأسـر الوقت والجهد بالإضافـة إلى تقليل المعاملات النقدية، علاوة على ذلك، يمكن للمدارس والمؤسسات التعليمية الاستفادة من برامج وحلول التمويـل المختلفة التـي يُقدمها البنـك التجاري الدولي.
وفي هذا السـياق، عبّر السيد ياسـر عبد اللاه، نائب الرئيس التنفيذي لخدمات التجزئة المصرفية في البنـك التجاري الدولي، عن سـعادته بتعاون البنك مع منصة "أبجد"، حيث تؤكد هذه الشراكة على التزام CIB تجاه المجتمع غير النقدي وتزويد العمـلاء بحلـول فريدة وخاصة لدعم الشـركات الصغيرة والمتوسطة بقطاع التعليم.
وفي السـياق ذاته، أعربت ياسـمين موافى، أحد مؤسسي "أبجد"، عن حماسها بالتعاون مـع CIB، وأشـارت إلـى أن المؤسسـتين سـيعملان معًا لتوفير حلول الدفع والخدمات الماليـة المتميـزة للمؤسسـات التعليمية التي تسـتخدم التكنولوجيا المالية لدعم المسـتقبل التعليمي في مصر.

"التجاري الدولي" يطلق "قرض التمويل المستدام" بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ

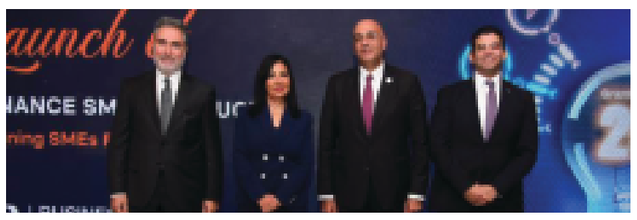

أعلن البنـك التجاري الدولـي مصر CIB، أكبـر بنك قطاع خاص في مصر، عن إطلاق "قـرض التمويـل المسـتدام" الجديـد الذي يسـتهدف الشـركات الصغيرة والمتوسـطة، ويأتي كإحدى ثمار التعاون بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ومدرسـة فرانكفورت، حيث يركز هذا القـرض على تطوير المنتجات وبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة.
وينطلق المنتج الجديد امتدادًا لنجاح البرنامج الرائـد للبنـك التجـاري الدولي "اسـتدامة الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة"، ويتخـذ القرض نهجًـا قطاعيًا، حيث صممت منتجاته لتلبيـة الاحتياجات الفريدة لكل قطاع، ويمكّن الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة على إدارة عملياتهـا بكفـاءة، والاسـتثمار فـي الطاقة المتجـددة وكفاءة الموارد، وتحسـين أصولها الثابتة.
ويسـتهدف قرض التمويل المستدام لمجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك الصناعات النسيجية والبلاستيكية والأغذية والمشروبات، ويوفر هذا البرنامج التمويلي حوافز كبيرة من مؤسسـات التمويل التنموية الدولية قد تصل إلـى ١٠٪ - ٢٥٪. حيث تم تقسـيم البرنامج إلى قروض قصيرة ومتوسـطة بآجال سـداد تصل إلى خمس سـنوات ، كما يمكن إصدار بطاقة ائتمان إضافية للشـركات بمبلغ يصل إلى ١٠٪ من قيمة التسـهيلات، وقد تسـتفيد الشـركات الصغيـرة والمتوسـطة من خلال مجموعـة من الخبراء المتخصصين لدى البنك التجـاري الدولي، الذين يقدمـون رؤى حول اتجاهات السوق المحلية والعالمية.
على نفس السـياق، قال هانـي الديب، رئيس قطاع الشركات المتوسـطة والصغيرة بالبنك التجـاري الدولـي: "يؤكـد قـرض التمويل المسـتدام من البنك التجـاري الدولي التزام البنك بتزويد الشـركات الصغيرة والمتوسطة بحلـول مالية وغير ماليـة مصممة خصيصًا لتحقيـق خفض التكاليف علـى المدى الطويل ودمج الاستدامة في العمليات اليومية".
وشـهدت فعاليـات إطـلاق قـرض التمويل المستدام مناقشـة بين المعنين لدعم الشركات الصغيرة والمتوسـطة على تنفيذ الممارسـات المسـتدامة، وحضر هـذه الفعاليات السـيد رشـوان حمادي الرئيـس التنفيـذي لقطاع التجزئـة المصرفية والشـمول المالـي بالبنك التجاري الدولي، والسيد ياسر عبد الله نائب الرئيـس التنفيذي لقطـاع التجزئة المصرفية، والسـيد هاني الديب، رئيس قطاع الشركات الصغيرة والمتوسـطة، والدكتـورة داليا عبد القادر، رئيس قطاع التمويل المستدام.
كمـا حضر فعاليـات إطلاق قـرض التمويل المسـتدام، كل مـن باسـل رحمـي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشـروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، و شـريف يونس مدير مشـروع التجارة من أجل التشغيل في الوكالـة الألمانيـة للتعاون الدولـي GIZ، و ميرت ديديباس مدير ومستشار البنك الدولي بمدرسـة فرانكفـورت، كما شـارك في هذه الفعاليـات ممثلون عن البنك المركزي المصري والجهـات المانحة الدوليـة ومقدمي الخدمات وممثلي الشركات الصغيرة والمتوسطة

تتضمن خدمة الكشف المبكر عن سرطان الثدي والعلاج المجاني بالإضافة إلى ندوات توعوية

البنك المركزي المصري يطلق مبادرة "صحتك أمانة" للسيدات بالقطاع المصرفي بالتعاون مع مؤسسة "بهية"

جانب من فعاليات الندوة التي تم تنظيمها للسيدات بالبنك المركزي المصري لتوعيتهن باهمية الكشف المبكر عن مرض سرطان الثدي

أطلـق البنك المركـزي المصري بالتعاون مع مؤسسـة بهية، مبادرة "صحتك أمانة" للكشف المبكر عن مرض سرطان الثدي وتقديم العلاج بالمجان للسيدات بالقطاع المصرفـي، بالإضافة إلى تقديـم برامج الدعم والوعي الصحي مـن خلال تنظيم نـدوات توعوية حول أهمية الكشف المبكر عن مرض سرطان الثدي.
يأتي ذلك في إطار الإسـتراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصريـة ٢٠٣٠ التي يأتي فـي مقدمتها توفير الرعاية الصحية للمرأة
وبهذه المناسبة، صرحت غادة توفيق، مستشار محافظ البنك المركزي المصري للمسؤولية المجتمعية إن المبادرة تأتي في إطار الدور الحيوي الذي يقوم به البنك المركزي لخدمة وتنمية كافة فئـات المجتمع وفي مقدمتها المرأة المصرية، خاصة العاملة بالقطاع المصرفي، وذلك دعمًا للدور الهام الذي تقوم به للمجتمع والاقتصاد المصري، حيث تتضمن المرحلة الأولى - التي بدأت فعالياتها منذ أسـابيع - من المبادرة الكشـف على السيدات بالبنك المركزي علـى أن يتم تعميمها فـي مرحلة لاحقة على جميع السـيدات بالقطاع المصرفي من خلال التنسيق مع كافة البنوك العاملة بالسوق المصري.
ومـن جانبها، أعربـت الدكتورة چيـلان أحمد، المدير التنفيذي لمؤسـسة بهية، عن تقديرها وامتنانها لجهود البنك المركزي المصري في مجال المسؤولية المجتمعية، وحرصـه على إطلاق هـذه المبادرة التـي تهدف إلى نشـر ثقافة الكشـف المبكر والاهتمام بصحة وسلامة المـرأة بالقطاع المصرفـي، موضحـة أن التعاون مع البنك المركـزي يمثل بادرة تسـاهم في التوسع في نشر التوعية بأهمية الكشف المبكر عن مرض سرطان الثدي الذي أثبتت الدراسـات أنه يسـاعد على وصول نسب الشفاء إلى أكثر من ٩٨٪، بما يساهم في تحقيق رسالة المؤسسة.
تأتـي المبادرة في إطـار الأهمية الكبيـرة التي يوليها البنـك المركزي المصري لدعم مشـروعات المسـؤولية المجتمعيـة بصفة عامـة والمشـروعات الصحية على وجـه التحديد، حيث بلغت مسـاهمة القطاع المصرفي في مشـروعات المسؤولية المجتمعية نحو ٢ مليار جنيه خـلال ٢٠٢٣، منهـا حوالي ١,١ مليـار جنيه لقطاع الصحـة، هذا بالإضافة إلى الطفرة التي تحققت خلال العام الحالي، بعدما بلغت إجمالي مسـاهمات القطاع المصرفـي لقطاع الصحة ١,٥ مليار جنيه في النصف الأول من العـام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٦٧٢ مليون جنيه في النصـف الأول من ٢٠٢٣ بزيـادة قدرها ٢٢٣,٢٪ إذ قام القطاع المصرفي تحت مظلة البنك المركزي المصري بالمساهمة في المبادرة الرئاسية للحد من قوائم الانتظار بالمستشـفيات في إطار تحقيق التنمية المسـتدامة بما يتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

شيماء مرسي

غدا ..صندوق النقد الدولي يعتمد المراجعة الثالثة من قرض مصر

أعلـن صندوق النقـد الدولى، على موقعه الإلكترونى، أنه تـم إدراج جمهورية مصر العربية على اجتماعـات مجلس إدارة صندوق النقد الدولى التى سـتعقد يوم غدا الاثنـين الموافق ٢٩ يوليو ٢٠٢٤، وذلك لاعتماد المراجعة الثالثة في إطار الاتفاق المبرم مع الصندوق.
وكان مـن المقرر أن يناقش المجلـس، في اجتماعه يوم ١٠ يوليو، الموافقة على المراجعة الثالثة، إلا أنه تم تأجيله إلى ٢٩ يوليو الجاري.
وتمنح موافقة المجلس التنفيذي على المراجعة الثالثة لمصر نحو ٨٢٠ مليون دولار.

خبراء يرصدون .. مصر تحصد حزمة مكاسب بعد التراجع التاريخي للدين الخارجي وزيادة احتياطي النقد الاجنبي و ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج

في تطور إيجابي ولافت لمسـيرة الاقتصاد المصري ، كشف مصدر رفيع المستوى بالبنك المركزي عن تراجع الدين الخارجي لمصر ليسـجل ١٥٣,٨٦ مليار دولار أمريكـي في نهاية مايـو ٢٠٢٤ مقابل ١٦٨,٠٣ مليار دولار أمريكـي فـي نهاية ديسـمبر ٢٠٢٣ بانخفاض قدره ١٤,١٧ مليار دولار بنسبة تقدر بحوالي ٨,٤٣٪، مشـيرًا إلى أن هذا الانخفاض خلال فترة الخمسـة أشـهر محـل المقارنة يُعـد الأكبر حجما فـي تاريخ المديونية الخارجية على الاطلاق.
ولفـت المصدر إلـى أنه بالتوازي مـع التراجع الكبير فى مسـتويات الدين الخارجي لمصر ، سجل صافي الاحتياطيـات الأجنبية لدى المركزي أعلى مسـتوياته علـى الإطلاق بقيمـة ٤٦,٣٨ مليـار دولار في يونيو ٢٠٢٤، بزيادة ١٣,٢٦ مليار دولار منذ شهر أغسطس ٢٠٢٢.
وأوضح أن الأرصدة الحالية للاحتياطي يمكنها تغطية نحو ٧,٩ أشـهر من قيمة الواردات السـلعية للدولة، بما يؤمن احتياجات البلاد لفترة تتجاوز بشـكل كبير المعايير المتعارف عليها دوليا كمستويات آمنة.
ونـوه المصدر إلى وجود نمو هائل فـي تدفقات النقد الأجنبي للسـوق المحلية بزيادة نحو ٢٠٠٪، متضمنة ارتفـاع بأكثـر من ١٠٠٪ فـى تحويـلات المصريين بالخارج مقارنة بمستوياتها قبل توحيد سعر الصرف.
وقال المصدر إن الصعود القوى لتدفقات العملة ساهم فى القضاء علي عجز الأصول الأجنبية للبنك المركزي لتسـجيل فائضًا قدره ١٠,٣ مليـار دولار في يونيو ٢٠٢٤، مقارنـة بعجـز ١١,٤ مليـار دولار في يناير ٢٠٢٤، كما تحسـن أيضًا صافـي الأصول الأجنبية للبنـوك ليسـجل ٤,٦ مليار دولار فـي مايو ٢٠٢٤، مقارنة بسـالب ١٧,٦ مليار دولار في نفس الشـهر من العام الماضي.
وأشـار المصدر إلى نجاح القرارات الجريئة للسياسة النقدية منذ أغسطس ٢٠٢٢ فى السيطرة على معدلات التضخم داخل السـوق المصري ووضعها على مسار هبوطـي مسـجلة تباطؤ بشـكل كبير إلى مسـتوى ٢٧,٥٪ في يونيـو ٢٠٢٤ وهو أدنى معدل منذ فبراير عام ٢٠٢٣، مما يسـهم فى اسـتقرار الأسعار محليًا وتقليص الضغوط على الأسـر المصريـة وتعزز الثقة فى العملة المحلية وبيئة الأعمال والاستثمار للاقتصاد المصري.

توقعات دولية

وكان اسـتطلاع أجرتـه وكالة رويتـرز لآراء محللين أظهـر أن نمو الاقتصاد المصري سـيكون أبطأ قليلا في العام المالي الحالي عما كان متوقعا في أبريل عقب اتفـاق قرض بقيمة ثمانية مليارات دولار تم توقيعه مع صندوق النقد الدولي في مارس.
وأشـار متوسـط التوقعات في اسـتطلاع شمل ١٧ محللا منتصف الأسـبوع الماضي ، إلى نمو الناتج المحلـي الإجمالي أربعة بالمائة في السـنة المالية التي بـدأت في الأول من يوليـو، انخفاضا من توقعات في أبريـل بنمو يبلغ ٤,٣٥ بالمائـة وأخرى في يناير بنمو قدره ٤,١٥ بالمائة للسنة نفسها.
وخلـص الاسـتطلاع إلى أن الاقتصـاد المصري نما ٢,٩ بالمائة في السـنة المالية المنتهيـة في ٣٠ يونيو ، وجاء هذا انخفاضا أيضا من ثلاثة بالمائة في توقعات فـي أبريل و٣,٥ بالمائـة في توقعات يناير ، وأظهر الاسـتطلاع أن من المتوقع أن ينتعش النمو إلى ٤,٩٩ بالمائة في السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦.
وقال جيمس سوانسـتون من كابيتـال إيكونوميكس إن النمو سـيتأثر بتشـديد السياسـة المالية والنقدية وانخفاض قيمـة الجنيه بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولـي ، وأضاف : "التأثير بشـكل عـام يتمثل في أن النمو الاقتصادي سـيكون أضعف في هذه السنة المالية، ولكن هناك أسـباب تدعو إلى المزيد من التفاؤل بشـأن نمو الناتج المحلي الإجمالي اعتبارا من السنة المالية ٢٠٢٥-٢٠٢٦» .
كمـا أضرت الحرب في غـزة بالاقتصاد المصري، إذ تسببت في انخفاض إيرادات قناة السويس بأكثر من النصف وتباطؤ نمو قطاع السياحة وهما من المصادر الرئيسية للإيرادات بالنقد الأجنبي في مصر.
وتوقعت وزيرة التخطيط آنذاك في الثاني من يونيو أن يرتفع النمو إلى ٤,٢ بالمائة في السـنة المالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥.
وأشار متوسـط توقعات المحللين للعملة إلى انخفاض الجنيه إلـى ٤٩,٥٠ للدولار بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٥ و٥٢,٥٠ بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٦.

البنك المركزي: الدين الخارجي يسجل تراجعا بقيمة تتجاوز 14 مليار دولار منذ ديسمبر 2023.. 200% زيادة فى موارد النقد الأجنبي للسوق المحلى.. وارتفاع تحويلات المصريين بأكثر من 100% منذ تحرير سعر الصرف

وقبل السماح بانخفاض العملة في مارس ٢٠٢٤، أبقى البنك المركزي الجنيه ثابتا عند ٣٠,٨٥ مقابل الدولار. ويجري تداول الجنيه الآن عند نحو ٤٨,٤٠ للدولار.

فوائد اقتصادية

ويُعتبر الديـن الخارجي أحد العوامـل الحيوية التي تؤثر علـى الاقتصاد المصري بشـكل كبير، حيث إن تراكم الديـون الخارجية قد يؤدي إلـى ضغوط مالية على الاقتصـاد، بينما يمكن أن يسـهم تراجع الدين الخارجي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.
قال الدكتور فخري الفقي، رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلـس النواب لـ "الحصـاد" إن آثار تراجع الدين الخارجـي على الاقتصاد المصـري متعددة بما في ذلـك الاسـتقرار المالـي، و النمو الاقتصـادي، وثقة المستثمرين.
وأوضح أنه مع تراجع الدين الخارجي تنخفض المبالغ المسـتحقة على الدولة لسداد الفوائد وأصل الدين، ما يقلل من الضغـوط على ميزانية الدولـة ويوفر موارد مالية يمكن استخدامها في قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، بحسب الخبير الاقتصادي.
مشـيرا إلـي أن انخفاض مسـتوى الدين الخارجي يعـزز مـن تصنيـف مصـر الائتمانـي لـدى وكالات التصنيـف العالميـة وتصنيف ائتمانـي أفضل يعني انخفاض تكاليف الاقتراض في المستقبل، ما يعزز من قدرة الحكومة على تمويل مشروعات تنموية بكلفة أقل.
وتابـع أن انخفاض الدين الخارجي يعزز من الثقة في العملة الوطنية، حيث يقلل من المخاطر المرتبطة بالديون الخارجيـة، هذا يمكن أن يؤدي إلى اسـتقرار سـعر الصرف وزيادة الثقة في الجنيه المصري ، مشيرا إلي أن تراجـع الدين الخارجي يمكن أن يسـهم في دعم النمو الاقتصادي لمصر من خلال:
وأوضـح أنه مع تراجـع الدين الخارجي وتحسـن الاسـتقرار المالـي ، تزيـد جاذبيـة مصـر كوجهة استثمارية، فالمستثمرون الأجانب والمحليون يشعرون بثقة أكبر في اسـتقرار الاقتصاد، ما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في القطاعات المختلفة.
وقال الفقي إن تقليل أعباء خدمة الدين يتيح للحكومة زيادة الإنفاق على المشروعات التنموية والبنية التحتية، وهـذا الإنفاق يعزز من النشـاط الاقتصـادي ويتيح فرص عمـل جديدة، ما يدفع بالنمـو الاقتصادي إلى الأمام ، مشـيرا إلـي أن اسـتقرار الاقتصاد وتقليل الضغوط المالية يعزز من بيئة الأعمال في مصر ويمكن للشركات العمل في بيئة مستقرة تتسم بالثقة، ما يعزز من الإنتاجية والابتكار.
ولفت إلي أن تراجع الدين الخارجي له تأثير مباشـر على ثقة المسـتثمرين في الاقتصاد المصري، بحسب الخبير المصرفي ، مشيرا إلي أنه مع تحسن التصنيف الائتماني وانخفاض الدين الخارجي يشعر المستثمرون الأجانـب بمزيد مـن الثقة فـي اسـتقرار الاقتصاد المصري مما يسـاهم فـي زيادة تدفقات الاسـتثمار الأجنبي المباشر ويعزز من النمو الاقتصادي والتنمية.
ولفت رئيس لجنة الخطة و الموازنة إلي إن تراجع الدين الخارجـي يعني أن الاقتصاد أقـل عُرضة للصدمات الماليـة الخارجيـة، وهذا يعزز من منـاخ الأعمال في مصـر، مـا يجعلها وجهـة مفضلة للاسـتثمار على المدى الطويل ، لافتا إلي أن انخفاض الدين الخارجي يمكن أن يؤدي إلى اسـتقرار أكبر في الأسواق المالية المصريـة والثقـة المتزايدة فـي الاقتصـاد تعزز من اسـتقرار سوق الأسهم والسندات مما ينعكس إيجابا على المستثمرين.

أسباب ودوافع

بـدوره ، قال الدكتـور عبد المنعم السـيد مدير مركز القاهرة للدراسـات الاقتصاديـة، إن هناك زيادة في الاحتياطـي النقـدي ليصبـح ٤٩ مليـار دولار، ومن أغسـطس ٢٠٢٣ أى زدنا ١٣,٢ مليار دولار، وأيضا انخفاض حجم الديون الخارجية كان ١٦٨ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣، واليوم تراجعت ١٤ مليار دولار.
وأوضـح ، أن ذلك ينتج من عـدة عوامل، من تدفقات نقدية، بارتفاع تحويلات العاملين بالخارج، وأصبحت شـهريا من ٢,٧ إلى ٣ مليار دولار، وسـنعود لما كنا عليـه من قبـل فـي ٢٠٢٢ ونتجاوز ٣٠ مليـار دولار سـنويا، بالإضافة إلى أن هناك زيادة فى الصادرات المصرية والتى تجاوزت ٥٣ مليار دولار، بزيادة ٩٪ فى الربع الأول من العام بنسبة ١٦ مليار دولار.
وأشـار إلـى أن هناك قبضـة حاكمة على السـوق السوداء، فالدولار كله يأتي عن طريق البنوك المصرية، والتدفقـات التـى كانت تتـم خارج المنظومـة البنكية والجهـاز المصرفـي شـبه انعـدم، مما وفر سـيولة داخل البنـوك، موضحا أن تراجع الديـن يرفع قيمة الجنيه مقابل الدولار، واسـتمرار انخفاض التضخم والتى انخفضت مـن ٣٪ إلى ٢٦٪، وعدم الإفراج عن البضائع فى الجمارك سـينتهى، وكذلك يعطى طمأنة للمسـتثمرين الأجانب مما يزيد من الاسـتثمارات فى مصر.
وقال الدكتـور أحمد شـوقى الخبيـر المصرفى، إن تراجـع الدين الخارجي يوصل رسـالة للمؤسـسات الدولية والمجتمع العالمي أن مصر قادرة على تسـديد التزاماتهـا، والتي لـم تتأخر من قبل فى سـداد أى ديـن، أو أى التزام عام، موضحا أنه لا يجب أن نعول الإنجازات في القطاع المصرفي سـواء سداد ديون أو ارتفاع حجـم الاحتياطي النقدي، علـى اتفاقية رأس الحكمة، ولكن هناك موارد أخرى نعمل عليها.
وأضاف أن الواردات انخفضت أيضا بـ١,٧ مليار، كما أن هناك زيادة فى تحويلات المصريين فى الخارج، مشـيرا إلى أن الموارد من العملات الأجنبية ساعدت على ذلك.
ولفت إلـى أن انخفاض الدين يحسـن موقف العملة، ويقلل من التضخم، ويحسـن فى التصنيف الائتماني أمام المؤسـسات الدولية، ويسـاعد فى إدراج سندات دولارية فى الأسـواق العالميـة ويأتي بحصيلة دولارية أخرى.
فيما قال الدكتور مصطفى بدرة الخبير الاقتصادي، – في تصريحـات إعلامية- ، إن تراجع الدين الخارجي لمصر أكد على التزام مصر بسداد كافة ديوانها وعدم تخلفهـا عن سـداد أي دين سـواء للبنـك الدولي أو المؤسسات الأوروبية وفقا للموعد المحدد.
وتابـع: تراجع كبير في مسـتويات الديـن الخارجي لمصر، حيث سجلت صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى المركزي أعلى مستوياته بقيمة ٤٦,٣٨ مليار دولار في يونيـو ٢٠٢٤، بزيادة ١٣,٢٦ مليار دولار منذ شـهر أغسطس ٢٠٢٢.
ونوه بـدرة: البنك المركزي فـي اجتماعه الأخير ثبت سـعر الفائدة للمرة الثانية، كمـا أن زيادة التحولات المصريين في الخارج زادت بنسـبة ٢٠٠٪، بالإضافة إلى ثبوت سعر الصرف مؤخرًا.
موضحا أن تثبيت سعر الصرف في الجهاز المصرفي سـاعد على عودة تحويلات المصريين من الخارج مرة أخـرى، حيث نجحت مصر في القضاء على السـوق السوداء.

رسالة عن قوة الاقتصاد المصري

قال الدكتور أشـرف غراب، الخبير الاقتصادي، نائب رئيـس الاتحاد العربـي للتنميـة الاجتماعية بجامعة الدول العربية لشـؤون التنمية الاقتصادية، إن تراجع الديـن الخارجي لمصر يعد هو الأكبر حجما في تاريخ المديونية الخارجية لمصر.
وأوضـح «غراب» في بيان له، أنـه بالرغم من تراجع الدين الخارجي وسـداد مصر لالتزاماتها الدولية فقد ارتفع في نفس الوقت صافي الاحتياطات الأجنبية إلى ٤٦,٣٨ مليار دولار في يونيو ٢٠٢٤.

أسباب تراجع الدين الخارجي لمصر

وأضـاف الخبيـر الاقتصـادي، أن هنـاك عـددًا من الأسـباب وراء تراجـع الدين الخارجـي، أهمها هي الإجـراءات الإصلاحية التي اتخذتهـا الدولة، خاصة بعـد صفقة مشـروع تطويـر رأس الحكمـة ودخول حصيلـة كبيرة مـن النقـد الأجنبي، تبعهـا قرارات البنك المركزي بوضع سـعر عادل لصرف الدولار في مارس الماضي، ثم استقرار سعر الصرف والذي أدى للقضاء على السوق السوداء للعملة ووجود سعر واحد للعملة الأجنبية، ما سـاهم في زيـادة تنازل الحائزين عـن الدولار للبنوك الرسـمية، إضافة لعودة تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى طبيعتها فزادت بنسبة كبيرة، إضافـة لزيادة دخول الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة وغير المباشـرة لمصر، مضيفًا أن هذا كله سـاهم في زيادة الاحتياطي النقـدي لمصر من العملة الأجنبية، وسداد الديون الخارجية على مصر.
ولفـت غراب، إلى أن زيـادة احتياطي مصر من النقد الأجنبـي، وتراجـع الديـن الخارجي يعطي رسـالة للمؤسـسات الدولية أن الاقتصاد المصري قوي وقادر علـى التصدي للأزمات وأن الدولة قادرة على سـداد التزاماتها الخارجية.
وأوضح أن تقرير صادر عن معهد التمويل الدولي جاء فيه أن مصر سـددت ٢٥ مليـار دولار من دينها العام المحلي والخارجي منذ مارس الماضي، وهذا يؤكد قوة اقتصادها، مضيفًا أن تراجع الدين الخارجي يسـهم في رفع قيمة العملة المحلية ما يسـهم في تقليل معدل التضخم، إضافة إلى تحسين تصنيف مصر الائتماني أمام المؤسـسات الدولية، ما يسهم في زيادة حصيلة مصر الدولارية عن طريق السندات الدولارية .
وتابـع، أن تراجـع الديـن الخارجـي يعد مؤشـرا اقتصاديا مهم لـه دلالات عديدة، منها رفع التصنيف الائتمانـي لمصر وانخفاض عجز الموازنة العامة للدولة نتيجـة تراجـع تكلفة الديـون، إضافة إلـى أنه يمثل مؤشرا إيجابيا للاستثمار الأجنبي، مضيفًا أن الفترة المقبلة سيشهد الاقتصاد المصري تحسنا أكبر وزيادة في معدلات النمو خاصة بعـد تراجع حجم الواردات وزيادة حجم الصـادرات، وإصرار الدولة على تعميق التصنيع المحلي لزيادة مسـاهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي

ناصر ..

لأول مرة في مصر والشرق الاوسط..

البنك الاهلي المصري يطلق نسخة جديدة من الوحدات المصرفية المتنقلة

أطلق البنك الأهلي المصري نسخة جديدة من الوحدات المصرفية المتنقلة تحت مسمى Midi bus»» والذي يعد نموذجا جديدا من الوحدات المصرفية المتنقلة يتم تنفيذه لأول مرة في القطاع المصرفي المصري والشرق الأوسط، حيث وصل إجمالي عدد الوحـدات المصرفية المتنقلة بالبنك الأهلـي المصـري إلى خمس وحـدات إضافة إلى الوحـدة المصرفية المتنقلة التي تم إطلاقها في مطلع عـام ٢٠٢١ ، كما وصل أجمالي عدد سـيارات الصراف الآلي المتنقلة الى ٢٨ سيارة وذلك اسـتكمالا لدور البنك الأهلي المصري في تطبيق الشـمول المالي، وذلك ضمن خطط الدولة والبنـك المركـزي للوصول بالخدمـة المصرفية لمختلف المناطق والمواطنين خاصة غير المشمولة بالخدمـات المصرفية بالشـكل الكافي ولزيادة الوعـي المصرفي لـدى المواطنين فـي مختلف أنحاء الجمهورية.
حيث صرح هشـام عكاشـه رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري أن النموذج الجديد للوحدات المصرفية المتنقلـة يعد الأول من نوعه في الشـرق الأوسـط والـذي يأتي اسـتكمالا للوحـدة المتنقلة التي تـم إطلاقها في مطلع عام ٢٠٢١ مـن العاصمة الإداريـة الجديدة بهدف خدمـة العاملـين بها لحـين افتتـاح أول فروع القطـاع المصرفي والذي افتتحـه البنك الأهلي المصـري بالحي الحكومي عام ٢٠٢٢، بما يؤكد علـى حرص البنـك الأهلي المصـري على دعم خطط الدولة ومواكبة حركة الانتشار العمراني.
مؤكدا على ريادة البنك في إطلاق هذا النموذج مـن خدماته على مسـتوى القطـاع المصرفي المصري والذي يأتي تنفيذا لاسـتراتيجية البنك في تنويع أنماط فروعه لتفي باحتياجات مختلف فئات عملائـه، والوصول الـى أماكن تجمعات العمـلاء تحقيقا لأهداف الشـمول المالي لتقديم الخدمـات المصرفية لهم التقليديـة والإلكترونية واسـتكمالا لخطط البنك في التوسـع والتنوع في نماذج فروعـه والتي بدأت مطلع عام ٢٠١٩ بافتتاحـه لأول فرع خدمة الكترونية في مصر " الفرع المميكن».
وأضاف يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلـي المصري أن الوحدة المتنقلة Midi bus تـم تجهيزها بناءا على دراسـات تفصيليـة لهذا النموذج من الفروع وبتصميمات فنية وانشائية خصيصا لهذا النموذج بما يخدم ملف التحول الرقمي ويدعم الشـمول المالي، من خلال الوصول الى مختلف شرائح العملاء، كما تم تجهيز ذلك النموذج ليخـدم اهالينا وابناؤنا مـن ذوى الهمم بتجهيزاتـه الميكانيكية المبتكرة حيث تم وضـع خطة تحركاته وفـق خطة عمل بالتنسـيق مع البنك المركزي والجهات الأمنية، حيث يتواجد خلال الأسبوع الحالي في مناطق متنوعة من الجمهورية ومنها : محافظة مطروح، ديرب نجـم بالشـرقية، المحلة الكبـرى، رأس غارب، سـوهاج وذلك طبقا لنتائج الدراسـات التي تتـم على أماكن الكثافـات وتركز العملاء ومـدى توافر الخدمات المصرفيـة بها من أجل تقديـم خدماته الفريدة على أوسـع نطاق ممكن وبمرونـة تامة في التنقل بـين تلك الأماكن نظرا لمناسبته من حيث الحجم.
وأكـدت داليـا البـاز نائب رئيس مجلس ادارة البنـك الأهلي المصري علـى نجاح البنك في نشـر الثقافة المصرفية والنظم الاليكترونية في كافة المحافظـات بالإضافة الى تقديم حلول مبتكـرة للمدفوعات الاليكترونية بالتنسـيق مع مختلـف القطاعـات الاقتصاديـة والادارية في الدولة، ومن ثم كان من الضروري الاستمرار في الابتكار وفي تنفيذ استراتيجية البنك الالكترونية والسـعي للوصول بتلك الخدمات الى تجمعات تقديـم خدمات للعملاء ، مشـيرة الى ان هـذا النمط من الوحـدات المتنقلة سـيقدم عدد مـن الخدمات المصرفيـة للمسـاهمة في اسـتقطاب مزيد من العمـلاء للقطـاع المصرفي من خـلال التواجد في كافة المحافظات والقرى والمناطق النائية عبر طرق مبتكرة وميسرة وقنوات مصرفية الكترونية حديثة، سواء من خلال تقديم الخدمات التقليدية مثل فتح كافة أنواع الحسـابات، شراء مختلف أنواع الشـهادات وربط الودائع، اصدار دفاتر الشـيكات، التحويلات بكافـة أنواعها، اصدار كافة أنواع البطاقات، الاشـتراك في التطبيقات والمحافظ الالكترونية التـي يتيحها البنك، حيث يحصـل العميل علـى بطاقة الخصم المباشـر الخاصة به لحظيا وهي الخدمة التي سبق للبنك الأهلي المصري إطلاقها لأول مرة في مصر في وحداتـه المتنقلـة، بالإضافة الآلـي تجهيزه بآلة ATM تقبل عمليات السـحب والايداع ومزودة ميكانيكيـا لخدمة ذوى الاحتياجـات الخاصة، مؤكدة على الدور الهـام الذي يضطلع به البنك في نشر وتدعيم الثقافة والمعرفة المصرفية لأهل مصر.

وزير المالية: التكيف مع التغيرات المناخية في البلدان النامية يفرض أعباء تمويلية ثقيلة على موازنات منهكة

أكد أحمـد كجوك وزير الماليـة أن التكيف مع الآثار السـلبية للتغيرات المناخيـة في البلدان النامية يفـرض أعبـاء تمويليـة ثقيلـة على موازناتهـا "المنهكة" نتيجـة للتداعيات المترتبة على التوترات الجيوسياسية العالمية والإقليمية، مشـيرًا إلـى أن الحيـز المالـي للاقتصادات الناشـئة ما زال محدودًا ولا يُلبي الاحتياجات التمويلية فـي ظل هذه التحديـات الاقتصادية المتشـابكة ومـا يرتبط بها مـن موجة تضخمية انعكسـت في زيادة أسعار السـلع والخدمات وارتفاع تكاليف التمويل والتنمية.
وأضاف الوزير في مداخلته بجلسـة "التمويل من أجل المناخ والتنمية المسـتدامة" خلال اليوم الثاني لمشاركته في اجتماعات مجموعة العشرين بالبرازيل أن التغيـرات المناخيـة الحادة التي يشهدها العالم خلال الفتـرة الأخيـرة تمثـل تحديًـا كبيرًا أمام تحقيق أهداف التنمية الشـاملة والمسـتدامة، خاصة في القطـاع الزراعـي، مع الأخـذ فـي الاعتبـار اسـتهداف الحكومات للتنميـة الزراعيـة وتحقيـق الاكتفاء الذاتي والأمـن الغذائـي فـي ظل حالة الاضطراب في سلاسـل الإمداد والتوريد وانعكاس ذلـك في حجـم المعروض السلعي بالأسواق المحلية للعديد من البلدان النامية.
وأشار الوزير إلى أننا نتطلع لتعزيز جهـود التعاون الدولي بين مختلف الاقتصادات المتقدمة والنامية ومؤسسات التمويل الدولية لتوفيـر أدوات تمويلية جديدة ومبتكرة بتكاليف "معقولـة" وأكثـر ملاءمـة للظـروف العالمية الاسـتثنائية التي تؤثر بشـدة على هيكل ونمو وأداء الاقتصاد العالمي، وأكثر اسـتجابة لهذه التحديـات المتلاحقـة، موضحًـا أن "التمويل المختلط" و"التمويل الأخضر الميسر" و"مبادلة الديـون بالاسـتثمار للحفـاظ علـى الطبيعة" وغيرها مـن المبادرات الفعالـة يمكن أن تلعب دورًا مؤثـرًا في دفع جهود التنمية المسـتدامة، خاصةً بالدول الناشئة.
وقـال الوزيـر إننا نتطلع أيضًا إلـى دور أكثر عمقًا وتأثيرًا لبنوك التنمية متعددة الأطراف في سـد الفجوات التمويلية في البلدان النامية بما يسـاعد في تلبية احتياجاتها التنموية، مشيرًا إلـى أنه ينبغي علـى هذه المؤسـسات العالمية تعبئة المزيد من رأس المال من خلال اسـتخدام "الضمانات" وغيرها من أدوات تقاسم المخاطر على نحو يسـهم في توفير التمويلات الميسـرة لمشـروعات التحـول الأخضر، خاصـة البنية الأساسية في شتى القطاعات.
وأوضـح الوزيـر أهمية الدور الـذي يمكن أن تلعبه مؤسسـات التمويل الدولية في ترسـيخ الشـراكة بين القطاعين العـام والخاص بحيث يكون القطـاع الخاص قاطـرة التنمية والنمو الأخضر بما يدفع حركة الأنشـطة الاقتصادية الأكثر استدامة.
وفي مداخلته خلال جلسـة "التعـاون الدولي في الضرائب" باجتماعات مجموعة العشرين، أكـد كجوك أننا نتطلـع لإعادة هيكلـة النظام الضريبـي الدولـي والتعـاون لمواكبـة النمو المتسـارع للاقتصـاد الرقمي، بحيث تشـهد الفترة المقبلة تحركًا دوليًا أعمق وأكبر وأسـرع يسـاعد في إرسـاء دعائـم أنظمـة ضريبية أكثـر إنصافًا للبلدان الناميـة والاقتصادات الناشـئة، لافتًـا إلى ضـرورة تطوير إطار وقواعـد ومعايير "الضرائب الدولية" لتصبح أكثر استجابة للتحديـات المتلاحقة، خاصة تلـك التي تتعلـق بتحصيل المسـتحقات الضريبية على المعاملات الرقمية.
وقـال الوزيـر إن منـع مخاطـر تـآكل الوعـاء الضريبي ونقـل الأرباح يتطلب معالجة دولية أكثر شـفافية وشـمولا، فنحن ندرك جميع التحديات ونؤمن بأهمية التعاون الدولي لتجاوزها وتحقيق "المسـاواة الضريبية" بين الدول بما يضمن حصولها على حصصها العادلة.
وأضـاف الوزيـر أن الدعـم الدولـي للإصلاحـات المحلية وبنـاء القـدرات يعزز المسـار العالمـي للعدالـة الضريبيـة، موضحًـا أهميـة الانفتـاح علـى التجـارب الدولية المتميـزة لمجموعة العشـرين وتبادل المبادرات الوطنية لترسـيخ أفضل الممارسات الضريبية المحفزة للاستثمار.
وأشـار الوزير إلى أن مصر تعمل على تطوير أنظمتهـا وبنـاء قدراتها الضريبية لتحسـين علاقتها مع مجتمع الأعمال وتحفيز الاستثمار، مـع الأخذ في الاعتبار الاسـتفادة من خبرات ودراسـات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحـة تآكل الوعـاء الضريبـي، والحد من التجنب الضريبي، وكذلك العمل على تبسـيط الإجـراءات وضمـان حمايـة حقـوق مجتمع الأعمـال والمولين بشـكل عام، لافتًـا إلى أن لدينا إطارًا شاملا لإصلاحات النظام الضريبي المصري بإرادة سياسـية قوية، بما يهدف إلى توسـيع القاعدة الضريبية وتحقيق الاستقرار الضريبي وضمان أن تكون السياسة الضريبية داعمة للاستثمار والتنمية.
وأوضح الوزير أننا نستهدف توجيه الإيرادات الضريبيـة للتنمية الاقتصادية المسـتدامة من أجل تحسـين معيشـة المواطنين، مع الأخذ في الاعتبـار زيـادة حجـم الإنفاق علـى الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وفقاً لمجلة International Finance..

بنك القاهرة يتصدر تصنيف «الأفضل فى معاملات الصرف الأجنبى»

إستمراراً لسلسلة الجوائز المتتابعة التى حصدها بنك القاهرة من كبرى مؤسسات التصنيف الدولية، أعلنت مجلـة International Finance البريطانيـة حصـول بنك القاهـرة على جائزة «أفضـل بنك في معامـلات الصـرف الأجنبـي لعـام ٢٠٢٤«Best Foreign Exchange Bank»، ضمن الجوائـز التى تمنحها المجلة فى مجالات عديدة على المسـتوى العالمى للبنوك ومؤسسات القطاع المالى.
وأكد طـارق فايد رئيـس مجلـس الإدارة والرئيس التنفيذى لبنك القاهرة أن إشـادة مؤسـسـات التقييم العالميـة ببنـك القاهرة فـي مختلف مجـالات العمل المصرفى يدفعنا دوما نحو الإستمرار فى تطبيق رؤى وسياسـات التطوير التى ينتهجها البنك، مشيرا إلى أنه سبق للبنك الحصول على نفس الجائزة في أعوام سـابقة مما يمثل إنعكاس واضـح لمواطن القوة التى تتمتع بها مختلف قطاعات الأعمال ببنك القاهرة.
فيما ذكر بهاء الشـافعى نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيـذى أن الجائزة تعد إضافة لسـجل الإنجازات المتنامي للبنـك، وهو يبرز قدرته الفريـدة على تقديم حلـول مبتكـرة وخدمات عاليـة الجودة التـي تلبي احتياجـات العملاء، كمـا يعكس أيضـا رؤية البنك الحريصـة علـى الإبتـكار والتطوير المسـتمر لتلبية احتياجات السـوق المتغيرة وتحقيـق النجاح في بيئة الأعمال التنافسية.
وأفـاد محمد على رئيس مجموعة الخزانة وأسـواق المـال أن الحصول علـى العديد مـن الجوائز خلال العام الجارى فى مجـال الخزانة ومعاملات الصرف الأجنبـى يعد نتاجا لنجاح اسـتراتيجية البنك والتى ساهمت فى تسهيل عمليات التجارة الخارجية وزيادة الأرباح الناتجة عن تداول العملات الأجنبية في ٢٠٢٣ بنسبة ١٢٣٪ سنويا مقارنة بعام ٢٠٢٢.

بنك قناة السويس يوقع بروتوكول تعاون مع الهيئة لبيع وحدات سكنية بمدينة الإسماعيلية الجديدة

شـهد الفريق أسـامة ربيع رئيس هيئة قناة السـويس، مراسـم توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة وبنك قناة السـويس بشـأن تقديم تسهيلات تمويل عقاري لبيع الوحدات السكنية المملوكة للهيئة بمدينة الإسـماعيلية الجديدة شرق قناة السويس، بحضور عاكف المغربي، الرئيس التنفيذي والعضـو المنتدب لبنك قناة السويس.
وقع على البروتوكـول الدكتور منتصر خليل عبـد الفتـاح، مديـر الإدارة الماليـة ممثلا عـن الهيئة، ووقـع ممثلا عن البنـك الهيثم القبرصلي، رئيس قطاع تمويل الشركات.
كما شهد الفريق أسامة ربيع توقيع بروتوكول تعاون آخر بين الهيئة والشـركة الهندسـية المصريـة جروب بشـأن تسـويق الوحدات السكنية المطروحة للبيع على المواطنين، وقع على البروتوكول المهندسة نيفان عماد الدين، مدير إدارة الأشـغال، ممثلا عن الهيئة، ووقع عن الشـركة المهندس أشرف خنيفر، رئيس مجلـس الإدارة، وبحضور عـدد مـن قيادات هيئـة قناة السـويس، وذلك بمبنى الإرشـاد بالإسماعيلية.
يأتى ذلك تنفيذًا لدور الهيئة المجتمعي وتوافقا مع رؤيـة الدولة المصرية بشـأن التوسـع العمرانـي وحـرص القيادة السياسـية على توفير سكن ملائم لكل المصريين، وذلك بتقديم تسهيلات سداد طويلة الأجل وبعائد منخفض، فى سـياق مبادرة التمويل العقارى لدعم فئة متوسـطى الدخـل، برعاية البنـك المركزى المصري.

بمعدل نمو ٣١٪.. أرباح بنك ناصر تتضاعف وتصل إلى ٤,٠٥ مليار جنيه خلال ٢٠٢٣-٢٠٢٤

ترأسـت الدكتورة مايا مرسـي وزيرة التضامـن الاجتماعي ورئيس مجلس إدارة بنـك ناصر الاجتماعـي أول اجتماع مجلـس إدارة للبنك عقب توليها مسـئولية وزارة التضامـن الاجتماعي ورئاسـة مجلـس إدارة البنك، وذلك بحضـور الدكتور محمد عبـد الفضيل النائب الأول لرئيـس مجلس الإدارة والسادة أعضاء مجلس الإدارة، بمقر وزارة التضامن الاجتماعي.
وشـهد الاجتماع الإطلاع علي تقرير متابعة تنفيذ قرارات مجلس إدارة البنك واستعراض أعمال لجنة المراجعة التي راجعت كل إجراءات العمل للتوافق مع توجهات الجهاز المركزي للمحاسبات وإرساء الأسس اللازمة للتطوير والميكنة الشـاملة للبنك، كما تم استعراض أعمال لجنة الاستثمار ولجنة تحديد سعر العائد علي الأموال المستثمرة بالبنك.
كما شهد الاجتماع الاتفاق على ضرورة وضع خريطة شاملة بكافة فروع بنك ناصر الاجتماعي على مستوى الجمهورية لدراسة الاحتياجات.
وتناول اجتماع مجلس الإدارة عرض التقرير السـنوي للبنك عن السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ الذي يشـمل معدل تطور أداء أنشـطة البنـك وأهم الإنجازات التـي تم تحققها خلال السـنة المالية، حيث أوضح التقريـر

هيئة الرقابة المالية تطالب شركة الحديد والصلب بالإفصاح عن أصولها العقارية

أعلنت البورصة المصرية أن الهيئة العامة للرقابة المالية طالبت شركة الحديد والصلب المصرية بالإفصاح الفوري عن كافة أصولها العقارية من أراض وعقارات ومخازن وغيرها من الأصول العقارية الأخرى مع بيان القيمة الدفترية لأصل وسند الملكية.

وذكرت البورصة أن مطالبة الهيئة تضمنت أيضا إفصاح الشركة عن تقرير من مراقب الحسابات يفيد مطالعته على كافة عقود ملكية أراضي الشركة، وما يفيد تأكيده إزالة تلك الملاحظات التي رصدتها الرقابة في تقريره المزمع إصداره عن القوائم المالية التالية للشركة.

كما طالبت ببيان مدى إمكانية تغطية الخسائر المرحلة والبالغة ٩,٧ مليار جنيه من تاريخ التصفية، وبيان بكافة المديونيات على الشركة من قروض مستحقة للشركة القابضة والتأمينات والضرائب والغاز والكهرباء والموردين. وأوضحت الرقابة المالية.

قطاع البترول يرفع شعار :

مزيد من الاستكشافات كثير من الشراكات الدولية

إطلاق خطة عمل موسعة لحفر آبار جديدة للاستكشاف عن الغاز بالبحر المتوسط..

خطة عمل موسعة تتبناها وزارة البترول والطاقة المعدنية في الحكومة الجديدة للبحث عن البترول واستكشاف المزيد من حقول الغاز ، ويأتي حفر الآبار الجديدة في منطقة غرب دلتا النيل ضمن خطة العمل الموسعة لحفر آبار جديدة للبحث والاستكشاف للغاز الطبيعي في مناطق عمل وامتياز شركة بى بى بالبحر المتوسط، والتي تشمل حفر البئر الاستكشافية (كينج- ٢) بمنطقة شمال كينج مريوط فى إطار حرص الشركة على الاستثمار فى توسيع دائرة الاستكشاف والبحث عن الغاز الطبيعي فى المناطق الجديدة التى تتولى أعمال البحث بها، بالإضافة إلى حفر البئر الاستكشافية (فيوم- ٥) بحقول غرب دلتا النيل فى إطار استكشاف طبقات جديدة حاملة للغاز الطبيعي في حقول الغاز القائمة حاليا.

ويتضمن مشروع تنمية حقول غرب دلتا النيل يتضمن تسهيلات للإنتاج من خطوط ربط طويلة تحت سطح البحر فى المياه العميقة تمتد إلى الشاطئ حيث محطة المعالجة البرية للغاز لحقل ريفين.

وجاءت تأكيدات المهندس كريم بدوى وزير البترول والثروة المعدنية خلال جولة تفقدية الأسبوع الماضي لأعمال الحفر البحري على أهمية برامج العمل المنفذة بالتعاون مع الشركات العالمية الكبرى مثل شركة بى بى البريطانية لزيادة الإنتاج من الغاز الطبيعى والتركيز على رفع إنتاجية الحقول القائمة بشكل اكبر من خلال التكنولوجيات الحديثة التى تدعم زيادة الإنتاج.

ووفقا للمهندس كريم بدوى وزير البترول والثروة المعدنية ، فإن أعمال شركة بى بى البريطانية واستثماراتها فى مصر تمتد إلى نحو ٦٠ عاما كواحدة من أهم الشركاء مع قطاع البترول والغاز المصري، مؤكدا على أن توجيه الشركة لجهودها الاستثمارية فى مصر نحو البحث والاستكشاف والإنتاج للغاز الطبيعي من المياه المصرية فى البحر المتوسط سيكون له مردود إيجابي الفترة المقبلة ويتوافق مع أولويات زيادة الإنتاج فى قطاع البترول والغاز، مشيرا إلى أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية لتنمية وتطوير الشراكة بين قطاع البترول وبى بى فى البحر المتوسط.

وحرص الوزير على توجيه الشكر والتقدير لفرق العمل فى الحفر البحري ، مؤكدا أن هذه البرامج الرامية لزيادة الإنتاج تستند فى تحقيقها إلى كوادر قطاع البترول والغاز وقواه البشرية الذين يعدون أهم ثروات قطاع البترول وذراعه لتحقيق أهداف زيادة الإنتاج، مؤكدا حرص القطاع على توفير كافة السبل والوسائل اللازمة لدعم كوادره التي تنفذ على ارض الواقع خطط العمل لتحقيق الزيادة فى الإنتاج وتوفير الطاقة للبلاد والاقتصاد المصري وشدد على القيادات والكوادر العاملة أهمية الاستمرار فى اتباع قواعد السلامة بشكل صارم داخل منشآت الإنتاج والحفر، حيث أن السلامة أولوية للحفاظ على الكوادر علاوة على أنها العامل الأساسي لنجاح أى مشروع والاستمرار فى تنمية الاعمال.

وزير البترول يبحث زيادة الإنتاج من مناطق امتياز شركة «أباتشى» فى الصحراء الغربية

شراكات دولية

كان الرئيس عبد الفتاح السيسي عقد اجتماعا قبل أيام مع كل من «جون كريستمان»، الرئيس التنفيذي لشركة «أباتشي» الأمريكية للبترول والغاز الطبيعي، ونائب الرئيس التنفيذي، والمدير المالي للشركة، وذلك بحضور المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية أن اللقاء شهد استعراض ومتابعة أنشطة شركة "أباتشي" في مصر، وخططها لتوسيع وزيادة حجم أعمالها، استمراراً للتعاون المثمر بين مصر والشركة في مجالات البحث والاستكشاف وإنتاج البترول والغاز، وتحقيقاً للاستغلال الأمثل لموارد مصر بقطاع الطاقة.

وأشاد الرئيس خلال اللقاء بما حققته الشركة من نجاحات في مصر على مدار الثلاثة عقود الماضية، مثمنا خطط الشركة لتوسيع أعمالها في مصر وفقاً لأعلى المعايير العالمية، ومؤكداً حرص الدولة على تعزيز وزيادة الاستثمارات في قطاعات الطاقة ارتباطا باحتياجات مصر المتزايدة في هذا الصدد.

من جانبه، ثمن الرئيس التنفيذي لشركة أباتشي الشراكة المتميزة مع مصر، مؤكداً تطلع الشركة، بوصفها أحد أكبر مستثمري ومنتجي البترول في مصر، لتعزيز جهود زيادة معدلات الإنتاج خلال الفترة المقبلة، في ظل توافر العديد من الفرص لتحقيق اكتشافات جديدة، فضلا عن حرص الشركة على تطوير واستخدام أحدث التقنيات، التي تسهم في تحسين كفاءة الطاقة، وتخفيض الانبعاثات الناتجة عن العمليات الإنتاجية.

كما تناول اللقاء أيضاً سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة، في ضوء رئاسة السيد "جون كريستمان" لمجلس الأعمال المصري الأمريكي، وحرص مصر على توفير المناخ الملائم لجذب وزيادة الاستثمارات، وتسهيل عمل القطاع الخاص المصري والأجنبي في مختلف المجالات.

كما استقبل المهندس كريم بدوى وزير البترول والثروة المعدنية في وقت سابق وفدًا رفيع المستوى من المسئولين بشركة إينى الإيطالية أكبر مستثمر في قطاع الطاقة في مصر والذى ضم جويدو بروسكو الرئيس التنفيذي لعمليات الموارد الطبيعية بالشركة، ومارتينا أوبيتزى رئيسة منطقة شمال افريقيا والمشرق العربى، ولوكا فيجناتى مدير الاستكشاف والإنتاج، وعددا من المسئولين بشركة إينى.

وتم الاتفاق على تكثيف أعمال البحث والاستكشاف وتنمية حقولها فى مناطق امتيازها فى مصر، فضلاً عن زيادة عدد الحفارات العاملة.

وبحث المهندس كريم بدوى، وزير البترول، فى مدينة العلمين الجديدة، مع رئيس منطقة شمال إفريقيا والمشرق العربى، مارتينا أوبيتزى، العديد من الموضوعات، كما تم الاتفاق على استغلال مكانة مصر كمركز إقليمى لتداول الطاقة لاستقبال الغاز المنتج من حقول شركة «إينى» بشرق المتوسط، وتصديره من خلال تسهيلاتها القائمة فى مصر.

وأوضح «بدوى» أنه تم خلال اللقاء استعراض النتائج الإيجابية وتفعيل ما تم الاتفاق عليه خلال اجتماع الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء، مع «مارتينا» خلال مؤتمر الاستثمار المصرى الأوربى، الذى عُقد مؤخرًا، وأيضًا نتائج المباحثات التى تمت مؤخرًا مع الرئيس التنفيذى لعمليات الموارد الطبيعية بالشركة جويدو بروسكو.

وأشار إلي تطلع قطاع البترول لتحقيق المزيد من النجاحات المشتركة مع إينى الإيطالية والعمل على تركيز الجهود المشتركة بشكل أكبر على زيادة الإنتاج وتنمية موارد البترول والغاز باعتباره أهم الأولويات فى الاقتصاد المصري وقطاع الطاقة، لافتًا إلى أن التكنولوجيات الحديثة التي تطبقها شركة إينى فى الاستكشاف والإنتاج سيكون لها دور كبير فى ذلك بعد أن ساهمت فى تحقيق العديد من النجاحات واكتشاف حقول هامة فى مصر والعالم وفى مقدمتها حقل ظهر.

ومن جانبه أكد جويدو بروسكو الرئيس التنفيذى للعمليات بشركة إينى الإيطالية اعتزاز الشركة بشراكتها القوية مع مصر التى تمتد إلى نحو ٧٠ عامًا حققنا خلالها سويًا العديد من النجاحات وتجاوزنا التحديات، وأن لديها ثقة كاملة فى التزام مصر وقطاع البترول والغاز فى اطار الشراكة بين الجانبين.

أولويات

وتتضمن أهم أولويات العمل بقطاع البترول خلال الفترة الراهنة العديد من الإجراءات والخطوات ، وفي مقدمتها العمل على زيادة الإنتاج المحلى من الثروة البترولية (الزيت الخام والغاز الطبيعى) من خلال الإسراع بعمليات تنمية الآبار الجديدة المكتشفة ووضعها على خريطة الإنتاج وكذا تكثيف أعمال البحث والاستكشاف فى مناطق مصر البرية والبحرية.

كما تتضمن جذب المزيد من الاستثمارات الجديدة فى مجال البحث والاستكشاف والطاقات الجديدة كالهيدروجين ، و المزيد من تأمين واستدامة إمدادات الوقود للسوق المحلية ، إلي جانب دعم جهود التحول الطاقى وتنويع مصادر الطاقة المستخدمة فى مصر ، و استكمال المشروعات الكبرى فى مجال التكرير مثل مشروع تعظيم إنتاج السولار بأسيوط (أنوبك) وميدور.

الأولويات تتضمن كذلك التسويق للمزيد من الفرص الاستثمارية للبحث عن البترول والغاز وإنتاجه باستخدام التقنيات الرقمية وتوفير وتيسير الإجراءات المحفزة لزيادة الاستثمارات فى هذا المجال ، إلي جانب الاستثمار فى مشروعات تعظيم القيمة المضافة من الموارد البترولية والغاز ممثلة فى صناعة البتروكيماويات، والتوسع فى إضافة حلقات جديدة من المنتجات البتروكيماوية عالية القيمة التى تعد أساسا لقيام صناعات أخرى.

وتشمل الأولويات كذلك ، بحسب تصريحات سابقة لوزير البترول ، دعم جهود التحول الرقمي لتحقيق الحوكمة وسرعة تداول البيانات لدعم اتخاذ القرار ، فضلا عن المزيد من تشجيع القطاع الخاص على تعظيم مشاركته مع قطاعي البترول والتعدين ، و المزيد من تأهيل وتطوير الكوادر البترولية وبناء القيادات.

محمد مجيي الدين

لتعزيز القيمة الاستثمارية للعملاء

شركة التعمير والإسكان العقارية HDP ونادي الجزيرة الرياضي GSC يوقعان بروتوكول تعاون

HDP تحرص على تقديم أفضل تجربة سكنية وتوفير أسلوب حياة مميز وخدمات استثنائية تلبي احتياجات عملائها.

أعلنت شركة التعمير والإسكان العقارية HDP الذراع الاستثماري لبنك التعمير والإسكان، عن توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع نادي الجزيرة الرياضي GSC، والذي يعد أعرق وأكبر الأندية الرياضية والاجتماعية في مصر والشرق الأوسط، بهدف منح عملائها المستهدفين بداخل مشروعها الجديد Club Hills" Residence" عضوية نادي الجزيرة الرياضي بالسادس من أكتوبر، والذي يقع مباشرة أمام مشروع الشركة بالتوسعات الشرقية بمدينة ٦ أكتوبر في قلب غرب القاهرة وقد تم حجز المرحلة الأولى منه بالكامل عن طريق استمارات الحجز والتي تخطت أعدادها وحدات المرحلة الأولى، كما يستهدف البروتوكول دعم الخط الإنشائية لنادي الجزيرة الرياضي ليتمكن من إتمام خطته التوسعية لفرع النادي بمدينة ٦ أكتوبر، بما يسهم في زيادة القيمة الاستثمارية للعملاء أصحاب الوحدات بالمشروع ممن تنطبق عليهم شروط النادي للإلتحاق بالعضوية، ليضم النادي بذلك عددا كبيرا من الأنشطة والخدمات كالملاعب الرياضية وحمامات السباحة إلى جانب الحدائق والأنشطة الترفيهية وصالات الألعاب الرياضية، بالإضافة إلى العديد من مراكز الخدمات المالية والحكومية، ليأتي توقيع هذا البروتوكول في إطار حرص الشركة على تقديم أفضل تجربة سكنية وتوفير أسلوب حياة مميز وخدمات استثنائية تلبي احتياجات العملاء.

ويعد مشروع « Club Hills Residence استكمالاً لما حققته شركة HDP من نجاحاً ملحوظاً لسلسلة مشروعاتها العقارية التي تم إطلاقها خلال الفترة السابقة، والذي يتمتع بموقع جغرافي استراتيجي بأرقى المواقع الجاذبة للسكن والاستثمار، حيث يرتبط بشبكة واسعة من الطرق الرئيسية والحيوية مثل طريق القاهرة/ الإسكندرية الصحراوي، وطريق الواحات، وطريق وصلة دهشور، وطريق المحور، ليعد بذلك المشروع السادس لشركة HDP على مدار عامان منذ إطلاقها، وهو ما يعكس التزام الشركة الراسخ بتقديم مشاريع عقارية استراتيجية وتجربة استثمارية متميزة ومستدامة تلبي احتياجات العملاء الباحثين عن الرقي والرفاهية، وتمكنها من تعزيز مكانتها كأحد رواد الاستثمار العقاري.

شهد توقيع البروتوكول المهندس أمجد حسنين نائب رئيس مجلس إدارة شركة التعمير والإسكان العقارية HDP، وشريف سيف النصر رئيس مجلس إدارة نادي الجزيرة الرياضي، وحسام عيسى الرئيس التنفيذي لشركة التعمير والإسكان العقارية HDP.

وفي هذا السياق أعرب أمجد حسنين نائب رئيس مجلس إدارة شركة التعمير والإسكان العقارية HDP، عن اعتزازه بالتعاون مع نادي الجزيرة الرياضيGSC بمدينة ٦ أكتوبر، باعتباره امتداداً طبيعياً لفرع النادي بمنطقة بالزمالك، كونه صرحاً رياضياً عريقاً يمتد تاريخه لأكثر من ١٤٠ عاماً، ليضم بعضويته نخبة من صفوة المجتمع، وتقديمه لمجموعة متنوعة من الأنشطة الرياضية والاجتماعية على أرقى مستوى.

وأكد حسنين أن منح العملاء فرصة التفرد بعضوية النادي بمدينة ٦ أكتوبر، والذي يقع أمام المشروع مباشرة، يأتي في إطار حرص الشركة HDP على تقديم أفضل الخدمات لعملائها باحترافية وكفاءة من خلال انتقائها لأفضل المشروعات ذات المواقع الجغرافية المتميزة، بالإضافة إلى سعي الشركة جاهدةً لتوفير وضمان تجربة سكنية مميزة ومتطورة، مؤكدا على أنه من خلال الشراكة الفريدة مع نادي الجزيرة الرياضي، سيحظى عملاء مشروع «Club Hills Residence" المستهدفين بأفضل وأرقى تجربة سكنية ونمط حياة عالي الجودة يلائم احتياجاتهم، والتي تمثل فرصة مميزة لمن يبحثون عن فرص سكنية واستثمارية فريدة ومتكاملة.

سيرا للتعليم: قرار جمهوري بإنشاء جامعة ساكسوني مصر للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا

قالت شركة القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية- سيرا للتعليم، إن شركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية - تابعة - قد حصلت على القرار الجمهوري على انشاء جامعة «ساكسوني مصر" .

و أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي قرار رقم ٣٠٨ لسنة ٢٠٢٤بشأن إنشاء جامعة تكنولوجية خاصة باسم جامعة ساكسوني مصر للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا .

وتضمن القرار أن تنشأ جامعة تكنولوجية خاصة تحت اسم جامعة ساكسوني مصر للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا تكون لها شخصية اعتبارية خاصة، ويكون مقرها مدينة بدر، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح.

وتتكون الجامعة من الكليات الآتية :

١ - تكنولوجيا الهندسة المدنية

٢ - تكنولوجيا الهندسة الكهربية والإلكترونية والحاسبات .

٣ - تكنولوجيا الهندسة الميكانيكية.

٤ - تكنولوجيا الهندسة الكيميائية والبيئية

٥ - تكنولوجيا العلوم التطبيقية .

٦ - تكنولوجيا الزراعة والغذاء .

٧- تكنولوجيا الرعاية الصحية .

٨- تكنولوجيا الفنون والإعلام .

٩- تكنولوجيا الصناعات الإبداعية .

١٠ - تكنولوجيا الإدارة .

الرقابة المالية تصدر شروط تعامل شركات السمسرة على شهادات خفض الانبعاثات الكربونية

اصدر الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٠٢٤، بشأن شروط حصول شركات السمسرة في الأوراق المالية على موافقة الهيئة للتعامل على شهادات خفض الانبعاثات الكربونية.

تأتي هذه الخطوة استكمالا لجهود الهيئة العامة للرقابة المالية لتسريع وتيرة تفعيل سوق الكربون الطوعي الأفريقي والذي انتهت الهيئة من وضع كافة الأطر التنظيمية لإطلاق هذا السوق لتسجيل مشروعات الخفض الطوعية وتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، وهو السوق الذي يمنح الريادة لمصر في قارة أفريقيا، ويحفز الشركات على الانخراط بشكل كبير في أنشطة وعمليات خفض الانبعاثات الكربونية وتحقيق عوائد جراء هذا الإجراء ليس فقط في مواكبة المعايير والاشتراطات العالمية حال رغبتها في التجارة مع الأسواق العالمية، أو قيد وتداول هذه الشهادات وتحقيق عوائد.

حيث جاء ذلك تفعيلاً لخطة الهيئة في إنهاء كافة خطوات إطلاق سوق الكربون الطوعي عقب إصدار قواعد التداول والتسوية الخاصة بشهادات الكربون الطوعية بالبورصات، بالتعاون مع البورصة المصرية، خلال الأيام الماضية.

ونص القرار رقم ١٧٣٢ لسنة ٢٠٢٤، على أن شركات السمسرة في الأوراق المالية والراغبة في الحصول المالية على موافقة الهيئة للتعامل على شهادات خفض الانبعاثات الكربونية، يجب ألا يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن ١٥ مليون جنيه وكذلك ألا تقل حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع وقت التقدم بطلب الموافقة للهيئة.

كما يلزم القرار الشركات بتوفير البنية التكنولوجية ووسائل حماية وتأمين البيانات وفقا لما تحدده الهيئة بجانب الأنظمة الإلكترونية التي تسمح بتداول شهادات خفض الانبعاثات الكربونية وتسويتها.

سيتعين على الشركات تعيين منفذ مسؤول عن عمليات التداول على هذا النوع من الشهادات، على أن يكون قد اجتاز الدورة التدريبية التي تحددها الهيئة في هذا الشأن، ويجوز تقديم تعهد من الشركة باجتياز المنفذ للدورة التدريبية المشار إليها فور تحديد موعدها من الهيئة.

بالإضافة إلى الالتزام بإمساك دفاتر وحسابات عمليات التداول على شهادات خفض الانبعاثات الكربونية وكذلك عدم صدور تدابير من الهيئة ضد الشركة خلال الستة أشهر السابقة على تقديم الطلب فيما عدا التنبيه.

وتتيح الهيئة لشركات السمسرة التي تستوفي كافة الشروط أن تتقدم بطلب للحصول على موافقة الهيئة على التعامل في شهادات الكربون، مرفقاً به المستندات الدالة على استيفاء كافة المتطلبات، على أن تبت الهيئة في الطلب خلال أسبوع واحد، وفي حال عدم الرد يعتبر ذلك رفضاً للطلب.

جاء ذلك في ضوء الجهد المستمر والحرص الدائم من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية، على تفعيل القرارات الصادرة منها وتنفيذ خططها الموضوعة مسبقاً إذ أن رحلة تدشين سوق الكربون بدأت باستصدار قرار من دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٦٦٤ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن اعتبار شهادات خفض الانبعاثات الكربونية أداة مالية.

داليا احمد

منصور وعامر وزكي ضمن قائمة كبار رجال أعمال اشتروا أسهم خزينة لشركاتهم بالبورصة

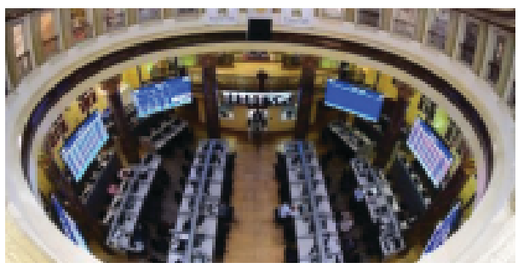

تسهيلات من «الرقابة المالية» لشراء الأسهم من خلال سوق الصفقات المفتوحة .. و الشيخ : 7 شركات نجحت في الانتقال من سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق الرئيسي .. والبورصة المصرية تؤكد أن بنيتها التحتية التكنولوجية في أمان

تداولت تقارير إعلامية خلال الأسبوع الماضي تأكيدات بقيام عدد من كبار رجال الأعمال، بشراء أسهم خزينة لشركاتهم المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك بسبب عدم وصول أسعار الأسهم لمستويات تعكس حجم التطور الكبير في إيرادات الشركات أو التوقعات المستقبلية لها، رغم ما حققته خلال الفترة الماضية من نمو في حجم محفظة الأعمال وانعكس على القوائم المالية للشركات.

وشجع رجال الأعمال على هذه الخطوة، التسهيلات التي قدمتها هيئة الرقابة المالية لتسهيل شراء أو بيع جانب من أسهمها (أسهم الخزينة) من خلال السوق المفتوح وليس سوق الصفقات الخاصة، مع إلغاء الفترة الزمنية السابقة والمحددة بثلاثة أيام على الأقل قبل التعديل ما بين إخطار الشركة بشراء أسهم الخزينة والتنفيذ، وعلى أن يتم مراعاة أن تكون الأسهم المراد شرائها في صورة أسهم محلية، وألا تقل مدة أحتفاظ الشركة بأسهم الخزينة عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنة ميلادية من تاريخ التنفيذ أو الحصول عليها.

وقالت هيئة الرقابة المالية إنها استهدفت من تلك التعديلات تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين الرئيسين من غير الداخلين ببيع وشراء أسهم الخزينة في ضوء أن قواعد الاستحواذ تحقق الحماية للأقلية، وكذا التأكيد على حظر قيام الداخلين بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة ومجموعتهم المرتبطة والشركات التابعة والشقيقة ببيع أسهمهم خلال فترة تنفيذ شراء أسهم الخزينة والشراء خلال قيام الشركة ببيع أسهم الخزينة.

وأسهم الخزينة هي أسهم تشتريها الشركة المصدرة لها والمطروحة للتداول من خلال سوق الأوراق المالية بسعر السوق، لترفع نسبة ملكيتها من الأسهم المتاحة في السوق، كذلك تعزيز سعر السهم وإظهار الثقة في تحقيق النمو على المدى الطويل.

وبدأت موجة شراء أسهم الخزينة من رجل الأعمال منصور عامر- المساهم الرئيسي بشركة ايه كابيتال القابضة- بعد موافقة الجمعية العامة للشركة على شراء أسهم خزينة من خلال السوق المفتوح بنسبة ١٠٪ من رأسمال الشركة، وسيترتب على ذلك زيادة حقوق التصويت للمساهم الرئيسي للشركة والأشخاص المرتبطة به، وبعده قرر رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمجموعة طلعت مصطفى القابضة، شراء ١٠ ملايين سهم خزينة اعتبارًا من ٢٩ أبريل الماضي، على أن يتم التمويل من الموارد الذاتية للشركة.

وفي يوم ٩ يونيو الماضي، قرر وليد زكي-المساهم الرئيسي بشركتي بايونيرز بروبرتيز للتنمية العمرانية وجدوى للتنمية الصناعية- شراء الأولى أسهم خزينة بحد أقصى ٢٠ مليون سهم بنسبة ١,٩٪ من أسهم الشركة، وشراء الثانية ١٥ مليون سهم تمثل نسبة ١,٤٢٪ من أسهم الشركة، وتمول الشركتين عملية الشراء من الموارد الذاتية للشركتين، واتخذ هذه الخطوة لدعم سعر السهمين بالبورصة المصرية، خاصة وأنه يرى أن سعر السهمين الحالي بالبورصة لا يعكس القيمة الحقيقية للشركتين.

ومع مطلع الشهر الحالي، اتخذ ياسين منصور- المساهم الرئيسي بشركة بالم هيلز للتعمير- نفس الخطوة وقرر شراء أسهم خزينة بحد أقصى ٨٨,٢ مليون سهم بما يمثل ٣٪ من أسهم الشركة من خلال السوق المفتوح ومن الموارد الذاتية.

زيادة رؤوس أموال الشركات

من ناحية أخري ، وعلى الرغم من موجة التذبذب التي شهدتها البورصة المصرية خلال الفترة الماضية، فإن الشركات المدرجة تمكنت من زيادة رؤوس أموالها بنحو ٥,٢ مليار جنيه منذ بداية العام ٢٠٢٤.

ووفق بيانات رسمية، فقد تمكنت الشركات المدرجة بالبورصة المصرية من زيادة رؤوس أموالها بقيمة ٥٠ مليون جنيه خلال تعاملات شهر يناير، و١,٤ مليار جنيه خلال تداولات شهر فبراير الماضي.

كما رفعت رؤوس أموالها بقيمة ٦ ملايين جنيه خلال تعاملات أبريل، و٩٧١ مليون جنيه خلال تداولات شهر مايو، و١,٣ مليار جنيه خلال تعاملات شهر يونيو، و١,٥ مليار جنيه حتى منتصف تعاملات الشهر الحالي.

وكانت البورصة المصرية قد سجلت زيادة في رؤوس أموالها بلغت ٣٠,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٢، و٢٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢١، و٨,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠ لعدد ٣٧ شركة، و١٠,٣ مليار جنيه لعدد ٥٤ شركة خلال عام ٢٠١٩، ونحو ٢٧,٦ مليار جنيه لعدد ٥٩ شركة خلال عام ٢٠١٨.

وارتفعت مؤشرات قطاعات البورصة المصرية، خلال تعاملات الأسبوع قبل الماضي، بقيادة أسهم الطاقة والخدمات المساندة بنسبة ١٠,٩ ، وفي المركز الثاني جاء قطاع الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات بنسبة ٦,٧٪، تلاه قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، والمقاولات والإنشاءات الهندسية بنسبة ٤,٩٪، ٤,٦٪، على التوالي.

وصعد قطاع التجارة والموزعين بنسبة ٣٪ ، كما ارتفعت قطاعات مواد البناء، والمنسوجات والسلع المعمرة، وخدمات النقل والشحن بنسبة ٢,٩٪، و٢,٥٪، و٢,٤٪، على التوالي. وزاد قطاعا العقارات، والموارد الأساسية بنسبة ١,٩٪، ١,٦٪، على التوالي.

لاستثمار ١٤ ألف فدان

الريف المصري: توقيع عقد استثمار مع «النيل للسكر» في غرب المنيا

وقّع اللواء أركان حرب عمرو عبد الوهاب، رئيس مجلس إدارة شركة تنمية الريف المصرى الجديد، المسئولة عن تنفيذ مشروع المليون ونصف المليون فدان، عقد استثمار مساحة تقدر بـ ١٤ ألف فدان لصالح شركة "النيل للسكر"، تقوم بمقتضاه "شركة زراعات النيل للمحاصيل الزراعية" بإقامة مشروع تنموى متكامل بأراضي الريف المصرى الجديد فى منطقة امتداد غرب المنيا، يشمل إقامة مشروع زراعى صناعى متكامل، وزراعة مساحات كبيرة من محصول بنجر السكر بهدف إنتاج السكر الأبيض من البنجر، بالإضافة الى زراعات متنوعة.

مقرر أن تبدأ الشركة الأعمال الهندسية وحفر الآبار خلال المرحلة الحالية، على أن تنتهى من كل أعمال الإستصلاح والاستزراع طبقا لدراسة الجدوى والمخطط الزمنى المطلوب خلال ثلاثة أعوام، كما مقرر زراعة الأرض باستخدام أحدث الميكنة الزراعية، من أجل إقامة مجمع زراعى متكامل.

«بلتون» تحصل على موافقة البورصة للتعامل على شهادات خفض الكربون

قررت لجنة العضوية بالبورصة الموافقة لشركة بلتون لتداول الأوراق المالية على التعامل على شهادات خفض الانبعاثات الكربونية.

وأضاف بيان البورصة، أن الموافقة فى ضوء عدم الممانعة الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية، فى يوليو الجارى، وذلك إعمالا لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية فى هذا الشأن.

وزير قطاع الأعمال العام يبحث سبل تطوير «مصانع النحاس المصرية»

في إطار الجولات الميدانية المستمرة لتفقد أوضاع الشركات ومتابعة سير العمل ومعدلات الإنتاج وخطط التطوير، أجرى المهندس محمد شيمي وزير قطاع الأعمال العام، زيارة لشركة مصانع النحاس المصرية التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية، والتي تقع بمحافظة الإسكندرية.

و تفقد المهندس محمد شيمي القطاعات الإنتاجية بالشركة والمصانع، والتي تشمل قطاع إنتاج ودرفلة الألومنيوم، قطاع إنتاج ودرفلة النحاس، قطاع إنتاج الصلب والمخازن. وتابع عمليات الإنتاج واستمع إلى شرح تفصيلي حول مراحل العملية الإنتاجية بداية من وصول الخام إلى المنتج النهائي.

وحرص الوزير على لقاء عدد من العاملين بالمصانع، وأجرى حوارا معهم بشأن تطوير الشركة مشيدا بجهودهم وحثهم على بذل مزيد من العمل للارتقاء بأداء الشركة والمشاركة الفعالة في تنفيذ خطط التحديث.

اليوم .. إدراج أسهم مجموعة الأهلي للزراعات الحديثة على قاعدة بيانات البورصة

قررت لجنة قيد الأوراق المالية ، قيد أسهم شركة مجموعة الأهلي للزراعات الحديثة، قيداً مؤقتا برأس مال مصدر قدره ١٥٠ مليون جنيه، موزع على ١,٥ مليار سهم بقيمة اسمية قدرها ٠,١ جنيه للسهم الواحد ممثلة في (ستة إصدارات).

وأوضحت البورصة في بيان ، أن الإصدار الأول قيمته ٢,٥ مليون جنيه، والثاني ١,٥ مليون جنيه، والثالث ١٦ مليون جنيه، والرابع ٤٠ مليون جنيه، والخامس ٤٠ مليون جنيه، والسادس ٥٠ مليون جنيه، بإجمالي ١٥٠ مليون جنيه.

وطالبت البورصة، الشركة الالتزام باستيفاء البنود (١، ٢، ٣) من المادة (٧) من قواعد القيد وإتمام إجراءات التسجيل لدى الهيئة وفقا للقواعد التي يحددها مجلس إدارة الهيئة والتقدم للبورصة لتنفيذ الطرح على تلك الأسهم خلال ستة أشهر من تاريخ القيد المؤقت.

فوسفات مصر توقع عقداً جديداً لإنتاج 750 ألف طن سنوياً

وقعت شركة فوسفات مصر، عقدًا جديدا لإقامة خط إنتاج جديد وكسارة للخام بموقع إنتاج خام الفوسفات في البحر الأحمر، بتكلفة استثمارية ٤٠ مليون جنيه وطاقة إنتاجية تصل إلى ٧٥٠ ألف طن سنويا.

وقال محمد عبد العظيم رئيس شركة فوسفات مصر أن خط الإنتاج الجديد سيكون بطاقة إنتاجية ٢٥٠ طن/ساعة لينضم لأسطول خطوط الإنتاج لخام الفوسفات بالشركة بهدف زيادة معدلات الإنتاج وتلبية متطلبات السوق المحلي والسوق العالمي من خلال تجهيز الخام بأحجام تتماشى مع احتياجات العملاء، بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط.

تعاون استراتيجي بين مودرن جاس وكونتكت لتسهيل دفع تكلفة توصيل الغاز الطبيعي

أعلنت شركتا "مودرن جاس" و"كونتكت كريدي تك"، الذراع التمويلي الرقمي لمجموعة "كونتكت المالية القابضة"، عن توقيع بروتوكول تعاون استراتيجي بهدف تقديم خدمات وتسهيلات مالية مبتكرة من خلال توفير طرق دفع متنوعة لتسهيل عملية دفع تكلفة توصيل الغاز الطبيعي للعملاء.

وقالت "كونتكت" في بيان إن هذا يأتي التعاون في إطار توجيهات وزارة البترول والثروة المعدنية بضرورة إيجاد حلول مالية مبتكرة للعملاء، وتوفير خيارات دفع متعددة لتيسير عملية توصيل الغاز الطبيعي. كما يتماشى هذا التعاون مع رؤية الدولة المصرية ٢٠٣٠ التي تركز على التحول الرقمي وتوسيع قاعدة الخدمات الرقمية المقدمة للسوق المصري، مع الاستفادة من أحدث التقنيات في مجال التكنولوجيا المالية.

الحصاد
الرؤية الثانية أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٢٨ يوليو ٢٠٢٤ • العدد ٧٥٢

إنطلاق الأوكازيون الصيفي يوم ٥ أغسطس المقبل لمدة شهر

أصدر وزير التموين والتجارة الداخليه، شـريف فـاروق، قراراً وزارياً ببدء موسـم التصفية الموسمية الثانية (الأوكازيون الصيفي) لعام ٢٠٢٤ اعتبارا من ٥-٨-٢٠٢٤ ولمدة شهر، على أن يكون لكل محل أسبوعين.
وتضمن القرار ضرورة حصول المحال المشـاركة في التصفية مسـبقاً علـى موافقة من مديريات التموين الداخليـة الواقعة في دائرتها محالهم التجارية.
كما نص القرار على ضرورة إعلان الجهات المشـاركة عن ثمن السـلع المعروضة للبيع في التصفية مقترنا به بيان عن الثمن الفعلي الذي كانت تباع به هذه السلع خلال الشهر السابق على التصفية.
وأشـار وزير التمويـن إلى أن الهدف من الأوكازيون هو تنشـيط حركة التجـارة الداخليـة، وكذلك اسـتفادة المواطنين من نسـب التخفيضات المختلفة.

مباحثات لتفعيل البورصة السلعية والتحوط من تقلبات الأسعار

اسـتقبل الدكتور شـريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخليـة، الدكتور محمد فريد صالح، رئيس الهيئة العامة للرقابة الماليـة، بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية، حيث قدم الدكتور محمـد فريد التهنئة للدكتور شـريف فاروق على ثقة القيادة السياسـية باختياره وزيـرًا للتموين والتجارة الداخلية، كما بحثا سبل التعاون المشترك بين الطرفين.
وشـهد اللقاء مناقشـة تطوير البورصة السـلعية وتنشيط التعامـل عن طريق تفعيل قوى العرض والطلب، وبما يمكن المتعاملين بالبورصة السلعية من التحوط من مخاطر تقلبات الأسعار، مع التأكيد على أهمية التعامل وفقا لآليات السوق بما يحقق أعلى قدر من الشفافية والوضوح، وكذلك وضع الأسـس والمعايير السليمة التي تسـمح بتداول المشتقات السـلعية، بما يتيح تنـوع وعمق أكبر للبورصة السـلعية ويعزز من دورها في النشاط الاقتصادي.
وبحسب بيان ، بحث الطرفان إمكانية تعظيم الاستفادة من الخبرات المتراكمة للهيئـة العامة للرقابة المالية في التعاون لتعزيز كفاءة وتنافسـية البورصة السـلعية، وأيضا كيفية تفعيـل دور البورصة السـلعية لزيادة القدرة التنافسـية وتحقيق المنافسـة العادلة في الأسـواق، وإتاحة أسـعار السلع بشفافية لكافة المتعاملين بما يساهم في تقليل حلقات تداول السلع من خلال المنصة الإلكترونية للبورصة.
وأكـد الدكتور محمـد فريد حرصه علـى تفعيل كل أوجه التعـاون المناسـبة مع وزارة التموين، في سـياق مسـار عمـل الهيئة الرامـي للتكامل مع كل مؤسسـات وجهات الدولـة المختلفـة لدعم جهـود تحقيق مسـتهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الاسـتفادة مما يمتلكه القطـاع المالي غير المصرفي الـذي تنظمه وتراقبه الهيئة العامة للرقابة المالية من قدرات ومقومات وتشريعات محكمـة وحزمة متنوعة من الخدمـات المالية غير المصرفية كسـوق رأس المال والتأمين والتمويل غير المصرفي، فضلاً عـن انخراطها الكبير فـي تعزيز جهود التحـول الرقمي والاسـتدامة ودعم جهود سياسـات مكافحـة تغير المناخ وتحقيق الشمول المالي في المجتمع.

اسلام عبدالفتاح

قرار وزاري بمد فترة صلاحية الكبد والأسماك المجمدة

نشرت الوقائع المصرية في العدد ١٥٧، الصادر في ٢٢ يوليو سـنة ٢٠٢٤، قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٣٦١ لسـنة ٢٠٢٤، بشـأن مد فتـرة الصلاحية لكل مـن "الكبد المجمدة والأسماك المجمدة».
وأوضحت الوقائـع المصرية، أن القرار جاء بعد الاطلاع على قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسـنة ١٩٦٣؛ وعلى القانون رقم ٢ لسـنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي؛ وعلى القانون رقم ٢١ لسـنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشـجيعها وتعديلاته؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسـنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجـودة الإنتاج؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسـنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي وجـودة الإنتـاج ليكون الهيئـة المصرية العامـة للمواصفات والجودة.
وأشـارت الوقائع المصرية، أن القرار جاء بعد الاطلاع أيضاً علـى قرار رئيـس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسـنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة؛ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦١ لسـنة ٢٠٢٢ بتعديل تشـكيل الحكومـة؛ وعلى القرار الـوزارى رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقا للمواصفات القياسية المصرية.

«الزراعة» تبحث مع اتحاد مصدرى اللحوم والدواجن البرازيلى تعزيز التعاون

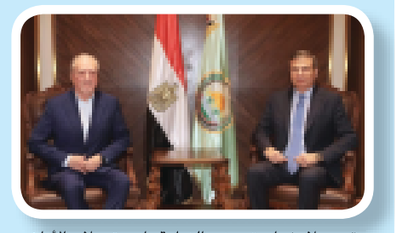

عقـد علاء فـاروق، وزير الزراعة واسـتصلاح الأراضى، اجتماعًا مـع ماكرديلى كارلوس، رئيـس اتحاد مصدرى اللحوم والدواجن البرازيلى، لبحث تعزيز التعاون المشترك فى مجال اسـتيراد وتصدير اللحوم والدواجن والخدمات البيطرية، بحضور المهنـدس مصطفى الصياد، نائب وزير الزراعة، والدكتور ممتاز شـاهين، رئيـس هيئة الخدمات البيطرية، وبعض قيادات الوزارة.
وأكد وزير الزراعة، خلال اللقاء، حرص الوزارة على تنظيم وزيـادة التعاون مـع البرازيل باعتبارها مـن كبرى الدول المنتجة للثروة الحيوانية والداجنة، مشـيرًا إلى أن سياسة الدولـة هى تدعيم القطاع الخاص لإحداث طفرة تنموية فى إطار توجيهات القيادة السياسية.
ووجّه وزير الزراعة بتسـهيل إجراءات التعامل مع الجانب البرازيلى فى مجال التبادل التجارى والخبرات والخدمات البيطرية وتحسـين السـلالات، مؤكدًا أن الهدف هو زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين والاستفادة من الخبرات المتبادلة.
من جانبه، أعـرب «ماكرديلى» عن ارتياحه بالمباحثات مع وزير الزراعة، مشيرًا إلى أن التعاون المصرى البرازيلى فى مجال الثروة الحيوانية والداجنة يمتد لأكثر من ٣٠ عامًا.

التصديري للملابس : إطلاق بعثة تجارية تضم ٢٢ شركة إلى ألمانيا

نظـم المجلـس التصديـرى للملابـس الجاهـزة والمجلس التصديرى للغزل والمنسوجات بعثة تجارية إلى ألمانيا خلال الفتـرة من ٢٤-٢٧ يوليو ٢٠٢٤ لمصـدرى الملابس الجاهزة والأقمشة بعدد ٢٢ شركة بالقطاعين.
وزار الفاعليات نائب وزير الاقتصاد في دوسلدورف بألمانيا، كما حضرت كبري الشـركات والعلامـات التجارية الألمانية اللامعـة لزيارة الحـدث والتعرف على الشـركات المصرية وبحث إمكانية عمل عقود تصديرية مستقبلية.
واقيمـت هـذه البعثـة التجاريـة بدعم من مشـروع تطوير التجارة وتنمية الصادرات في مصر Trade Usaid الممول مـن الوكالة الأمريكية للتنميـة الدوليـة وبالتعاون مع التمثيل التجاري المصري- مكتب برلين.
وكشـف ماري لويـس بشـارة رئيس المجلـس التصديري للملابـس الجاهـزة، أن البعثـة تضـم ١٥ شـركة ملابس و ٧ شـركات فـي قطاع الأقمشـة في مدينة دوسـلدورف الألمانية الشـهيرة بهدف عقد لقاءات مشـتركة مع المشترين والمستوردين في ألمانيا.

مفاجأة سوق الصلب .. توقعات بنمو حجم الاستهلاك رغم كل التحديات

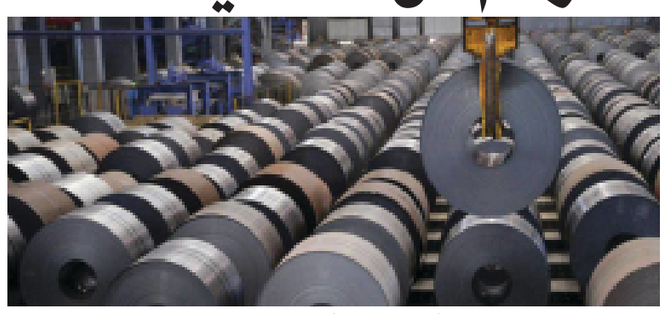

تحديات عديدة تواجه صناعة الحديد والصلب في مصر ، لكن ما كان مفاجئا هو توقع حمله
تقرير لشركة حديد عز، نمو استهلاك مصر من الحديد والصلب على المدى المتوسـط، نتيجة عدة عوامل أبرزها تحرير سعر صرف الجنيه، الذي تم في ٦ مارس ٢٠٢٤، والتدابير الاقتصادية الجديدة التي جرى اتخاذها، وكذلك تطبيق تشريعات البناء الجديدة.
التقريـر أشـار إلى أبـرز ٣ تحديـات تواجه صناعـة الحديد فـي مصر، وأبرزهـا أولاً غياب التدابيـر الوقائية من وسـائل الحمايـة التجارية لدعم الصناعة المصرية، على غرار ما تطبقه معظم الدول المنتجة للصلب مما يشـجع المنافسـة غير العادلة، فعلى سـبيل المثال تطبق الولايات المتحدة الأمريكيـة تعريفة حماية تبلـغ ٢٥٪ على واردات البيليت، وتبلغ هـذه التعريفة في الـدول المنتجة الرئيسـية ١٧٪ في تركيا، و١٢٪ في السـعودية، و١١٪ فـي الجزائر، وتطبق كل من فيتنام وجنوب أفريقيـا تعريفة جمركية ١٠٪، فـي حين لا تطبق مصر أي تعريفة حمائية أو جمركية على البيليت.
وخلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤، بدأت شركات الدرفلـة مع إتاحة تدبير العملة الأجنبية في تعظيم اسـتيراد مربعات الصلب (البيليت)، وتمثل هذه المرحلة الأخيرة في صناعة حديد التسليح، وتمثل حوالـي ١٠٪ فقـط مـن القيمة المضافـة مقارنة بالإنتاج الكامل الذي يبدأ من الحديد الإسفنجي.
ثاني التحديات يتمثل في ارتفاع واردات الصلب المسـطح من ١٤٥ ألف طن فـي الربع الأول من عـام ٢٠٢٣ إلى ١٧٥ ألف طن في الربع الأول من عام ٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٢١٪، ويرجع ذلك لغياب شـبه كامل لأي قيـود على الاسـتيراد، في حين يفرض الاتحاد الأوروبي رسـم ٢٥٪ على وارداته من الصلب المسـطح في حال الوصول إلى كميات أو حصص محددة سلفاً (كوتة).

أداء متوازن

وعلى الرغم مـن الوضع الاقتصادي الصعب في مصـر، تمكن مصنع حديد التسـليح المحلي من تحسين أدائهم خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ ، ويشير المشاركون في سوق الصلب ان استقرار أسـعار صرف وضـخ العملات، والاسـتثمارات الجديدة كانت عوامل الإيجابية في سوق الحديد.
فقد بلغ اسـتهلاك مصر من حديد التسليح ٣,١ مليون طن خـلال النصف الأول مـن عام ٢٠٢٤ بنسبة زيادة ١٠,٧٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وبنسـبة تراجع ١٦,٢٪ مقارنة بالنصف الثاني من عام ٢٠٢٣ وهـذا الانتفاض راجع إلى حـد كبير لفترة الاعياد الدينيـة التي احتفلت بها الدولة خلال النصف الاول من هذا العام.
كما ارتفع انتاج مصر من حديد التسـليح خلال النصف الاول من عام ٢٠٢٤ بنسـبة ٢٠٪ مقارنة بنفـس الفترة من العام الماضـي لتصل الى ٤,٢ مليون طن ولكن بنسبة تراجع ٧٪ مقارنة بالنصف الثاني من العام الماضي.
وعانت السـوق المصرية خـلال الفترة الماضية من شـح السـيولة الدولارية التي ساهمت بشكل كبيـر في تراجـع معدلات الإنتاج فـي عدد كبير من الصناعات خاصـة الأجهزة الكهربائية ومواد البناء، وهو ما تسـبب في ارتفاع الأسعار ببعض المنتجـات، تزامنـا مع توقـف الاسـتيراد نظرًا لصعوبة توفير العملة المطلوبة ومنه ظهور أسـواق موازيـة كانت طـوق النجاة بالنسـبة للمصنعين والمسـتوردين إلا أنهـم قاموا بتدبيـره بأضعاف السـعر الرسـمي له ومنه ارتفاع السعر النهائي للمستهلك سواء كان في مواد البناء أو السيارات، والأجهزة الكهربائية وكذلك السلع الغذائية.
ويقول طارق الجيوشـي عضو غرفة الصناعات المعدنية ورئيس مجموعة الجيوشـي للصلب، إن أسعار الحديد شهدت استقرارا بعد قرار تحرير سعر الصرف، لتتراجع الأسعار إلى ما بين ٣٧ و ٤١,٥ ألف جنيـه للطن بعدما وصل لنحو ٦٠ ألف جنيه.
مـن جانبه ، قال محمد سـيد حنفي، مدير عام غرفة الصناعات المعدنية، إن الشـركات كانت تعمـل بنحـو ٤٠٪ فقط مـن الطاقـة الإنتاجية باستثناء مصنع حديد عز الذي كان يعمل بكامل طاقته لالتزامه بدورات تصديرية.

تأثير نقص الغاز

و خـلال الفترة الماضية ومـع اندلاع أزمة الغاز ، أكدت تقارير أن الشـركات المنتجة للغاز الطبيعي قامـت بتخفيض توريدات الغـاز لمصانع الصلب المتكاملة والتـي تعتمد على الغاز الطبيعي – وهو مدخل إنتاج وليس مصدرا للطاقة - لإنتاج الحديد المختزل وبالتالي فهو يعتبر عنصرا أساسـيا في العمليات الإنتاجية.
وذكرت أن توريدات الغاز قد تم تخفيضها بنسبة ٤٠٪؛ ما يؤثر بشـكل كبير على إنتاجية الشركات المنتجة وبالتالي تكلفتهـا وربحيتها ، وهو ما أثار مخاوف المراقبين من عدم قدرة المصانع على تلبيةٍ احتياجات السـوق، ليس فقط المحلية ولكن ايضا الصادرات والتي سـاهمت بشكل كبير في النمو القوي الذي حققته الصادرات المصرية في ٢٠٢٣، فقـد بلغت قيمة صادرات الصلـب العام الماضي ٢,٣ مليار دولار بمعدل نمو سـنوي ٦٥٪ ، وتمثل صادرات الصلب المصرية حوالي ٦٪ من إجمالي صـادرات مصر التي سـجلت ٣٥,٦ مليار دولار العام الماضي.
ومن المعـروف أن الطاقـات الإنتاجية للمصانع المتكاملـة فـي مصر والتـي تعتمد علـى الغاز الطبيعـي تمثـل ٧٠٪ مـن إجمالـي الطاقـات الإنتاجية للصلب في مصر والبالغة ١٥,٧ مليون طن.
جـاءت تلك الخطـوة في اعقاب قيام شـركات الغاز بقطع امدادات الغاز لمصانع الأسـمدة – قبل أن يعـود تدريجيا لبعـض المصانع – وهو ما أدى إلى توقف ٣ شـركات أسمدة عن العمل بصـورة مؤقتة ومنها شـركة أبوقير للأسـمدة والصناعـات الكيميائية وتلاها شـركة سـيدي كريـر للبتروكيماويات في الأسـبوع الأخير من يونيو الماضي.

اسامة السيد

القطاع الصناعي يفتح ملفاته الصعبة

المصانع المتعثرة في المقدمة .. ونائب رئيس الوزراء: لقاء مرتقب مع البنوك لدعم المتعثرين ماليا .. وتعديل تشريعي لتقنين أوضاع المصانع المقامة على الأراضي الزراعية

عديد من الملفات الصعبة والسـاخنة يضمها ملف الصناعة المصرية ، وينتظر أن تشـهد الفترة المقبلة اقتحامـا لها ، في ظل تصريحـات داعمة لذلك من قبل رئيـس الحكومة ونائب رئيس الـوزراء للتنمية الصناعية .
ويعتبـر ملف المصانـع المتعثرة أحد أهـم الملفات التـي تعمل عليهـا الحكومة الجديـدة بعد إعادة تشكيلها، وفي أكثر من تصريح للفريق كامل الوزير نائب رئيس الـوزراء للتنمية الصناعية ووزير النقل والصناعـة، أكد خلالـه أن هذا الملـف على رأس أولويات المرحلة المقبلة.
ويقول خبراء إن إنقاذ عشـرات المنشآت الصناعية المتعثرة يقتضى أولا تحديد عدد من المحاور علي رأسـها بيـان مـا إذا كان حصر بعـدد المصانع المتعثـرة ، من عدمـه خاصة في ظـل وجود عدد كبير من أسـباب التعثر منها الأسباب المالية ومنها الأسـباب الفنية والإجرائية، إلي جانب بيان كيفية تعامـل الحكومـة مع المصانع التـي تعثرت ماليا، حيث أن هناك عدد غير قليل من المنشآت الصناعية تعثرت نتيجة سوء الإدارية المالية لأصحابها .
وبشـأن محور التعثر المالي للمنشآت، قال كامل الوزير نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير النقـل والصناعة خلال تصريحـات له مؤخرا إن هنـاك لقاء مرتقب مـع البنوك المصريـة وعدد من جهـات التمويـل لبحث التعاون فـي ملف المصانع المتعثرة ماليًا ، وحدد «الوزير» عددا من المشكلات الإجرائيـة منها ما هو فني يقتضـي تدخل جهات وهيئًا وزارة الصناعة وهذا ما سـيتم العمل عليه فورا من أجل إعادة تشغيل المصانع المتعثرة.
وخـلال لقـاء عقده المهنـدس كامل الوزيـر، نائب رئيس مجلـس الـوزراء للتنميـة الصناعية ووزير النقل والصناعة مع قيادات ورؤساء الهيئات التابعة لوزارة الصناعة لاسـتعراض خطـة ورؤية الوزارة خـلال المرحلة المقبل، أعلن خلاله التصديق الفوري على إعادة تشـغيل المصانع المتعثـرة ودعمها بكل الطرق من أجل الاستفادة من طاقتها الإنتاجية.
وقال الوزير، إنه سـيتم الاسـتفادة من مشروعات البنيه الأساسـية التي تم إنجازها لتطوير الصناعة فـي كافه المجـالات وفقا لخطه شـامله ترتكز على ترشـيد الواردات لكل ما يحتاجه السـوق المحلي وتصنيعه محليا بجودة عالية والعمل على تشـجيع وتعظيم الصادرات والاسـتفادة بما تتمتع به مصر من مواد وخامات أولية وصناعات لها سـمعه كبيرة مثـل صناعات الغزل والنسـيج والتشـييد والبناء والحديد والأسمنت والسيراميك وغيرها بما يساهم في زيادة العملـة الصعبة ودعم الاقتصاد المصري مع التركيز على جودة المنتج ليسـتطيع المنافسة في الأسواق الخارجية.

احصائيات

يلفـت الخبراء إلـي أن هناك عدد غيـر قليل من الأرقام بشـأن تعداد المصانع المتعثرة، منها أرقام مبالغ فيها جدا حيث تنتشر تصريحات من أعضاء البرلمان بأن عدد المصانع المتعثرة يتراوح بين ٥ إلى ٨ آلاف مصنع وتصريحات أخرى لأعضاء بمجلس إدارة اتحاد الصناعـات يقدرها بـ ١٣ ألف مصنع وجميع هذه الأرقام هي مجرد تقديرات لا تعتمد على حصر حقيقي وفق قواعد ومنهجية علمية ، فخلال العام ٢٠١٧ تم الإعلان عن إنشاء صندوق المخاطر لإعادة احياء المصانع المتعثرة وكانت الأرقام مفاجئة بعض الشيء ، فبحسب الأرقام التي تم إعلانها من وزارة التجارة والصناعة في هذا التوقيت، فإن عدد المصانع التـي تقدمت لصندوق المخاطر التي تطلب المساعدة لإعادة تشـغيلها ٨٧١ مصنعا فقط منهم ٦٦ مصنع تم تشـغيله فعليًا في هذا التوقيت، وكان الصندوق يعمل على ١٣٥ مصنع لتشغيلهم، وكانت المفاجـأة الأخرى أن عددا كبيرا من المنشـآت التي تقدمت لصندوق المخاطر كانت منشـآت وشـركات غيـر صناعيـة وفيهم مصانع مقـام ضدها أحكام قاضية نهائية ومنها مصانع تم اسـتغلال الأموال فيها بصورة خاطئة واهـدار جزء كبير منها نتيجة بعض الممارسات الشخصية لأصحابها.

مطالب من الحكومة

يقول الدكتور محمد عبد الوهاب، المحلل الاقتصادي والمستشـار المالـي، إن اتجـاه الحكومـة للتعامل الفوري مـع ملف المصانع المتعثرة هو بداية حقيقية لتحسـين اداء القطاعات الإنتاجية، مشيرا إلي انه يجب الوقوف على أسـباب تعثـر هذه المصانع من أجل عدم تكرار سـيناريو حدوث تعثر لأي منشـأة صناعية أو إنتاجية،
ويري سمير عارف رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان، أن المطلب الأساسـي لإنقاذ المصانع المتعثرة يتمثل في توفير تمويلات سريعة للمنشآت المتعثـرة ماليًا، وكذلك حماية المنشـآت التي توقفت نتيجة صعوبة المنافسة مع المستورد بأن يتم تحجيم الاسـتيراد في عدد من القطاعـات الإنتاجية التي عانت من صعوبة المنافسة في ظل بعض الممارسات المغرقة.
في هذا الإطـار يرى الدكتور محمـد البهي عضو مجلـس إدارة اتحاد الصناعات، أن أسـباب تعثر المصانـع كثيرة لكـن العدد الأكبر قـد يكون تعثر مالي، لذا يجب أن يكون هناك مبادرات تمويلية لهذا الأمر، وتفعيـل مبادرات تمويـل القطاع الصناعي بفائـدة مميـزة لأن الوضع الحالـي للفائدة صعب للأنشطة الصناعية.

تسهيلات

كان الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنميـة الصناعية وزيـر الصناعة والنقل اسـتهل مهام منصبه بعدد من الزيارات والخطوات في إطار تنفيذ خطة شاملة للنهوض بقطاع الصناعة في مصر باعتباره قاطرة التنمية الشاملة والمستدامة وفي ضوء السـعي لتحقيق الهدف الأكبر وهو جعل مصر قلعة صناعية كبيرة تنفيذا لتوجيهات الرئيس عبـد الفتاح السيسـي رئيـس الجمهورية ؛ وزار الوزير مقر الهيئة العامة للتنمية الصناعية أكثر من ثلاث مرات خلال أسـبوع وذلك لمتابعة الخدمات المقدمة للمسـتثمرين الصناعيين ومتابعة حصولهم على الرخص وفق إجراءات سـريعة ودقيقة تتسـم بالحوكمة والعمل على إعادة تشغيل الصانع المغلقة والمتعثرة وإنشـاء مصانع جديدة تساهم في تطوير الصناعة في مصر ودعم الاقتصاد القومي.
وتفقد الوزير لمركز خدمة العملاء بالهيئة وشبابيك خدمات التراخيص والسـجل وخدمات الأراضي، كما التقي بعدد من المستثمرين الحاضرين للوقوف على مدى رضاهم عـن الخدمات المقدمة من الهيئة والتعرف على أي مشـكلات تواجههم لحلها فورا، حيث قدموا الشـكر للوزير على قـرار عمل الهيئة وكافـة فروعهـا الموزعـة بالمحافظات خـلال أيام السـبت الذي سـبق إصداره خلال زيـارة الوزير الأولـى للهيئـة، مما ترتـب عليه زيادة عـدد أيام وسـاعات العمل بما يساهم في خدمة عدد أكبر من المسـتثمرين والمصنعين والتيسير عليهم والإسراع فـي الاجـراءات الخاصـة باسـتخراج تراخيص المنشـآت الصناعية وحل مشـاكلها ووجه الوزير بإنهاء اجراءات المسـتثمرين والمصنعين من شباك واحد حسـب النشـاط المطلوب وإعطاء المسـتثمر موعد محدد لاستكمال الاوراق واستلام التراخيص والسجلات الصناعية وتسهيلا على المستثمرين يتم التواصل معهم هاتفيا حفاظا على الوقت والجهد.
واطمـأن الوزير على حصول عدد من المسـتثمرين علـى رخص التشـغيل والسـجل الصناعي وذلك تنفيذاً للتوجيهات التي أصدرها الوزير للهيئة ، كما استمع نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل لعدد من المعوقات والمشكلات التي تواجه المسـتثمرين ، وأعلن أنه سيتم عقد اجتماع لمدة سـاعتين من الساعة ١٠ إلى الساعة ١٢ ظهرا من كل يوم سـبت مع المستثمرين أصحاب المصانع الأصليـين ومـن يرغب فـي اسـتخراج الرخص والحصـول علـى الأراضي المخصصة للأنشـطة الصناعية المختلفة لبحث كافة المتطلبات والشكاوى والمقترحـات المقدمة منهم علـى أن يتم بحثها فورا والرد على المسـتثمرين يوم السبت الذي يليه، فيما يتعلق بتلـك الطلبـات، مؤكـدا أن الدولة حريصة على تطويـر الصناعة من خلال هـذه اللقاءات مع المستثمرين أصحاب المصانع الأصليين ومن يرغب في الحصول علـى الرخص والأراضـي الخاصة بالأنشطة الصناعية المختلفة.
ووجه نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزيـر الصناعـة والنقـل الهيئـة العامـة للتنمية الصناعيـة بسـرعة اتخـاذ الاجـراءات الخاصة باستصدار تعديل تشريعي لتقنين أوضاع المصانع المقامة علـى الأراضي الزراعيـة والتي تعمل فعلاً وسـبق إصدار رخص تشـغيل لها علـى غرار ما تم من تقنين أوضاع المباني السـكنية المنشأة على الأراضي الزراعية.

نيفين يوسف

مصر والسعودية تطوران أوجه التعاون الاقتصادي باستثمارات «المراعي» والربط الكهربائي

شـهد ملف العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والمملكة العربية السـعودية دفعات جديـدة ، خلال الأيـام القليلة الماضية ، حيث عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الـوزراء، بمقـر الحكومـة بمدينـة العلمين الجديدة، اجتماعًا مع مسئولي شركة المراعي السـعودية وتابعتها شـركة بيتي للصناعات الغذائيـة، وذلـك بحضـور الدكتـور خالـد عبدالغفار، نائب رئيس الوزراء لشئون التنمية البشـرية، وزير الصحة والسـكان، والشيخ عبدالله بـن ناصر البـدر، الرئيس التنفيذي لشـركة المراعي السـعودية، والدكتور طارق الهوبي، رئيس الهيئة القومية لسـلامة الغذاء، ومارك ويلي، الرئيس التنفيذي لشـركة بيتي للصناعات الغذائية المملوكة لشـركة المراعي، واللـواء دكتور حاتم حسـن، رئيس القطاع الحكومي والاتصال الخارجي بشـركة بيتي، والدكتور عمرو سالم، نائب الرئيس التنفيذي لشـركة بيتي، وفراس حمودة، المدير الإقليمي لشركة المراعي.
وخـلال الاجتماع، أكد الدكتـور مصطفى مدبولـي عمق العلاقـات الاسـتراتيجية بين مصر والمملكة العربية السـعودية، معربًا عن تطلعه لدعم الاستثمارات السعودية في مصر في مختلـف المجالات، وزيادة معدلات التبادل التجاري بين البلدين.
وأعـرب رئيس الـوزراء عن تقديره لنشـاط شركة المراعي السـعودية، مشيدًا في الوقت نفسه بالسمعة الطيبة التي تحظى بها منتجات الشركة في السوق المصرية.
وأكـد الدكتور مصطفى مدبولي أن الشـركة السـعودية لديها فرصة كبيرة الآن للتوسّـع في السـوق المصرية في ظل مـا توليه الدولة المصرية من اهتمام كبير بملف دعم الصناعة.
من جانبه ، أشـار الشيخ عبد الله البدر إلى أن حجم استثمارات شركة المراعي في مصر تشهد تزايدًا مستمرًا، مُشيرًا إلى أن الشركة حرصت خـلال الفترة الماضية على توسـيع نطـاق أعمالها فـي مصر، لما تمثله السـوق المصرية من أهمية كبيرة لشركة المراعي.

ربط كهربائي

قبل أيـام أيضـا ، عقد الدكتـور مصطفى مدبولـي، رئيس مجلـس الـوزراء، اجتماعا مع المهندس محمود عصمـت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، لاستعراض أهم مستجدات عمل الـوزارة مؤخرا ، ونتائـج زيارة وزير الكهرباء والطاقة المتجددة مع المهندس كريم بـدوي، وزير البتـرول والثـروة المعدنية، إلى المملكة العربية السـعودية، واللقاء المثمر الذي جمعهما بالأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وزير الطاقة بالمملكة، وأسفر عن عدد مـن التوافقات بين الجانبين المصري والسعودي.
وأوضح المهندس محمود عصمت أن الاجتماع مع وزير الطاقة السـعودي شـهد بحث أوجه التعاون بين مصر والمملكة في مجال الكهرباء وبخاصة مشـروع الربط الكهربائي، حيث تم التوافق على عدد من الترتيبات المشتركة لدعم هذا المشـروع وتقديم ما يلـزم لدفع العمل به بُغية الانتهاء مـن التنفيذ قبل الصيف المقبل، مع تشـكيل لجان مشتركة للتواصل والمتابعة الأسبوعية.

سيد الجارحي

توقيع عقود إدارة وتشغيل مصانع معالجة وتدوير المخلفات

البيئة: الاستثمار في صناعة الأسمنت وتدوير المخلفات يعطي قيمة مضافة للمنتج المصري المحلي

شهدت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة، والدكتورة منال عوض وزيرة التنمية المحلية، واللـواء الدكتور عبد الفتاح سـراج محافظ سوهاج، والدكتور خالد محمود عبد الحليم محافـظ قنـا، مراسـم توقيع عقـود إدارة وتشـغيل مصانع معالجة وتدوير المخلفات بين محافظتي قنا وسوهاج ومجموعة مصر للأسمنت.
وأعربـت وزيرة البيئة عن سـعادتها بتوقيع عقود إدارة وتشغيل مصانع معالجة وتدوير المخلفات فـي محافظتي قنا وسـوهاج من خـلال مجموعة مصـر للأسـمنت، كأحد نماذج الشراكة مع القطاع الخاص بالتعاون مع الشركاء من الوزارات المعنية والمحافظات، ودليل على نجاح التجربة في تحويل التحدي لفرصـة بدخـول مصانع الأسـمنت كقيمة المضافة لصناعة معالجـة وتدوير المخلفات الصلبـة البلدية، وذلك خـلال رحلة وضع وتنفيـذ المنظومة الجديـدة لإدارة المخلفات، والتي بـدأت من عـام ٢٠١٩ بتعاون كامل بين وزارات البيئة والتنمية المحلية والتخطيط والماليـة والإنتـاج الحربي والهيئـة العربية للتصنيع شركاء في المنظومة.
وقالـت إننا بدأنـا ببناء المنظومـة، وحلمنا ان يكون القطاع الخاص شـريك في إدارة المنظومة، وتشـجيع صناعة الاسـمنت على استبدال اسـتيراد الفحم المكلف اقتصاديا وبيئيا بمنتج محلي من الوقود البديل RDF، ويثمـر هذا الجهـد عن مشـاركة مجموعة كبيرة مثل مصر للأسـمنت لإدارة مصنعين تم تطوير أحدهم من خلال البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة التابع لوزارة البيئة.
وأشـارت وزيرة البيئة إلـى ٤ فوائد تتحقق من هذه الشـراكة، أولها المساهمة في تقليل تراكمـات المخلفـات بما يسـاهم في الحد مـن الحرق المكشـوف والاشـتعال الذاتي للمخلفـات، بما يسـاهم فـي التخفيف من انبعاثات الاحتبـاس الحراري وتغير المناخ، وأيضـا الحد من تلـوث الهـواء وتأثيراته السـلبية على الصحة، والعامـل الأهم هو تحقيـق فكر الاقتصـاد الدوار الـذي بُني عليه قانون تنظيـم إدارة المخلفات، حيث إن هذه الشراكة نموذج يترجم المعنى الحقيقي للاقتصـاد الدائـري مـن خـلال تحويـل المخلفات إلى سماد عضوي ووقود بديل.
وأضافت أن هذه الشراكة تدلل على إمكانية تحقيق شـراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من إمكانيات القطاع الخـاص في الإدارة والتشـغيل في تحقيق التحول الأخضر العـادل في مصر، لتكون واحـدة ضمـن شـراكات متعـددة ورحلة طويلة يكون القطاع الخاص شـريك رئيسي في عمليـة التحول الأخضـر، ضمن عملية تشـاركية تحقق مكاسب مشـتركة لجميع الأطراف، وفي مقدمتهم المواطن المصري من خلال الحفاظ على الصحة العامة.

مذكرة تفاهم بين مصر والمغرب لإقامة شراكة في التصنيع الغذائي

وقعـت غرفـة الصناعات الغذائيـة باتحاد الصناعات المصرية، مذكرة تفاهم مع غرفة التجارة والصناعـة والخدمات لجهة فاس مكنـاس بالمملكـة المغربية تمهيـدا لتوقيع بروتوكول تعاون مشـترك يهدف الي تعزيز التعاون نحو إقامة شـراكة أعمال في قطاع التصنيع الغذائـي والصناعات والخدمات المرتبطـة بـه كالتغليف والتعليـب والتعبئة والتبريد، وغيرها.
جاء ذلك خلال لقاء مشـترك لبحث سـبل التعـاون حيـث مثـل مجلـس ادارة غرفة الصناعات الغذائية في هذا اللقاء الأسـتاذ سعيد بدر.
يأتي التوقيع على مذكرة التفاهم تماشيا مع الإرادة المشـتركة لخلق المناخ الملائم لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية وتشـجيع الاسـتثمارات، واعتماد إجـراءات متعلقة بتبادل الخبرات ودعـم التنمية الاقتصادية والتحديث التكنولوجي والتدريب.
وأكدت الغرفة، في بيان لها، أنه وفقا لمذكرة التفاهم سـيتم تنفيذ برنامج عمل مشـترك لتعزيز نمو وتطور قطاع الصناعات الغذائية من خـلال وضع إجراءات تهدف إلى تقديم الاستشارات اللازمة للشركات بشأن فرص التبـادل التجـاري بين الجهتين وتسـهيل التقـارب بـين العامليـن بقطـاع التصنيع الغذائي في مصر ومنتسـبي غرفة التجارة والصناعـة والخدمات لجهـة فاس مكناس المغربية.
وتشـمل بنود مذكرة التفاهم بين الطرفين، دراسة إمكانية تعزيز الشراكة بين الجهتين وتبـادل الخبـرات والتجـارب وخاصـة المتعلقـة بالخدمات المقدمة للشـركات في قطاع التصنيع الغذائي، وانجاز المشـاريع الاسـتثمارية، وتنظيـم لقاءات شـراكة مع ممثلـي الصناعـات والخدمـات المرتبطـة بقطـاع الصناعـات الغذائيـة كالتغليـف والتعليب والتعبئة والتبريد، وغيرها وتبادل وفـود رجال الأعمال، إلـى جانب التعريف بالمعارض والفعاليات والمشاركة فيها.

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

في ذكراها الـ ٧٢

ثورة يوليو ١٩٥٢ .. بين التشوية المتعمد و بناء الدولة صاحبة القرار

رغـم مرور ٧٢ عاما على ثورة ٢٣ يوليو، تظل حدثا مؤثرا بشـكل متعدد وباتجاهـات مختلفة، فقد كان لما جرى فى يـوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢، آثاره المسـتمرة على مصر اقتصاديا واجتماعيا وسياسـيا، بما يتجاوز فعل ورد فعـل، ومهما كان موقف الشـخص منها تظل الأحداث ذات تأثيرات عابرة للأجيال ومؤثرة ومتفاعلة، وفى كل مرة وعام على مدى عقود جرت العادة أن ينشـب نقاش يبدو أحيانا بلا أفق، حول تقييم حدث ٢٣ يوليو، بطريقة لا تختلف عن تشـجيع فرق كرة القـدم، بينما مثل هذه الأحداث ليـس فيها لـو، وليس فيها تقييم بزمان غيرهـا، كل حدث يجرى تقييمه، بزمانه ومكانه وظروفه.

لكن في الحقيقة هناك من اعتادوا أن يهيلوا التراب علي كل إنجاز للوطن ويسـعون إلي التقليل من أي محاولة للنهوض بالبلاد ، وهو ما نشـهده حتـي الآن مـن محاولات خبيثة للنيل من كل إنجـاز تقوم به الجمهورية الجديدة في أي قطاع .

وفـى حدث ٢٣ يوليو، فقد قامت بعد سـنوات من نهايـة الحرب العالمية الثانيـة، والعالم ما زال يعانى من جروح وخسـائر ودمار، والاسـتعمار القديـم يلفظ أنفاسـه، بينما تصعد قوى ناهضة، شـرقا وغربا، فى ظل حرب باردة تحمل شكلا أيديولوجيا، لكنها فى الأساس تعبير عن صراع قوى جديدة على النفوذ والثروات والولاءات، حرب باردة رفعت من صراع أيديولوجى ساخن، انقسمت أوروبا لمعسكرين، وحتى ألمانيا نفسها بقيت حتى عام ١٩٨٩ منقسـمة بين شطر شـرقى تابع للسوفييت، وغربى مع أوروبـا والولايـات المتحدة.. قوى عظمى تتصارع على النفوذ، وتسـعى لاستقطاب الدول المستقلة وبقايا استعمار يحاول التمسك بنفوذه.

سـعت ثورة يوليو إلى استغلال هذا الاسـتقطاب، وسعى قائدها جمال عبـد الناصر مع زعماء آخرين لإقامة منظمة عدم الانحياز، لتبقى الدول الناهضة قادرة على البقاء بعيدا عن الاسـتقطاب المباشـر، عبدالناصر، وجواهـر لال نهرو رئيس وزراء الهند، والرئيس اليوغوسـلافى جوزيف بروزتيتـو فى باندونج، سـعوا لإقامـة منظمة عدم الانحيـاز، بحثا عن استقلال فى ظل اسـتقطاب، نجحوا أحيانا فى الحفاظ على الاستقلال، لكنهـم انحازوا فـى أحيان أخرى، كان مؤتمر باندونج الأفرو- آسـيوى فى إندونيسيا هو أسـاس قيام حركة عدم الانحياز، من ١٨-٢٤ أبريل ١٩٥٥، وشـهد تجمع ٢٩ رئيس دولة ينتمون إلى الجيل الأول من قيادات الاسـتقلال بحثا عن سياسـات مشـتركة فى العلاقات الدولية، وانعقد المؤتمر الأول للحركة فى بلجراد عام ١٩٦١، وحضره ممثلو ٢٥ دولة، ثم توالـى عقد المؤتمرات ووصل عدد الأعضاء فـى الحركة عام ٢٠١١ إلى ١١٨ دولة، وفريق رقابة مكون من ١٨ دولة و١٠ منظمات.

هذه الدول التى أسسـت حركة عدم الانحياز، شهدت تحولات، فقد انهار الاتحاد السـوفيتى، وانتهى حلف وارسـو، وبقى حلـف الناتو، وتغيرت أشـكال الاستقطاب، وشهدت بعض الدول المؤسسة لعدم الانحياز تحولا وصل إلى درجة التفكك، لكن بقى حلم التحول.

مصـر -بدورهـا- سـعت بقـدر الإمكان إلـى الابتعاد عـن التبعية، وحرصت على الاستقلال والتوجه نحو التنمية، واجهت الدولة انتصارات وانكسـارات، لكنها جميعا يمكن النظر إليها فى زمانها ومكانها، واعتمد جمـال عبدالناصر على نخبة السياسـة والاقتصاد، وهـى نخبة متعلمة ومثقفة تكونت فى الفترة الملكية، ولم يكن هؤلاء ينضمون إلى السلطة، ما لم يمتلكوا اقتناعا بأهمية بناء الدولة.

واعتمدت ثورة يوليو أيضـا على تطوير الخبرات والبعثات والكوادر، فى بناء نظام اقتصادى واجتماعى، لم يخترع عبدالناصر الاشتراكية، وكانت الخيـار الأقرب لأحـوال دول حديثة عهد بالاسـتقلال، وحتى أوروبا ما بعـد الحرب العالمية الثانية، واجهت زحف الاشـتراكية وأنظمة اجتماعية وتعاونية، تعالج آثار الفقر والمجاعات بعد حرب عالمية مدمرة.

ولم تكن خيارات قيادة ثورة يوليو ٥٢ ، نحو نظام اشـتراكى اجتماعى، اختراعـا، فقد كانت مطالب الطبقة الوسـطى، وكانت أفكار طلعت حرب وطليعـة الوفد تدفـع نحو هذا الاتجاه، وجرى التوسـع ببنـاء المدارس والمستشـفيات والمسـاكن وبناء صناعات متنوعة ودعم القائمة منها، فقد كانت مجانية التعليم أحد أهم مطالب قطاعات عريضة من الوفد والأحزاب اليسارية، كما أن طه حسين أخذ على عاتقه، عند تولى وزارة المعارف، أن يكون التعليم الإلزامى مجانيا.

الشـاهد أن ٧٢ عامـا على ثورة يوليو لا يمكن الحكـم عليها فى زماننا، بـل بقواعد وقتها ومكانها، وعالمها وأفكاره، ثم إن العالم شـهد تحولات كبـرى أطاحـت بدول كانت مسـتقرة، ولعل هذا ما أشـار إليه الرئيس عبدالفتـاح السيسـى، فـى كلمته، عما شـهده العالم خلال السـنوات الأخيـرة، من حروب وصراعات ومخططات أفقدت دولا توازنها، وأطاحت باسـتقرارها، مع حروب بالوكالة وحروب أهلية، وإن كانت مصر بقيت قادرة وسـط أنـواء وصراعات على حفظ اسـتقرارها، وتوازنها فى ظل اسـتقطاب وحروب، شـرقا وغربا وجنوبا وشـمالا، فى ليبيا والسودان وسوريا واليمن، وغزة والحرب المستمرة بشراسة أكثر وخطر على الأمن القومى، وتحرص مصر على حفظ أمنها القومى، ووحدة شعبها وأرضها وتحتفـظ بقوتها الرشـيدة «تحمى وتردع ولا تعتـدى أو تغامر» . رحل عبدالناصـر قبل ٥٤ عاما، وعدد سـكان مصر ٣٠ مليونا، الآن تجاوزوا الـ١٠٥ ملايين، تغيرت أشـكال الاسـتقطاب، فـى الماضى دعمت مصر حركات الاسـتقلال والتحرك، وخلال السـنوات الماضية حرصت مصر على التعاون مع دائرتها الأفريقية، وأن تكون جسـرا مع أوروبا والمجال العربى والإسـلامى، فى توازن وتحتفظ بموقفهـا، ضد تصفية القضية الفلسطينية، أو تهجير الفلسطينيين.

دروس ثورة يوليو

وفي كلمته التي وجهها بمناسـبة الاحتفال بالذكـرى ال ٧٢ لثورة يوليو ١٩٥٢ ، قـال الرئيس عبد الفتاح السيسـى، إننا تعلمنا من دروس ثورة يوليو وتجربتها عدم التفريط أبدا في الاسـتقلال الوطني، وصون كرامة الوطن ومواطنيه، وبذل أقصى الجهد تحت جميع الظروف لتعزيز العدالة الاجتماعية.. وحماية الفئات الأكثر احتياجا.

وأضاف الرئيس السيسى:"أتحدث إليكم.. فى الذكرى الثانية والسبعين لثـورة يوليو المجيدة.. اليـوم الذي تحيى فيه مصر وشـعبها الأصيل.. ذكريـات أيام خالدة.. غيـرت تاريخ مصر والمنطقة.. فأنهت الاسـتعمار الطويل.. وأرخت لاسـتقلال مصـر الفعلى وسـيادتها.. وألهمت شعوب العالم.. ودفعت جهودهم نحو التحرر الوطنى وشهد التاريخ لثورة يوليو.. بدور وطنـي وتحرري.. امتد ليؤسـس المكانة الرفيعة لمصر المسـتقلة.. ويضع اسمها فى ذرى عالية: عربيا، وإفريقيا، ودوليا".

وقال الرئيس السيسـى، إن من عادات وتقاليد الشـعوب العريقة وعلى رأسها الشـعب المصري العظيم التدبر في دروس التاريخ وعبره والتعلم من الماضي بإنجازاته وانكساراته وانتصاراته وعثراته لضمان استمرار مسيرة التقدم الوطني وتحقيق المصالح العليا للوطن.

وأشـار الرئيس السيسـى، إلي أن ثـورة يوليو المجيدة رسـخت دور مصـر الفاعـل، في محيطها العربـي والإفريقي وإسـهامها الكبير، في الدفـاع عن حقوق ومصالـح دول الجنوب في جميع قـارات العالم وهو مـا حافظت عليه مصر من خلال دور نشـط وقيادي. في المحافل الدولية المختلفـة؛ مضيفـا: "وتواكبت مصر مع تغيرات الزمـن.. فانفتحت على العالم.. وجاهدت لتحسين قدراتها الاقتصادية والاستثمارية، والعمرانية والصناعيـة واندمجت في منظومة التجارة العالمية.. مع التركيز الدائم.. علـى حماية الاقتصاد الوطني بقدر المسـتطاع.. مـن تقلبات الاقتصاد العالمـي وصدماته.. والعمل مـن خلال منظومات متكاملـة وفاعلة..على توفير الحماية الاجتماعية اللازمة".

وأكـد الرئيـس السيسـى، أن مصر حافظـت على أرضها وسـيادتها واسـتقلالها وأرسـت سـلاما قائما على العدل واسـترداد الأرض مع التمسك الراسـخ والثابت بحقوق أشقائها ومصالحهم وخاصة الأشقاء الفلسطينيين وحماية قضيتهم العادلة من التصفية والعمل المكثف لمساندة حقهم المشروع في الدولة المستقلة ذات السيادة.

وشدد الرئيس السيسى، على أن الواقع الإقليمي والدولي الراهن يفرض على مصر، وغيرها من الدول ، تحديات جديدة وأوضاعا مركبة فما بين

الرئيس السيسى : تعلمنا من دروس ثورة يوليو وتجربتها عدم التفريط أبداً في الاستقلال الوطني وصون كرامة الوطن ومواطنيه وبذل أقصى الجهد تحت جميع الظروف لتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية الفئات الأكثر احتياجا

السد العالي بشهادة الخبراء والعلماء من أعظم 10 مشاريع في القرن العشرين على مستوى العالم و خدم البشرية بشكل شامل و لولا وجوده لكانت مصر تغرق في كل فيضان

الحملات ضد جمال عبدالناصر قائد ثورة يوليو كانت تبدو منطقية من قبل الإقطاع أو طبقات أطاح ناصر بمصالحهم وأحلامهم لكن الحملات بدت غير منطقية من قبل فئات استفادت مباشرة من الإصلاح الزراعى أو مجانية التعليم والعلاج

زيادة التوتر والمواجهات الجيوسياسـية على مستوى النظام الدولي إلى ما يعاني منه المحيط الإقليمي من انتشـار الحروب والصراعات والاقتتال الأهلـي وتمزق بعض الدول وانهيار مؤسسـاتها والأوضاع الإنسـانية الكارثية، وانتشـار المجاعات، والنزوح بالملايـين، مضيفًا:" تضيف هذه الظـروف غير المسـبوقة أعباء هائلة على مصر لا يخفف منها سـوى ما أعلمه يقينا من قوة شـعبنا العظيم.. وصلابته أمام الشـدائد.. وتماسكه ووحدته.. كالبنيان.. يشـد بعضه بعضا.. بما يجعلني واثقا - بإذن الله وفضلـه - أن مصر.. سـتعبر تلك المرحلة المضطربة إقليميـا ودوليا.. وسـتواصل تقدمها ومسـيرة تنميتها وبناء دولتها.. بما يحقق تطلعاتنا جميعا.. في وطن حر كريم.. ومستقبل مشرق.. لجميع أبناء الوطن".

إنجازات يوليو لا تنتهي

لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سلسلة من الإنجازات لا نزال نتلمس آثارها حتي الآن ، علـي الرغم من الهجوم الذي نراه فـي كل عام تحل فيه ذكراها ، والواقـع أن الحـملات ضد جمـال عبدالناصر، كانت تبـدو منطقية مـن قبل الإقطاع أو طبقـات أطاح ناصر بمصالحهـم وأحلامهم، لكن الحملات بدت غير منطقية من قبل فئات استفادت مباشرة من الإصلاح الزراعى أو مجانية التعليم والعلاج، فقد أتاحت الثورة للطبقات الوسطى الصغيرة والفلاحـين والفقراء حق تعليم أبنائهـم، وعلاجهم وترقيتهم اجتماعيا، والمفارقة أن أبناء الفقراء ممن حصلوا على حقهم فى التعليم بتفوقهم، هـم من احتكروا هذا وبعضهم أطـاح بتكافؤ الفرص، وحرم آخرين منه.

ثورة يوليو ١٩٥٢ أسـقطت الملكية وأعلنت الجمهورية التي لبت تطلعات وآمال الشـعب المصري؛ فرحل الاحتلال، وعضدت العدالة الاجتماعية، بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي الذي ذهب بغايات الإقطاع لإدراج الرياح، ومصرت البنوك والشـركات، واتخذ قرار تأميم قناة السويس، ودشـن السـد العالي، وكسـر الاحتكار المـادي والمعنـوي، وحررت الحكومات من إملاءات ومكبلات التعامل العسـكرية منها والمدنية على حد سـواء، وتشجعت دول لتأخذ مسـار حريتها للأبد على نهج الثورة المباركـة؛ إنها ثورة ٢٣ يوليو التي سـتظل في تاريخ الأمة المصرية، بل والعربية تمثل شرفها ومسار حريتها المستدامة.

لقـد حققت الثورة المجيدة تغييرات جذرية مـا كانت لتحدث لولا رجال مخلصـون حملـوا علـى عاتقهم هموم وطـن عانى مئات السـنين من الاحتـكار، واغتصاب حريته، ومـوارده، والتحكم في أقدار قاطنيه، بما يعود بالنفع للمسـتعمر والمسـتفيد وكل من يُعد وكيلًا عنهم، وأجمل ما في أحداثها ذكاء روادها وقادتها في العبور بها لبر النجاة، وتجنب كافة المحاولات التي كانت تستهدف النيل من مبادئها وأهدافها السامية، ومن ثم فرضت حالة من بث الطمأنينة والاستقرار المنهج واتخذت القرارات والإجراءات الجريئة التي أطاحت بغايات المغرضين حينها.

السد العالي شاهد تاريخي

مـع الإيمـان بأن لكل قادة ثـورة أخطاء، مثلهم في ذلك مثل باقي البشـر ، لكننا نجـد في الانتقادات والهجوم علي ثورة يوليـو وقيادتها أمورا غير منطقية ، ولعل أغرب حملة ضد ٢٣ يوليو تركزت فى توجيه اتهامات للسـد العالـى، الذى كان أعظم إنجـازات عبدالناصر السياسـية والاقتصادية، والهندسـية، فقد قامت حملة موسـعة من قبل الإخـوان، وأيضا من حزب الوفد فى الثمانينيات تشـكك فى السد العالى وتنفى أنه مشروع عظيم، بل وتطالب بهدمه لأنه منع عنا السـردين الأخضـر، والمفارقة أن الرد جاء من السد العالى نفسه، فقد عاشت أفريقيا جفافا غير مسبوق خلال الفترة من الثمانينيات إلى التسـعينيات، ووفر السـد العالى لمصر مخزونا من المياه، والأغرب أن فيضانات ضخمة ضربت النيل فى نهاية التسـعينيات وصمد السـد العالى وحمى البلاد، وحتى الآن لا يزال السـد أحد أهم مشروعات القرن العشـرين الهندسية، ولا يزال قادرا على تنظيم وتخزين المياه وحماية البلاد من التغيرات المناخية، وبالتالى فقد كان رد السد العالى على خصوم عبدالناصر عمليا، سـواء ما وفره من كهرباء فى عقوده الأولى كانت تغطى إنارة وصناعة، كانت تكفى السـكان وقتها، أو صموده خلال عقود شاهدا على مشروعات عظيمة.

وبشـهادة الدكتور عباس شـراقي، أسـتاذ الجيولوجيا والمـوارد المائية بجامعة القاهرة، فإن السـد العالي هو من أعظم المشاريع التي تم تنفيذها ويُعتبر من بين أفضل ١٠ مشاريع في القرن العشرين على مستوى العالم، حيث خدم البشرية بشكل شامل.

وقال شراقي إن العمر الافتراضي للسد العالي كان من المفترض أن يكون ٥٠٠ عـام، لكن بعد تطويره وتحديثـه، تجاوز عمره الافتراضي ٦٠٠ عام ، مضيفا أن السـد العالي يعمل بكفاءة عالية، سـواء خلال سنوات الجفاف أو الفيضانات، حيث ساعد في تنظيم تدفق المياه بشكل مستمر، على عكس سد أسوان الذي كان محدودا في قدرته على التخزين.

مصر تمتلك قرارها

نقول إن مصر استعادت مكانتها بفضل ثورة ٢٣ يوليو؛ حيث ساعدت في استقرار المنطقة العربية، وصار هناك مناخًا مواتيًا لتعضيد العلاقات مـع كثير من الدول، ومن ثم تغيرت مجرى الحالة السياسـية في الكثير منها، وأضحت تمتلك قرارها وحددت مصير مسار نهضتها، بل وسعت لتحسـين الحالة الاقتصادية لديها عبر اسـتغلال مواردها والاستعانة بخبراء المجال، وأظهرت الشعوب العربية موقفًا داعمًا لبعضها البعض؛ فالجميع يعشـق الحرية ويبغض الاحتـلال والطغيان، ومن ثم تضافرت الجهـود العربيـة في دحر محـاولات الغرب في إسـقاط غايات الثورة ودحـض أهدافها وتدميـر مبادئها؛ لكن الإرادة والمسـاندة ذهبت بتلك المحاولات إلى غير رجعة.

إن مـا قام بـه المصريون من ثـورات عبر نضال تاريخهـم يؤكد على أمر جامع يتمثل في الرفض القاطع للاحتلال والسعي دومًا للاستقلال، ومن ثم السـيطرة الكلية التي لا ينازعه فيها أحد فيما يخص مقدراته وتراب وطنه؛ فالمصريـون لا يتقبلون فكرة الاسـتحواذ، ويرفضون الجور ولا يتواطئ مع سـبل ومظاهر الفساد والإفسـاد مهما بلغت قوة وصولة من يحمونه؛ فكل محتل أو غازي لمصر مصيره إلى الزوال، ومن يتربص بها الدوائر فمآله إلى الهلاك والفناء؛ لأنها محفوظة بمعية الله عز وجل، ومحاطه برجال شـرفاء أقسـموا وعاهدوا وقدموا الدماء والأرواح فـداء لحريتها على مر التاريخ، وما تزال التضحيات من أجل بقائها نراها عين اليقين في كل وقت وحين.

ونؤكد أن مبادئ ثورة ٢٣ يوليو مازالت في الأذهان حية راسـخة؛ فذاكرة الأمة ووجدانها يحمل معالمها ومعانيها؛ حيث إنها أحدثت تغييرًا جذريًا في حياة الشعب المصري والشعوب العربية وغير العربية قاطبة؛ فقد استشعرت ما يعانيه الكادحـون من هموم؛ فهم يمثلون لبنة المجتمع الحقيقية؛ وهم من يسـعون إلى التغيير والتنمية في مناخ يسوده العدل وتعضده فلسفة تكافؤ الفرص؛ ليصبح الإنسـان قـادرًا على العطاء وتقديم أفضـل ما لديه بعد إعـداده بصورة مقصودة من خلال مؤسسـات توفر له مقومات اكتسـاب الخبرات بتنوعاتها.. ودي ومحبتي لوطني وللجميع.